

الشيخ مولاي أحمد الطاهري
الادريسي الحسني

☆ فَذِي صُورَةٍ عُنْوَانُ مُهْجَةٍ شَيْخِنَا	☆ وَأُسْتَاذِنَا الْإِدْرِيسِيَّ أَحْمَدَ مَوْلَانَا
☆ الْجَامِعِ فِي الْإِدْرَاكِ بَيْنَ شَرِيعَةٍ	☆ وَعِلْمِ حَقِيقَةٍ عَطَاءٍ مِنْ رَبِّنَا
☆ بَوَّئُهُ إِلَّا هُنَا بِخُلْدِكَ مَنْزِلًا	☆ يُرَافِقُ فِيهِ الْهَاشِمِيَّ نَبِيَّنَا
☆ فَضَاعِفٌ لَهُ مِنْ ذَا الْمُؤَلَّفِ أَجْرُهُ	☆ بِجَاهِ رَسُولِ اللَّهِ جَدِّهِ ذِي الثَّنَا
☆ عَلَيْهِ صَلَوةُ اللَّهِ ثُمَّ سَلَامُهُ	☆ وَءَالِهِ وَالْأَصْحَابِ أَهْلِ وَدَادِنَا

حقوق الطبع والنقل محفوظة



1994
سنة



الشيخ مولاي أحمد الطاهري
الإدريسي الحسني



فتوحات الإله المالك

على النظم المسمى بأسهل المسالك



الجزء الثاني



الطبعة الأولى



المطبعة العلاوية بمستغانم

إِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وءاله وصحبه أجمعين

الجزء الثاني من فتوحات الإله المالك على نظم أسهل المسالك

باب السنن المؤكدة

السنة لغة الطريقة، واصطلاحاً: « ما فعله النبي ﷺ وأظهره حال كونه في جماعة ودأوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه ». (والسنن المؤكدة) والمؤكدة من السنن ما كثر ثوابه، وهي (أربع) خاصة الأولى منها (الوتر) بفتح الواو وكسرهما وهو (أولاه) أي أول السنن الأربع (ومنها) أي من السنن (أرفع) أي أكد السنن التي ذكر بعد، وأما صلاة الجنائز على القول بسنيتها فهي أكد من الوتر كما في المقدمات، والذي في البيان انه أكد منها ونحوه في الجواهر اهـ. الخطاب فقال العدوي الظاهر انء أكد السنن ركعتا الطواف الواجب كالجنائز على القول بسنيتها، لأن الراجح وجوبهما، ثم ركعتا الطواف غير الواجب لأنه اختلف في وجوبهما، ثم العمرة، ثم الوتر، وقال ابن يونس الوتر سنة مؤكدة لا يسع احدا تركها، سحنون يرح تاركها لاستخفافه بالسنة، وقال اصبح يؤدب تاركها، وهو يكون (بركة) واحدة (جهرًا) ندبا سواء صلاه ليلا أو بعد الفجر فانه يتأكد فيه الجهر (و) مصلي الوتر (يقرأ) بعد الفاتحة (فيها) أي في ركعة الوتر (بقل هو الله) أحد (وتاليها) أي تابعها وهما المعوذتان إلا لمن له حزب معين من القراءان فيقرؤه فيه، (وركعتا الشفعي شرط قبلها) أي قبل ركعة الوتر، وكره الاقتصار عليها من غير شفع ولو لمريض أو مسافر، ويقرأ في ركعة الشفع الأولى بعد الفاتحة (بسبح) اسم ربك (الاعلى و) يقرأ في الركعة الثانية بعد الفاتحة بـ (قل يا أيها الكافرون) ويكون الشفع منفصلا عن الوتر إلا إذا اقتدى بواصل فيوصله معه وينوي بالاوليين الشفع وبالاخرة الوتر، وأحدثها ان لم يعلم إلا عند قيام امامه له، وفي على الاجهوري وعبد الباقي والحارثي ان فات المأموم الامام الواصل بركعة قضى ركعة الشفع وكان وتره بين ركعتي الشفع، وان فاتته ركعتان قضاها بعد سلام الإمام وكان وتره قبل شفعه، قال في المجموع وقد يقال يدخل بنية الشفع ثم يوتر، والنفل خلف النفل جائز مطلقا على ان المحافظة للترتيب بين الشفع والوتر أولى، وكأنهم راعوا ان موافقة الإمام أولى من مخالفتها لكن المخالفة لازمة لأن الثلاث كلها وتر عند

الواصل، وقد قالوا: لاتضر مخالفة الإمام له في هذا فلي تأمل، والاعتداء بالواصل مكروه.
« تنبيه » : قد يكون الوتر قبل ركعتي الشفع من غير اعتداء بالواصل وذلك إذا صلى العشاء بالارض
وأراد أن يتنفل على دابته فيندب له أن يوتر على الأرض ويتنفل على الدابة، فيكون هنا الوتر قبل
الشفع وقد كنت نظمت في ذلك سؤالاً وجواباً نصهما:

ألا يا فقيه العصر يا من له قدر ☆ ومن هو في كل العلوم له شير
أفدني عن وتر تقدم شفعه ☆ وليس هنا وصل أفدني يا بدر
فلا زلّم تهّدوا أبا الجهل في الدجا ☆ ولا زال بحر العلم فيكم له تبر

الجواب

أيا سيّدا فيه التقدم والصبر ☆ واضحي لاهل العلم يسئل ما وتر
تقدم شفعا في صلاة فهاكه ☆ جوابا به يحلو النظام أو الشعر
إذا ما مصل في التراحل قد أتى ☆ بفرض ووتر في التراب أيا بدر
فيفعل وترافى التراب وان يشا ☆ تنفل فوق الركب قالوا له عذر

ومن كان جالسا على تشهد الوتر ثم ذكر أن واحدة من ركعتي شفعه فاسدة لكونه ترك منها الركوع أو
السجود فانه يأتي بركعة يشفع بها الوتر ويسجد بعد سلامه، ويأتي بالوتر وقد لفقت في ذلك أبياتا ليهل
على الطالب حفظها وهما هي:

من كان في تشهد الوتر وقد ☆ ذكر قبل ان شفعه فسـ
لكونه غفل عن سجود ☆ من ركعتي الشفع بلا سجود
فحكمه يشفع وتره الفريد ☆ وبعده فبعد يا له يزد
ويأتي بالوتر على صفته ☆ يكون قد أحسن في صلاته

(مختارة) أي الوقت المختار للوتر مبدؤه (بعد) صلاة (العشاء) الصحيحة، ابن عرفة ففعله قبل
صلاة العشاء ولو سهوا لغو، وفي المدونة من صلى العشاء على غير وضوء ثم اصرف إلى بيته فتوضا وأوتر ثم
تذكر بعد ذلك فليعد العشاء ثم الوتر، التوضيح وزاد ابن الحاجب بعد الشفق احتراز من مثل الجمع ليلة
المطر فلا يوتر إلا بعد الشفق، هذا هو المعروف في المذهب، ويمتد وقته المختار من العشاء لطلوع
(الفجر) أي إلى طلوعه (و) اما (بعده) أي بعد طلوع الفجر إلى صلاة (الصبح) أي إلى تمامها ولو
لأموم، وكره تأخيرها لوقت الضرورة بلا عذر (وقت الضر) أي وقت الضرورة للوتر من طلوع الفجر

إلى الصبح، والحاصل ان مراد المصنف بوقت الضرر للوتر يمتد من الفجر إلى صلاة الصبح مطلقاً بالنسبة للفظ والإمام والمأموم، ولا يقضى بعد صلاة الصبح اتفاقاً كما في ابن عرفة وما قيل انها تنقضى بعد الصبح لطلوع الشمس فهو قول خارج المذهب وما ذكرنا من امتداد ضروريه هذا لتلم صلاة الصبح هو الصواب، وأما قول الحرشي ان ضروريه من الفجر لصلاة الصبح أي المشروع فيها بالنسبة للإمام على احدى الروايتين، أو قضاؤها بالنسبة للفظ والمأموم كالإمام على الرواية الأخرى، فهو سهو وصوابه الفراغ منها مطلقاً لان الإمام يجوز له القطع على كلتا الروايتين وإنما الروايتان في النذب وعدمه بل الإمام أولى بأن يمتد لضروري الوتر بالنسبة إليه إلى انقضاء الصبح من المأموم كما يفهم من كلام خليل، ونذب قطع الصبح للوتر لفظ لا مأموم فلا يندب له القطع بل يجوز فهو مخير بين القطع وعدمه فهو ليس من مساجن الإمام، والقول بجواز القطع للمأموم هو الذي رجع إليه مالك وكان أولاً يقول بنذب التلادي وعليه فهو من مساجن الإمام، وهو ما مشى عليه التتائي في نظمه المشهور لمساجن الإمام وهو:

إذا ذكر الإمام فرضاً بفرضه ☆ أو الوتر أو يضحك فقد أقسد العمل

كما تقدم النص بثلمه، وهل يقطع الإمام أو لا يقطع قولان، والحاصل ان اللفظ يندب له القطع اتفاقاً، والمأموم يجوز له القطع على تراجع والإمام فيه روايتان قيل يندب له القطع كاللفظ، وقيل يجوز فقط كالمأموم، ومقتضى كلام الشيخ أحمد زروق ترجيح الرواية الأولى فانه عزاه لابن القاسم وابن وهب ومطرف والذي يظهر من كلام المواق ان المعتمد في الإمام نذب التلادي وعدم القطع فيكون في الإمام ثلاث روايات نذب القطع ونذب التلادي والتخير، (و) شخص (نائم عنه) أي عن الوتر والشفع واستيقظ (ل) قدر (سبع) من الركعات فانه (يشفع) أي يصلي الشفع ويصلي بعده (الوتر والفجر) يصلي بعده (صبحاً يتبع) أي يتبع الفجر فالجموع سبع ركعات يصلي الجميع وهذا باتفاق من أصبغ وغيره، (والخمس) أي ونائم ولم يستيقظ إلا إلى الخمس أي ما يسع خمس ركعات (والأربع فاشفع وأوتر) أي صل الشفع مع الوتر والصبح واقضى الفجر، ولو قدمت الشفع أول الليل فتعيده لأجل وصله بالوتر والمعتمد انك إذا قدمته لا تعيده بل تصلى الفجر بدله بعد الوتر (كفى) اتساع الوقت إلى (الثلاث) من الركعات (أوتر) من غير شفع وصل الصبح (ونجراً آخر) أي صلاته إلى حل النافلة، ومشى المصنف على ما عليه أصبغ فيها إذا كان الباقي يسع أربعاً فقال يصلي الشفع والوتر ويدرك الصبح بركعة، (و) ان لم يتسع الوقت الضروري الا (لاثنين) أي صلاة ركعتين (ابداً) في الصلاة (ب) صلاة (صبح) وأترك الشفع والوتر هذا مذهب المدونة. الحمي وقال أصبغ يصلي الوتر والصبح، (واقضى) بعد حل النافلة وينتهي القضاء (إلى الزوال) أي إلى أن تزول الشمس عن كبد السماء فإذا زالت فات قضاؤها بخلاف

غيرها من السنن على المشهور، خليل : ولا يقضى غير فرض الا هي فللزوال . (الفجر مثل الفرض) واما من لم يصل الصبح ولا الفجر حتى طلعت الشمس، فالمشهور انه يقدم الصبح على الفجر كما قد قيل :

ان طلعت شمس فالك يرى ☆ تقديم صبح وسواه اخرا

خلافا لأشهب وابن ذكوان . « تنبيه » : في اسكات الامام المقيم لركوعها ومنع اكساته الاول نقل الباجي عن المذهب وهو رواية الصقلي قاله ابن عرفة، وتعقبه الرهوني بما يعلم بالوقوف عليه انه لا يسكته وهي رواية ابن يونس، والذي نقله الباجي انه يسكته ولم يحك غيره وعليه اقتصر سند، واما الوتر فان الإمام يسكت المقيم ليركعه اهـ . ولما فرغ المصنف من الوتر شرع يتكلم على الباقي من السنن المؤكدة فقال : (ثانيا) أي ثاني السنن المؤكدة (العيد) أي صلاة العيدين عيد الأضحى وعيد الفطر، وليس احدهما اكد من الآخر، وسمى العيد عيداً لاشتقاقه من العود وهو الرجوع لتكرره، ولا يرد ان ايام الاسبوع والشهور تتكرر أيضا ولا يسمى شيء منها عيداً، لان هذه مناسبة ولا يلزم اطرادها، وقال : عياض لعوده على الناس بالفرح، وقيل تفاولا بان يعود على من أدركه من الناس، وليست هذه الاقوال متباينة، وهو من ذوات الواو فقلبت ياء كميزان، وجمع بها وحقه ان يرد لأصله فرقا بينه وبين اعود الخشب . « فائدة » : أول عيد صلاه النبي ﷺ عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة . وصلاة العيد سنة على (على الرجال) لا على النساء ولا الصبيان ولا العبيد والمسافرين، بل تندب في حقهم، ولا تشرع لحاج استئنا ولا ندبا لان وقوفهم بالمسعى الحرام يوم النحر منزل منزلة صلاتهم فيكفيهم عنها، ولا تشرع لاهل منى ولو غير حجاج، ومبدأ وقتها (من) أول (وقت حل) أي جواز (النفل) وينتهي وقتها (للزوال) أي إلى زوال الشمس هذا مذهب مالك واحمد والجمهور، وقال الشافعي وقتها من طلوع الشمس إلى الغروب، وقول المصنف من وقت حل النافلة للزوال، الظاهر من كلامهم ان هذا بيان لوقتها الذي لا كراهة فيه، واما لو فعلها بعد الطلوع وقبل ارتقاعها قيد رمح فانها تكون صحيحة مع الكراهة، كنزلة غيرها من النوافل . (مكبرا) قبل القراءة (ستا) أي ست تكبيرات (سوى) أي غير تكبيرة (الاحرام) فإذا اقتدى مالكي بشافعي فلا يكبر معه الثامنة، وندب تقديم التكبير على القراءة فلو اخر التكبير على القراءة فاته المندوب فقط، (و) مكبرا (ستة) قبل القراءة (في) الركعة (التلو) أي الثانية (بالقيام) أي بتكبير القيام في الست فلو اقتدى بخنفي يؤخره عن القراءة فلا يؤخره تبعا له خلافا للخطاب، وكل واحدة من هذا التكبير سنة مؤكدة يسجد الامام والمنفرد لتركها سهوا، وهذا التكبير يكون مواليا لا يفصل بين احاده بقول ولا سكوت إلا بتكبير المأموم، (وكبر المأموم) التكبير المتروك (ان) ظهر (نقص) من التكبير من الإمام (صدع) أي ظهر ويسجد الإمام والنفذ قبل السلام، وأما المأموم إذا تركه

وتذكره وهو راعٍ فلا يجود عليه لأن الإمام يحمله، (وان يزد إمامه) في الأولى على السبع وفي الثانية على الست (لم يتبع) أي لا يتبعه المأموم، وظاهره زاد عمداً أو سهواً أو رءاه مذهباً وكذا لا يتبع في نقص التكبير كما تقدم، (و) مأموم مسبوق (مدرك) أي واجد (الإمام) قد فاته بجميع التكبير أو ببعضه فادركه (في قراءته) فتابعه فيها أدرك منه يكبر ما فاته في خلال تكبير الإمام وما فاته به (ما) أي التكبير الذي (قد فاته) قبل الدخول مع الإمام فانه يأتي به، (في وقفته) أي في حال قراءة الإمام، (وخطبتيه) أي العيد وهل ما مندوب واحد أو كل واحدة مندوب مستقل والاول هو الظاهر، وقال ابن عرفة: ان خطبة العيد سنة ونصه خطبة العيد اثر الصلاة سنة، ابن حبيب ويذكر الخطيب في خطبة عيد الفطر زكاة الفطر وما يتطرق بها، ويجلس في أولهما وبينهما، ويجهر بالخطبة، وانظر هل يندب القيام فيها أم لا، ولكن خطبتا العيد (عن صلاة اخرا) أي أخرها عن الصلاة ندبا، والراجح، سنة البعدية وأعيدتا ندبا ان قدمتا وقرب ذلك، وكبر أيها الخطيب (فيها) أي في خطبتي العيد أي استفتحتهما وخلصهما (من غير حد) في الاستفتاح بسبع والتخليل بثلاث لكن (كبرا) في خطبتي العيد بلا حد، وكذا يندب لسامعه تكبيرا سرا، (ويستحب) أي يندب (الطيب) أي استعماله في يوم العيد سواء كان الطيب مذكرا أو مؤنثا، (و) يستحب في يوم العيد (الترين) بالثياب الجديدة وان كان الثوب أسود، وان لغير مصل، وعمل ندب التزين بالثياب والطيب في حق غير النساء واما النساء إذا كن غير عجائز فلا يتطين ولا يتزين لحوف الاقتتان بهن، ما لم يحتجن وإلا فيتدب هن ذلك؛ «فائسة»: لا ينبغي لأحد ترك إظهار الزينة والتطيب في الأعياد تقشفاً مع القذرة عليه، فمن تركه رغبة عنه فهو مبتدع انظر الخطاب. وذلك لان الله جعل ذلك اليوم يوم فرح وسرور وزينة للمسلمين، وورد: (ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده) أنظر الخطاب. قال أخونا وشيخنا ووسيلتنا ومولانا أبو محمد عبد الله أحوال الله بقاءه:

أظهر سرورك بيوم العيد ☆ والبس له ما استطعت من جديد
وكرهوا زيارة القبور ☆ لما فيها من عدم السرور

ولكن المراد بلبس الجديد في يوم العيد، ان مدار ذلك عند العقلاء بطهارة القلوب ومراقبة علام الغيوب، والله در القائل:

ما عيذك الفخر إلا يوم يغفر لك ☆ لا ان تجر به مستكبرا حالك
كم من جديد ثياب دينة خلق ☆ تكاد تلغنه الاقطار حيث سلك

وكم مرقع أثواب جديد تق ☆ بكنت عليه السما والارض حين هلك
وللقائل أيضا:

وما العيد باستعمال طيب وزينة ☆ ولا ان يرى فيه عليك جديد
ولكن رضى الرحمن فيه هو الذي ☆ يقال عليه بالحقيقة عيد
فمن به على العبيد تفضلا ☆ وإكرامه اذ يأتي إليك فريد

البيت الأخير وهو قوله فمن به البيت غير واضح بالنسبة للبيتين قبله اهـ. (و) يستحب (الفعل)
وما ذكره المصنف من استحباب الغسل وهو المشهور كما في التوضيح، وهو نقل المواق عن ابن رشد ولم
يشترط فيه اتصاله بالغدو، ولانه لليوم لا للصلاة، قال الخطاب ورجح الحمي وسند سنيته، وقال
الفاكهاني انه سنة اهـ. والغسل مبدؤه الدس الأخير من الليل فلو اغتسل قبله كان كالعدم ولا يكون
كافيا في تحصيل المندوب والسنة، و (لكن) الغسل للعيد (بعد) طلوع (فجر أحسن) فهو مستحب
ثان، (و) يستحب في ذهابه إلى المصلى (المشي) على رجله لانه عبد ذاهب لخدمة مولاه، فيطلب منه
التواضع لأجل إقباله عليه، ومحل ذلك ما لم يشق عليه المشي وإلا فلا يندب له ذلك، والمشي يستحب في
الذهاب لا في الرجوع لان العبادة قد انقطعت، (و) يندب (الرواح) أي الذهاب إلى الصلاة (من
سبيل) أي طريق (و) يستحب (العود) أي الرجوع (من) طريق (أخرى) غير الطريق التي ذهب
منها لاجل أن يشهد له كل من الطريقين، ولأجل ان يتصدق على فقرائهما، وكان رسول الله ﷺ يذهب
من الطريق الاطول ويرجع من الاقصر والحكمة في ذلك نظمها بعضهم فقال:

كان الرسول في ذهابه إلى ☆ العيد يختار الطريق الاطولا
لكون الاجر في الذهاب أكثر ☆ وفي الرجوع كان يمشي الاقصرا
ولينال أهل كل منهما ☆ بركتيه أو ليسله فيهما
وليودى فيهما صدقته ☆ أولهزور فيهما قرابته
احياء أو أمواتا أو لما يقع ☆ غيظا على أهل النفاق والبعد
أو أكثر البقاع كما شهدا ☆ أو لتفاول فذهبا عددا

(و) يستحب في حق الشخص (احيا) بالقصر (الليل) ليلة العيد بالعبادة من صلاة وذكر
واستغفار، ويحصل بالثلث الأخير من الليل، واستظهر ابن الفرات انه يحصل باحياء معظم الليل، وقيل
يحصل بساعة وقيل بصلاة العشاء والصبح في جماعة وهذا القول والذي قبله أقوى الأقوال، والاولى احياء

جميعه، وقدم أيها الشخص (الفطر قدمه) أي يستحب تقديمه قبل ذهابه للمصلى (بعيد الفطر) لأجل أن يفارت بفطره إخراج زكاة الفطر المأمور بإخراجها قبل صلاة العيد وندب أن يكون فطره على غر وترا فإن لم يجد قرا حصى حسوات من ماء (واخر) أيها المكلف ندبا (الفطر بيوم) أي عيد (النحر) وإن لم يضح فيا يظهر، وظاهر تعليل التأخير قولهم ليكون أول طعامه من كبد أضحيته يفيد عدم التأخير لمن لا يضحي، لكنهم ألحقوا من لا أضحية له بمن له أضحية صونا لفعله ﷺ وهو تأخير الفطر فيه، ثم قال (مكبرا) ندبا من كل مصل ولو صبيا، ويبدأ التكبير (من) بعد صلاة (ظهره) أي يوم النحر ويكبر المصلى (بالجر) أي لا بالسر بحيث يسمع المأمومين وتسمع المرأة نفسها ويسمع الذكر من يليه (اثر) أي بعد صلاة (فروض) لا نفل ومقضية فيها كانت من أيام العيد أو غيرها فيكره، ويكبر بعد صلاة (خسة وعشر) من الصلوات هذا هو المعتمد خلافا لابن بشر القائل اثر ست عشرة فريضة، من ظهر يوم النحر لظهر الرابع، وكيفية التكبير بعد الصلوات، (كبر) كما في المدونة «الله أكبر» ثلاثا متواليات من غير زيادة، (وهل) أي قول: «لا إله إلا الله» (ثم) بعد التهليل والتكبير (كبر) أي قل «الله أكبر» مرة أخرى (واحد) أي قل «والله الحمد» بعدها، (وثني) أو ثلث (تكبرا) أي قول الله أكبر (وغيره افرد) أي غير التكبير من تهليل وتحميد افرد أي قلته مرة واحدة، فإن زاد شيئا كان خلاف الاولى، لأن هذا هو الوارد في الحديث فإذا اقتصر على التكبيرات الثلاث أو التكبيرتين كانا اتيا مندوبين، ندب التكبير وندب لفظه الوارد، وإن زاد شيئا كما هو الواقع الآن فقد أتى بمندوب وترك مندوبا، «فائدة»: المصافحة على الوجه الذي يفعله الناس بعد العيد والصلاة بدعة وكان الشيبني يرد ذلك ولا يبتدى به لعدم ورود شيء فيه بالخصوص، وأما من حيث هي فمستحسنة، وورد فيها عدة بحديث وافردت بالتصنيف. ولها كفيات وورد مسلسلات وأول من أظهرها أهل اليمن وكذا قولهم: عيد مبارك، نص عليه زروق في شرح الجامع من الوغليسية، وسئل مالك - رضي الله عنه - عن قول الرجل لأخيه يوم العيد: تقبل الله منا ومنكم وغفر لنا ولك، فقال: لا أعرفه ولا أنكره قال ابن عرفة: لم يعرفه سنة ولم ينكره على من قاله لانه قول حسن، قال ابن حبيب: رأيت أصحابه لا يبتدون به ولا ينكرونه على من قاله، ويردون عليهم مثله ولا بأس عندنا بالبداة به اهـ. نقله في الكبير وذكر ابن حجر في فتح الباري ان أصحاب رسول الله ﷺ كانوا إذا التقوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض: تقبل الله منا ومنك، والحذر كل الحذر مما يفعل في البلدان من مصافحة الرجال النساء المتبرجات يوم العيد فانه أمر حرام، ويجب على من تسمع كلمته ان ينهى عن هذه الفعلة القبيحة التي لا يرضى بها مؤمن ولا ذ وغيره يرى نساءه وبناته يصاغن الأجانب، ويجب الزجر الشديد على هذه الفعلة التي لا يرضى بها العبيد نسل الله ان يعصمنا

ومحارمنا إلى يوم الوعيد ، (ثم) من السنن المؤكدة (الكسوف) والكسوف والخسوف قيل مترادفان وإن ذهب الضوء كلا أو بعضا يقال له كسوف أو خسوف ، وقيل الكسوف ذهب ضوء الشمس والخسوف ذهب ضوء القمر ، قال في القاموس وهو المختار ، وقيل الكسوف اسم لذهب جميعه ، وقيل الكسوف اسم لذهب الضوء كله والخسوف اسم لتغيير اللون اهـ . وصلاة الكسوف (ركعتان) كالنوافل (عندنا) أي نحن المالكية (زد) أي المصلي صلاة الكسوف (كل) أي في كل (ركعة قياما) على القيام الاول (وزد) في كل ركعة (انحنا) أي ركوعا على الركوع الأول ، واعلم ان الزائد في كل من الركعتين القيام الأول والركوع الأول فكل واحد منهما سنة ، وأما القيام الثاني والركوع الثاني في كل ركعة فهو الأصل وهو واجب ويترتب على سنية الاول منهما السجود لتركه ، (يقوم) المصلي لصلاة الكسوف ندبا (ب) سورة (البقرة) أي سورة البقرة بعد الفاتحة في القيام الأول من الركعة الأولى (و) إذا قرأ سورة البقرة في القيام الأول (يحني) أي يركع (قدرها) أي قدر سورة البقرة في الطول أي يقرب منه ندبا فيسبح فيه (و) أما القيام (الثاني) من الركعة الأولى فيقرأ فيه بعد الفاتحة (ب) سورة (العنبر) وإذا فرغت من القيام الثاني (اركع) ركوعا (نحوها) أي نحو سورة آل عمران أي يقرب منه أي من قراءته في الطول الا انه يطول في الركوع قدر قراءة وفي السجود قدر الركوع (و) إذا رفعت من الركوع أيها المصلي لصلاة الكسوف فاجد (سجديها) أي الركعة الأولى (كالركوع أطل) أي اطلهما ندبا مثل الركوع ، واعلم ان تطويل الركوع كالقراءة وتطويل السجود كالركوع قيل انه مندوب وهو لعبد الوهاب كما في المواق ، وقال سند انه سنة ويترتب السجود على تركه ، واقتصر عليه الخطاب والشيخ زروق ولا يطيل الجلوس بين السجدين اجماعا ، ومحل ندب التطويل ما لم يضر بالمؤمنين أو يخف خروج وقتها ، (والركعة الأخرى) أي الثانية تصلى (على ذا) أي مثل هذا (المنهل) أي على هذا المنوال مثل ما فعل في الركعة الأولى (ففي) أول (قيامها) أي قيام الركعة الثانية يقرأ سورة (النساء) في القيام الاول (و) يقرأ في القيام الثاني من الركعة الثانية سورة (المائدة والحمد) أي الفاتحة تقرأ ندبا (في كل قيام) من القيامات (زائده) أي على السورة وما ذكره المصنف من قراءة الفاتحة في كل قيام هو المشهور كما في التوضيح وابن عرفة ، وفي إعادة الفاتحة في القيام الثاني والرابع قولان ، (و) اما (الرفع للقيام) من الركوع والسجود (والجلسات) للتشهد وبين السجدين فانه (كسائر الصلاة) أي بقية الصلاة من عدم الطول الا بقدر الاتيان بالفرائض (في الهيئات) أي الصفات فلا يطال الجلوس للتشهد ولا بين السجدين ، (وتذكر) فيها (الركعة) مع الإمام من كل ركعة (بالركوع الثاني) لانه فرض كالفاتحة قبله واما الركوع الاول فسنة كالفاتحة الأولى والراجح ان الفاتحة فرض مطلقا في القيامات الاربع وما زاد عليها مندوب فإذا أدرك

الركوع الثاني مع الامام أدرك الركعة، (مثل) الركوع (الأول) من كل ركعة (الموضوع) فإدراك الركوع الثاني والأول سوان فى تحصيل الركعة وحينئذ فمن أدرك مع الإمام الركوع الثاني من الأولى لم يقض شيئاً وان أدرك الركوع الثاني من الركعة الثانية قضى الركعة الأولى بقيامها فقط، ولا يقضى القيام الثالث (ووقتها) أي صلاة الكسوف (كالعيد) من حل النافلة للزوال فلو طلعت الشمس مكسوفة لا يصلح لها حتى ياتى وقت النافلة، وكذا إذا جاء الزوال وهي مكسوفة أو كسفت بعده لم يصلح لها بناء على ان وقتها كالعيد، قال أبو الحسن: حكى ابن الجلاب فى وقتها ثلاث روايات عن مالك، أحداها من حل النافلة للزوال كصلاة العيدين، والاستسقاء، والثانية انها من طلوع الشمس للغروب، والثالثة من طلوع الشمس إلى العصر، واتفق الأقوال الثلاثة على عدم الصلاة إذا أغربت مكسوفة أو كسفت عند الغروب، (واقراً) فى صلاة كسوف الشمس (سراً) أي فى الفاتحة والسورة يقرأ فيها سراً لانه لا أذان فيها هذا هو المشهور، وقيل بجهر القراءة ليلاً بسام الناس واستحسنه الحمي، قال ابن ناجي: وبه عمل بعض الشيوخ بجامع الزيتونة، (لا خطبة فيها) أي فى صلاة الكسوف ولذلك القراءة فيها سراً لأن المعلوم ان كل صلاة نهائية لا خطبة فيها فالقراءة لها سراً وهي لا خطبة فيها، (ولكن زجراً) أي وعظاً من الامام ندباً بعد الصلاة كقوله: (ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكن يخوف الله بهما عباده)، (وتلزم) صلاة الكسوف استئنا عينا (المقيم) أي كل مأمور بالصلاة ولو صبياً على ما نقله الخطاب، (و) تلزم صلاة الكسوف (المسافر) ونساء وعبيدا مكلفين، (و) تلزم صلاة الكسوف (كل) أي جميع (ذى) أي صاحب (بادية) أي عمودى، خلافاً لما نسبته الحمي للمالك من انه لا يؤمر بها إلا من تلزمه الجمعة، واعترض صاحب الطراز وغيره قول الحمي، (و) تلزم صلاة الكسوف كل (حاضراً) سنة عينا من باب اخرى، «فائدة»: ان قيل ما سبب كسوف الشمس وذهاب ضوئها قيل: إذا أراد الله أن يخوف عباده حبس عنهم ضوء الشمس ليرجعوا إلى الطاعة لأن هذه النعمة إذا حبست لم ينبت زرع ولم يحف ثمر، وقيل سببه ما ورد فى الحديث: (ان الله تعالى ما تجلى لشيء إلا خضع له) وسببه ان الملائكة تجر الشمس وهي تسير بسير الملائكة لأنها جماد لا حيوان، قال الشعالي: وفي السماء بحراً إذا وقعت فيه الشمس أو بعضها استر نورها بالماء، وأما ما يقوله المنجمون وأهل الهيئة من ان الشمس إذا صادفت فى سيرها القمر حال القمر بينها وبين ضوئها فباطل لا أصل له ولا دليل عليه اهـ. ونقله الشبرختى وقال القسطلاني زعم بعض علماء الهيئة ان كسوف الشمس لا حقيقة له فانها لا تتغير فى نفسها، وانما القمر يحول بيننا وبينها ونورها باق، ثم قال وابطله ابن العربي فانهم زعموا ان الشمس اضعاف القمر فكيف يحجب الاصغر الأكبر إذا قابله اهـ. وعليه فلا سؤال فى إجتماع الكسوف والعيد

واشه أعلم. (والرابع) من السنن المؤكدة (استسقاؤنا) أي صلاته والاستسقاء طلب السقي مثل الاستمطار لطلب المطر، وصلاة الاستسقاء (كالشفع) أي تصلي ركعتين كالنوافل، وطلب السقي اما ان يكون (للترب) لأدي أو غيره (والاحتاج) للماء (أو الزرع) أي في سقيه لأجل نباته أو حياته، ووقتها (كالعيد) من حل النافلة للزوال، (في الوقت) أي وقتها كصلاة العيد وتسعين (على كل الوري) من ذكر بالغ أو صبي مميز أو متجالة (والخطبتين) أي خطبتي الاستسقاء كالعيد مجلس في أولهما ووسطهما ويتوكأ على كعصا، ولا يدع الامام في خطبته لاحد من المخلوقين لا لسلطان ولا لغيره ما لم يخش من السلطان أو نوابه وإلادعا له، وينبغي له أن يبالي في الدعاء برفع ما نزل بهم، و (فيهما) أي في خطبتي الاستسقاء (فاستغفرا) بلا حد (و) من شروط صلاة الاستسقاء (رد مظلمه) إلى أهلها ان كانت باقية بعينها، فان عدت عنها فرد العوض واجب، (وتب) أي الشخص المرید لصلاة الاستسقاء (اجابا) والتوبة هي الندم على ما وقع من الذنب ونية عدم العود إليه فان عاد لم تنتقض، «فرع»: اعلم ان توبة الكافر مقبولة قطعاً وإذا أدنب بعدها لا تعود ذنوبه على الصحيح كما قدمنا أول الكتاب (وصم) ندبا أي الشخص المرید لصلاة الاستسقاء (ثلاثا) من الايام (قبلها) أي قبل يوم الاستسقاء ويخرجون مفطرين للتقوي على العبادة كيوم عرفة وصوم الثلاثة يكون (استحباً) أي مندوباً لا واجباً، (و) أي إذا فرغت أيها الامام من الصلاة (لرد) والمراد ما يجعل على الكتفين (بعد الفراغ) من الصلاة، ويكون الإمام مستقبلاً للقبلة وظهره للناس حال دعائه فإذا استقبلت القبلة للرداء (حول) تبدأ بيمينه فتأخذ ما على عاتقك الايسر من خلفك تجعله على عاتقك الايمن وتأخذ بيسراك ما على عاتقك الايمن فتجعله على الايسر فيصير ما كان على ظهرك للسماء وما كان للسماء على ظهرك (ولا تنكس) أيها المحول للرداء فلا تجعل حاشيته التي على عجزك على كتفك، تقاولا بأن الله تعالى يحول حالنا من الجذب إلى الخصب، (والنساء لا تفعل) أي لا يقلبن اريدتهن ليلا ينكشفن ولا يكرّر الامام ولا الرجال التحول، وحول الامام والرجال اريدتهن قعوداً. «فائدة»: قال النبي ﷺ: (ما مطر قوم إلا برحمة ولا قحطوا إلا بسخط) ولذا قال بعضهم :

تدور السحاب ببلدتنا ☆ كدور الحجيج ببيت الحرام

تريد النزول فلم تستطع ☆ لسفك الدماء وأكل الحرام

وأشد الشيخ علي الرعيني في فهرسته لابن الضراوة حين خرج أهل مالقة للاستسقاء والغيث قد ابتداء بالنزول فمند خروجهم ارتفع فقال:

خرجوا ليستسقوا وقد نشأت ☆ بحرية يبدوها رشح

حق إذا اصطفوا لدعوتهم ☆ وبدا لآعينهم بها نضح
كشف الغمام اجابة لهم ☆ فكأنما خرجوا ليتصبحوا

« خاتمة » : إذا اجتمع في يوم واحد كسوف وعيد وجمعة واستسقاء قدم الكسوف ثم عيد ثم جمعة وآخر الاستسقاء ليوم آخر، واستشكل أهل الهيئة اجتماع العيد والكسوف فقالوا لا يكون إلا في التاسع والعشرين من الشهر والعيد اما أول يوم من الشهر أو عاشره، والحاصل انهم يقولون : ان الكسوف سببه حيلولة القمر بيننا وبين الشمس في منزل واحد وفي عيد الفطر يكون بينهما منزلة كاملة ثلاث عشر درجة وفي عيد الأضحى مائتان وثلاثون درجة وحينئذ فلا يتأق اجتماع العيد والكسوف، ورد ابن العربي عليه بن الله أن يخلق الكسوف في أي وقت شاء لأن الله فاعل مختار يتصرف في كل وقت بما يريد ونقل الرفاعي أن الشمس كفت يوم مات الحسين وكان اليوم العاشر من الشهر عند الأكثر، وقيل في رابعة، وقيل في رابع عشرة، وكان ذلك الشهر ربيع الأول، وقيل رمضان، وقيل ذا الحجة، وقد نظمت هذا الكلام في سؤال وجواب، فقلت :

أيا عالما ينمى لكل فضيلة ☆ وفائق مشكل العلوم بفكرة
تفضل علينا بالجواب لسؤلنا ☆ بنص غريب النقل فائق صورة
أيذا بعيد أو كسوف سقائنا ☆ على جمعها يوما كذلك وجمعة
وعند اجتماع الكل أي مقدم ☆ وأي له حذف فجواب بسرعة
فبحرك يروي القاصدين لنحوه ☆ وفي قعره در يليق لحكمة

الجواب

تحقق وكن للعلم صاحب فطنة ☆ وداوم عليه كل لحظ وطريقة
وخذ مني هذا الحل تظفر بفهمه ☆ وتعثروا على معنى رقيق وبغية
فعند اجتماع الكل صل لتجتلى ☆ وثن بعيد ثم صل لجمعة
واخر سقاء للتنافى لعيدنا ☆ لان له ثوب الحداد ومهنة
لحمه ولا تسمع لقول منجم ☆ فأمرها لله لا لنبي نجمة
به قال عبد الحق في قول مازري ☆ به كشفها علينا وغمة
فوضعه في الكتب فرع أثق به ☆ ميارتهم من غير ريب ومروية

ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من السنن المؤكدة، شرع يتكلم على صلاة الجماعة وما يتعلق بها فقال :

باب صلاة الجماعة وشروط الإمام والمأموم

(وسنة) أي مؤكدة وقال الإمام أحمد وأبو ثور ودلاود الظاهري وجماعة من المجتهدين بوجوبها فتحرم صلاة الشخص منفردا عندهم، بل قال بعض الظاهرية بالبطلان فليحافظ عليها، وظاهر المصنف أنها سنة في البلد، وفي كل مسجد، وفي حق كل مصل وهذه طريقة الأكثر، وقال ابن رشد وابن بشير أنها فرض كفاية بالبلد، وسنة في كل مسجد، ومندوب للرجل في خاصة نفسه، وهذا أقرب للتحقيق (إقامة الصلاة في الجماعة) (بفرضنا) ولو فائتة، وأما غير الفرض فالجماعة فيه مستحبة كعبد وكسوف واستسقاء وتراويج، ومنه ما تكره فيه الجماعة كجمع كثير في نفل أو بمكان مشتهر والاجازت، وأما الفرض الكفائي كالجنازة فالجماعة فيها مستحبة على المشهور، وقيد ابن يونس وغيره الجماعة بالرجال قال لان النساء لسن من أهل الجماعة، وظاهره استواء المتجالة والشابة في المنع، وقال ابن رشد تلخيص هذا الباب على تحقيق القول فيه عندى ان النساء اربع يجوز قد انقطعت حاجة الرجال منها فهي كالرجال في ذلك، ومتجالة لم تنقطع حاجة الرجال منها بالجملة فهذه تخرج إلى المسجد والجنازة والعديد والاستسقاء، ولا تكثر التردد، وشابة من الشواب فهذه تخرج إلى المسجد في الفرض وفي جنازة أهلها وقرابتها، وشابة فارهة في الشباب فهذه لا تخرج أصلا اهـ. (ووجب) الجماعة أي إقامتها بصلاة (الجمعة) فإن الجماعة فيها واجبة كما يأتي، وكذا تجب على من أقيمت عليه ولم يحصل فضل الجماعة، وعلى من لا يحفظ الفاهمة إذا لم يمكنه تعلمها كما في المختصر، (وفضلها) أي فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد قدره (سبع وعشرون) درجة وقيل تقضل صلاة الجماعة صلاة المنفرد بخمس وعشرين جزءا، قيل ان الجزء أعظم من الدرجة وحينئذ فمجموع الخمسة والعشرين جزءا مساوية للسبع والعشرين درجة وحينئذ لا معارضة بين الحديثين اهـ. وفضل الجماعة هذا (أق) أي ورد به الخبر وهو: (صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءا أو بسبع وعشرين درجة) لان من صلى مع الجماعة يحصل له الثواب وإن لم يحضر له عقل فيها بخلاف المنفرد فلا يحصل له من الثواب إلا ما عقل منها قال الأجهوري:

ولا ثواب في صلاة المنفرد ☆ في غير ما يعقل منها فاعتمد

وفي الجماعة تؤدي يحصل ☆ ثوابا له وان لم يعقل

ويحصل فضل الجماعة (ل) شخص (مدرك) أي محصل (جميعها) أي جميع الصلاة من أولها إلى آخرها لم يفته منها شيء (أو) بل يحصل له فضل الجماعة وان لم يدرك منها إلا (ركعة) كاملة يدركها مع الإمام بان يمكن يديه من ركبتيه أو مما قاربهما قبل رفع الإمام وان لم يطمئن إلا بعد رفعه، فمدرك دون ركعة

لا يحصل له فضل الجماعة وإن كان مأمورا بالدخول مع الإمام وأنه ما جور بلا نزاع ما لم يعد لفضل الجماعة وإلا فلا يؤمر بالدخول معه، ويحصل فضل الجماعة لمدرک الركعة مع الإمام بسجديتها احترازا من أن يزاحم عن السجود أو يعرف ونحو ذلك، وهذا إحدى النظائر التي يكون العقد فيها بالسجود لا بالركوع ولا بالرفع منه، وقد أنهاها أبو الحسن إلى ستة ونظمها الناظم فقال:

عقد الركوع بسجود اعتبر ☆ في راعف ذاكر فرض من عنذر
ومن أقيمت وهو فيها والمغير ☆ فضل الجماعة على القول الشهير
والركعة التي لها يؤخر ☆ من ترك الصلاة وهو أشهر

إذا صلى الشخص وحده (يعيد) ندبا (فد) صلاته ولو بوقت ضروري لا بعده ويعيدها (مع إمام) مأموما لا إماما لأن صلاة المعيد تشبه النفل، إلا من لم يحصله بأحد المساجد الثلاثة فإنه لا يعيد في غيرها جماعة، ومن صلى في غيرها جماعة أعاد بها فذا، وقد نظم ذلك الأجهوري فقال:

منع إعادة من صلى فريضته ☆ بمسجد المصطفى والقدس والحرم
ومن يصل بغير مفردا يعذر ☆ بها ولو مفردا فاحفظه واغتم
ومن يصل بها جمعا يعيد بها ☆ جمعا وقيل وفردا فزت بالنم

ويعيد مع الإمام (إن يشأ) فضل الجماعة مقوضا أمره إلى الله تعالى في قبول أيهما شاء لفرضه، وظاهر كلامهم أنه لا بد من نية الفرض مع نية التفويض وهو ما نقله الخطاب عن ابن الفاكهاني وابن فرحون، وذكر أن ظاهر كلام غيرها أن نية التفويض لا ينوي بها فرضا ولا غيره، وجمع بينهما بعضهم بأن التفويض يتضمن نية الفرض إذ معناه التفويض في قبول أي الفرضين، فن قال لابد معه من نية الفرض لم يرد أن ذلك شرط بل أشار لما تضمنته نية التفويض لها، ومن قال لا ينوي معه فرضا مراده أنه لا يحتاج لنية الفرض مطابقة لنية لتضمن نية التفويض لها، ويقول عبد الباقي: فإن ترك نية الفرض صححت أن لم يتبين عدم الأولى أو فسادها وفيه نظر بل صرح الحمي بأنه إذا لم ينو إلا التفويض وبطلت أحداها لا إعادة عليه، وسواء الأولى والثانية نقله ابن هلال في نوازل ونحوه لابن عرفة، وهو ظاهر لما علمت أن التفويض يتضمن نية الفرض وما ذكره من كون المعيد ينوي التفويض قال الفاكهاني: هو المشهور، وقيل: ينوي الفرض وقيل ينوي النفل، وقيل: أكمال الفريضة ونظم بعضهم هذه الأقوال الأربعة بقوله:

في نية العود للمفروض أقوال ☆ فرض ونفل وتفويض واكمل

(لا) يعيد المنفرد بصلاة (مغربا) فإنها تحرم أعادتها لأنها تصير مع الأخرى شفعاء، ولما يلزم من النفل

بثلاث (أو) أي ولا يعيد المنفرد بالعشاء (بعد وتر) أي بعد أن صلى الوتر (العشاء) فلا يعيدها ويمنع
لأنه إن أعاد الوتر لزم مخالفة قوله ﷺ : (لا وتران في ليلة) وإن لم يعد لزم مخالفة (اجعلوا آخر
صلاتكم من الليل وترا) ومفهوم بعد وتر إعادتها قبل الوتر وهو كذلك اتفاقا. «فرع» : أن شرع في
إعادة المغرب ساهيا من كونه صلاها أولا فإذا لم يعقد ركعة قطع، فإن عقدها يرفع رأسه من الركوع شفع
ندبا مع الإمام وسلم قبله وتصير نافلة، وإن أتم المغرب سهوا مع الإمام ولو سلم معه أتى برابعة وجوبا إن
قرب تذكره بأنه كان قد صلاها فذا، وسجد بعد السلام، وأما إن تذكر قبل السلام فيأتي بالرابعة ولا
يجوز، وإن بعد لا شيء عليه، «فائدة» : قال شهاب الدين ابن العماد الاقفهي في كتابه كشف الاسرار
ما نصه سؤال ما الحكمة في الجماعة قيل ان المذنب إذا اعتذر من سيده بجمع الشفعاء، والمصلي يعتذر،
ولأن طالب الشفاعة يأتي بالشفعاء لتقضى حاجته، ولأن الصلاة ضيافة ومائدة والكرام لا يصنع المائدة
إلا لجماعة كثيرة، وأيضا لتكون العبادة لله تعالى ظاهرة مكشوفة لتكون حجة الله على خلقه ظاهرة،
وأیضا لتكون شهادة المسلمين بعضهم لبعض جائزة إذا رأوهم يصلون، وأيضا لأن عمل الواحد لا قيمة له
وأما القيمة للجماعة، وأيضا قال النبي ﷺ : (ما اجتمع من المسلمين جماعة أربعون رجلا إلا وفيهم
رجل مغفور له). ثم شرع في بيان شروط الإمامة، وأعلم أن شروط الإمامة على قسمين شرط صحة بمعنى
انه إذا عدم ذلك الشرط بطلت الصلاة خلف ذلك الإمام وأعيدت أبدا، وشرط كمال بمعنى ان وجوده
مطلوب فإن فقد فلا بأس، وبدأ بشرط الصحة فقال : (وعشرة) من الشروط (شرائط) جمع شرط
(الإمام فـ) أول شروط الصحة (ذكر) فمن صلى خلف المرأة بطلت صلاته ويعيدها أبدا رجلا كان ذلك
المائم أو امرأة على المشهور، خلافا لابن أئین القائل بصحة إمامة النساء أمثالهن، ولم يأخذ به أكثر العلماء
وكذا تبطل الصلاة باقتداء بمن بان خنثى مشكلا مع اعتقاد المأموم ذكوريته، وأولى مع اعتقاد اشكاله
لمطابقة الواقع، ولو أم مثله أو اتضح ذكوريته بعد تمامها أو فيها فصلاته هو فقط صحيحة. ومن شروطه
ان يكون ملتبسا (بالعقل) أي من شروط الإمام ان يكون عاقلا فمن اقتدى بمنجنون مطبقا أو بفيق
أحيانا وأم حال جنونه فصلاته باطلة أصلا، وأما لو أم حال إفاقته فصحيحة على التحقيق، وليس في ابن
عرفة ما يخالفه لأن شروطه العقل وفي عده شرطا مسامحة، والمنجنون لا تصح إمامته في حال جنونه فقط،
وقال الطرابلسي : مطلقا مغلوبا على عقله أم لا وفيه نظر، بل محله إذا كان مغلوبا على عقله. ابن عرفة
سمع ابن القاسم لا يؤم المعتوه والمراد بالمعتوه الذاهب العقل، قاله ابن رشد لقول سحنون مبينا لقول مالك
لأن المعتوه لا تصح منه نية فيعيد من أتم به أبدا، وبه يتبين ان السماع موافق لرواية ابن عبد الحكم، وبه قرر
السنهوري كلام خليل خلافا لعلي الأجهوري ومن تبعه في زعمه ان المعتوه عام يشمل الجنون حال إفاقته،

ليكون خلافا مع رواية ابن عبد الحكم وياه تبع الطرابلسي وهو غير صحيح لما علمت من كلام ابن رشد أنظر مصطفى الرماصي، (و) من شروط الإمام أن يكون ملتبسا بـ (الاسلام) فلا تصح الصلاة خلف الكافر لأن شرطه أن يكون مسلما، وفي عده من شروط الإمام مسامحة إذ هو شرطه في الصلاة مطلقا ولا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصا به ولا يحكم بإسلامه إلا إذا علم منه النطق بالشهادتين، وأعلم أن من صلى خلف إمام يظنه مسلما فظهر أنه كافر في صلاته أقوال أشار لها ابن عرفة بقوله وفي إعادة مأوم صلى خلف كافر ظنه مسلما أبدا مطلقا، أو صححتها فيها جهر فيها أن اسلم، ثالثا أن كان ءامنا واسلم لم يعد، الأول من الأقوال سماع يحيي رواية ابن القاسم وقول الاخوين، والثاني لابن الحارث عن يحيي ويحسون، والثالث للعتبي عن يحسون ونقله المازري عنه بدون قيد أن كان ءامنا وتأول قوله إن أسلم بأنه تهادى على إسلامه، وتعبه بعضهم بأنه صلى جنبا جاهلا اهـ. (و) من شروط الامامة (قدرة) على الاتيان بالاركان القولية والفعلية كالفتاححة والركوع والسجود فلو اقتدى صحيح بعاجز بطلت صلاته إن كان المقتدي قادرا على ذلك الركن الذي لا يقدر عليه إمامه وشمل قولنا بعاجز عن القيام لكن يقوم بإعانة غيره فلا يصح تمام القادر على ذلك بالعاجز عند ابن رشد، ويوم الجالس لعذر مثله اتفاقا، خليل وبعاجز عن ركن أو علم إلا كالقاعدي بئله فجائز، وقال الأجهوري:

اجز صلاة جلوس خلف كاملة ☆ وعكس هذا ولو في النفل ممتنع

إلا إذا جلس المأوم معه بلا ☆ عجز يجوز بنفل والسوى منعوا

وان يكن منهما عجز فسو إذا ☆ فرضا ونفلا ففيه الأمر متسع

وأما إمامة الشيخ المقوس الظهر بالسالم فأفتى القوري بصحة إمامته لانه قائم قال القائل:

إمامة المقوس القوري أجاز ☆ والعبدوسي بالمنع أفتى لا ما جاز

وقال العبدوسي بالبطلان قائلا انه راكم لا قائم مستدلا بقوله:

أليس وراىء ان تراخت منيقي ☆ لزوم العصا تحنى عليها الاصابع

اخبر اخبار القرون التي مضت ☆ ادب كأتى كلما قت راكم

واتفق للعبدوسي انه كان إماما بمسجد حتى صار مقوس الظهر، فر عليه بعض العلماء فقال: يا شيخ لا

تنحني يا شيخ لا تنحني وأنشد هذا البيت:

يا سليل الكرام نفسي فداكا ☆ قلت لا تنحني وأنت كذاكا

فأجابه بقوله:

خفض الظهر فاعل الدهر منا ☆ مع حال عمدت عنها انفكاكا

ختم الله للجميع بخير ☆ انه قادر على فعل ذاك

« تنبيه » : المذهب أن الموي لا يصلي بمثله في المعتمد ولا تصح صلاة الموي بمن يركع، والمشهور أيضا انه لا يوم بمثله، وقال ابن رشد : القياس ان ذلك جائز إذا استوت حالتهم الا ان يريد انه لا يمكنهم الاقتداء به لأنهم لا يفهمون فعله لأجل اضطجاعه فيكون له وجه، (و) من شروط الامام (العلم) أي المعرفة (باللذ) بتسكين الذال للوزن (يلزم من) معرفة (فقه) من كيفية غسل ووضوء وصلاة، والمراد بالعلم الذي هو شرط في صحتها أن يعلم كيفية ما ذكر ولو لم يميز الفرض من غيره، وذلك بأن أخذ كلا من الوضوء والغسل والصلاة عن عالم ولكن لا يعرف الفرض من غيره، بشرط ان يعلم أن فيها فرائض وسنننا أو يعتقد ان الصلاة مثلا فرض على سبيل الاجمال، واما إذا اعتقد ان جميع أجزائها سنن، وان الفرض سنة وكذا اعتقاد ان كل جزء منها فرض على قول فلا تصح له ولا لهم والأظهر في هذا الاخير الصحة، (أو) من (قراءة) الفاتحة فلا تصح الصلاة خلف الأمي الذي لا يحفظ من القرآن شيئا ولم يعرفه، والأمي مقيد بعدم وجود القاريء وانه إذا أمكنه أن يصلي خلف القاريء فلا، لان القراءة لما كان الامام يحملها كان ترك الصلاة خلفه ترك القراءة اختيارا وفيه نظر، فقد قال سند ظاهر المذهب بطلان صلاة الأمي إذا أمكنه الاتمام بالقاريء ولم يفعل، وقال أشهب لا يجب عليه الاتمام كالريض الجالس لا يجب عليه أن يتم بالقاريء، ابن عاشر التحقيق جواز القراءة بكل ما توفرت فيه أمور ثلاثة، التواتر، وموافقة المصحف العثماني، ومطابقة اللسان العربي، وهذا لا ينحصر في السبعة ولا في العشرة وقد ألف ابن الباذن الطرقي المتداولة في قراءة عشرين إماما كلها غير شاذة، وقال ابن الجوزي في الطيبة :

وكلمها وافق وجه النحو ☆ وكان للرمم احتمالا محموى
أو صح اسنادا هو القرءان ☆ فهذه الثلاثة الاركان
وحيثما يحتل ركننا أثبت ☆ شذونه لو انه في السبعة

ومن شروط الإمام (محتمل) أي بالغ فمن اقتدى بصبي غير بالغ بطلت صلاته، خليل أو صبي في فرض ولا تصح إمامة الصبي غير البالغ ولا لمثله على قول، وخفف مالك ائتمامهم بواحد منهم، قال خليل عاطفا على الجائز وصبي بمثله فإن وقع ونزل وأم الصبي في نافلة صحت ولم يحز الاقدام على ذلك، خليل وبغيره تصح وإن لم تجز (و) من شروط الإمام كونه (ليس) الامام (مأموما) فمن اقتدى بمأموم بطلت صلاته، بأن يكون مسبوقا ادرك ركعة كاملة وقام يقضي أو اقتدى بمن يظن انه الامام فإذا هو مأموم وكثيرا ما يقع للعوام تقوت واحدا منهم ركعة فيقوم لقضائها فيقتدى به غيره فتبطل صلاته هذا المؤتم بالمأموم، وليس منه من أدرك دون ركعة فتضح إمامته بعد ان كان نوى المأمومية لأن شرطه ان لا يكون مأموما.

(و) من شروط الإمام (لا) يكون (معيدا) صلاته لأجل فضل الجماعة، فمن اقتدى بمعيد لصلاته لأجل فضل الجماعة بطلت صلاته، لأن المعيد متنفل ومن ائتم به مفترض، ولا يصح فرض خلف نفل، وظاهر المصنف كابن الحاجب ولو كان هذا المعيد نوى بالثانية الفرض أو التقريض وزيد على الشروط المتقدمة (في) امام صلاة (جمعة حر) فلا تصح امامة عبد في الجمعة وكذا في العيد إذ لا جمعة عليه ولا عيدا وفي الخطاب عن الحمي ما يفيد صحة إمامته في العيدين مع الكراهة قال وهو في التهذيب، واغتر بعضهم بقول المدونة لا يؤم العبيد في الجمعة لانه لا جمعة ولا عيد عليهم فتوهم انه لا يؤم في العيد، وانما ذكر في المدونة العيد تعليلا لا اثباتا لكونه لا يؤم فيه فافهم، (مقيم) فلا يكون المسافر إماما في الجمعة بل لابد ان يكون مقيا بالبلد اقامة تقطع حكم السفر، ولو لم يكن من أهل البلد المتوطنين فيها، فيصح ان يؤمهم مسافر نوى اقامة أربعة أيام بل ويجوز ابتداء، ولا يشترط في جواز عدم وجود خطيب بالبلد، خلافا للجزولي وابن عمر قال الخطاب والجواز مطلقا هو الظاهر من اطلاق أهل المذهب، ولو سافر بعد صلاة الجمعة وكذا خارج عن قريبها بفرسخ لوجوبها عليه وان لم تتعقد به بخلاف الخارج بأكثر من فرسخ، (زيدا) تم بها البيت أي زد على شروط الجمعة، ونظم الامام السهري شروط الامام فقال:

عشر شروط صحة الامامه	☆	ذكورة عقل فخذ إسلامه
حرية في جمعة عداله	☆	بلوغه في الفرض حيث ناله
تطهره وقدره منسه على	☆	أركانها وعلمه عند الملا
بما يصحح الصلاة شغل	☆	في نمته منه وهذا النقل
نقله سالم السهري	☆	وفقه الله لكل خير

«خاتمة»: المفهوم من قوة كلامهم انه يشترط في الامام ان يكون بشرا، ذكره المشذالي في حواشي المدونة، وقيل: تصح امامة الجنى المؤمن قياسا على إمامة جبريل، وهو احروي لانه اذا صح مع عدم الرسالة فاحرى معها على القول بأنه لم يرسل للملائكة، قاله ابن عرفة وفيه ان إمامة جبريل لم تكن حقيقة وانما كانت مجرد متابعة فقط للتعليم، لانه عليه الصلاة والسلام لم يكن يعرف صفة الصلاة حين فرضت عليه حتى علمه جبريل، وأيضا النبي وجبريل متنفل ولا يصح اقتداء المفترض بالمتنفل بخلاف الجنى يصح الاقتداء به لانه مفترض، أشار له صاحب أحكام الجان وهو شمس الدين محمد بن عبد الله الشبلي الحنفي. «تمتة»: وظائف الامام أربع عشرة خصلة، منها ان يقصد بإمامته وجه الله تعالى مع مراعات ما يجب عليه في ذلك، ومنها ان يخفف الركوع والسجود بعد حصول الطمأنينة والاعتدال، ومنها ان لا يتقدم على قوم يعلم ان فيهم من هو خير منه قراءة وفقها في

الصلاة، الخبر: (من أم قوما وهو يعلم ان فيهم من هو خير منه فقد خان الله ورسوله) اللهم إلا ان يمتنع من التقدم، ومنها ان لا يعجب بنفسه ولا يرى انه خير من القوم ولو لا ذلك ما قدم عليهم بل ينظر لنفسه بعين الحقارة والازدراء، ومنها ان لا يدخل للصلاة حتى يشعر نفسه انها آخر صلاة يصلها، ومنها ان لا يخص نفسه بالدعاء بل يشرك فيه الجماعة انظر الشرخيتي ولبعضهم:

- | | | |
|----------------------------|---|-----------------------------|
| وظائف الامام اجزاء القمر | ☆ | أولها رعى لوقت اشتهر |
| وقصد وجهه الله بالامامة | ☆ | ورعى مفروض بلا سأمه |
| وان يكبر وصفه استوى | ☆ | بنفس أو توكيل غيره سوا |
| كذلك الاسراع بالاحرام | ☆ | ومثله الاسراع بالسلام |
| وان يخفف الركوع والسجود | ☆ | بعد اعتدال مطمئنا في الوجود |
| وانه يؤم غير الافقه | ☆ | الا لدى امتناعه فلتفقه |
| والاجتهاد في اختيار الافضل | ☆ | إذا طرا اخلافه فليفعل |
| وعدم العجب لنفسه فبرى | ☆ | حقارة لنفسه مع ازدرا |
| ويشعر النفس بحين يدخل | ☆ | بأنها اخرى صلاة تفعل |
| وعدم اختصاص نفس بالدعا | ☆ | وليدخلن من كان معه اجتمعا |
| وعن مصلى نفسه تحولا | ☆ | بعد الفراغ وكفى ان يقبلا |
| وعدم الدخول للمحراب | ☆ | قبل انتهاء إقامة المحراب |
| وان يقصر جلوس الوسطى | ☆ | كذا الرداء ولرأس غطا |
| لكن في المأموم هذى وجدت | ☆ | لكنها على الامام أكدت |

ولما فرغ المصنف من شروط الامام شريع يتكلم على شروط الكمال، ومعناه ان الامامة مع هذه الاوصاف صحيحة والاولى السلامة منها واتصافه بشيء منها مكروه فقال: (وعشرة) من الخصال (مكروهة) في حق الامام جاءت كراهتها (في النقل) أي الخبر الثابت، الاولى منها (إمامة) الشخص (الاقطع) بدا أو رجلا وإن حسن حاله كان القطع بسبب جناية أولا يميننا أو شمالا (و) كذا تكره إمامة (الاشل) والشلل يبس العضو كما قد قيل:

- وشلت اليد ومعنى الشلل ☆ تقبض العضو ببعض العليل

وإمامة الاقطع والاشل تكره ولو لمثلهما حيث لا يضعان العضو على الأرض، والمعتمد الكراهة كما في الجواهر، ونصه المازري والبايجي وجمهور أصحابنا على رواية ابن ناجي عن مالك انه لا بأس بإمامة الاقطع

والأشمل لئلا يفرق بينهما ولو في الجمعة والاعياد، وسواء كنا يضعان العضو على الأرض أم لا اهـ. (و) كذا تكره إمامة (ذي) أي صاحب فروج سائلة (للصحيح) وكذا سائر المعفوات (أو) أي وتكره إمامة ذي (سلس) للسالم منه فمن تلبس بشيء منها كره له أن يؤم غيره ممن هو سالم هذا هو المشهور، وإن كان مبنياً على ضعف وهو أن الاحداث إذا أعنى عنها في حق صاحبها لا يعنى عنها في حق غيره، وتقييد المصنف الكراهة بالصحيح تبع فيه خليلاً وابن الحاجب، وظاهر كلام عياض وابن بشير وابن شاس وغيرهم أن الخلاف لا يختص بإمامته للصحيح أنظر مصطفى الرماصي، ولا مفهوم للسلس والقروح بل سائر المعفوات كذلك. (كذلك) أي تكره إمامة رجل (أعرابي) نقل أبو الحسن عن عياض أن الأعرابي بفتح الهمزة هو البدوي كان عربياً أو عجمياً، ساكن البادية سواء كان يتكلم بالعربية أو بالعجمية، وتكره إمامة الأعرابي للحاضر إذا كان الحاضر غير فقيه من البدوي، بل (ولو) كان البدوي (ذكراً) أي أكثر قرأنا وأحكم قراءة (درس) أي أتقن القراءة من الحاضر، وحاصله أنه تكره إمامة البدوي للحاضر سواء كان في الحاضرة أو في البادية بأن كنا مسافرين ولو كان الأعرابي أقرأ ولو كان بمنزل ذلك البدوي، ولما ذكر من تكره إمامته مطلقاً ذكر من تكره إمامته أن كان راتباً فقال: (ومثله) في الكراهة (ترتب) أي اتخاذ وجعل (الخصي) إماماً راتباً والخصي هو الذي قطع ذكره كلاً أو بعضاً لأن قطع الحشفة كقطع الذكر على الراجح، كما يفيد كلام الخطاب، أو قطع أنثيه وأما مقطوعهما معه فهو الم محبوب وكراهة ترتبه للإمامة احروية. «فسرع»: الإجماع على تحريم خصاء الادي وجواز خصاء ما يوكل لمح ونهى النبي ﷺ عن خصاء الخيل نهى تحريم لأن ذلك ينقص قوتها والمقصود من ركوبها الارهاب، وأما البغال والحمير فيجوز خصاؤها قاله ابن يونس، (أو) وكره ترتب (اغلف) وهو من لم يخنثن والراجح كراهة إمامته مطلقاً كان إماماً راتباً أم لا، وكذا يكره ترتب (مأبون) في الفرائض والسنن بحضر لا في تراويح أو سفر أو غير راتب والمراد بالمأبون من يتكسر في كلامه كالنساء، أو من يشتهي أن يفعل به الفاحشة ولم يفعل به، أو كان يفعل به وتاب وصارت اللسنة تتكلم فيه، (أو) أي ويكره ترتب شخص (بدعى) مختلف في تكفيره والأصح عدم الكفر، كالحرورية والقدرية، والحرورية قوم خرجوا على علي - رضي الله عنه - بحروراء قرية من قرى كوفة على ميلين منها، نفقوا عليه في التحكيم لأبي موسى الأشعري، وكفروه بالذنب فكفروا علياً - رضي الله عنه - حين رضي بالتحكيم، وقالوا أن هذا الذنب صدر منك وكل ذنب مكفر لفاعله، فأنت كافر، فأولاً كفروا معاوية بخروجه على علي ثم كفروا علياً بتحكيمة وخرجوا عن طاعته فقاتلهم سيدنا علي قتالاً عظيماً، وكذا يكره ترتب إمام (مجهول حال) أي يكره اتخاذ من جهل حاله في العدالة أو في الفسق إماماً راتباً، أما مطلق إمامته من غير أن يتخذ إماماً راتباً فجاز، كذا الحكم في من

ذكر قبل لا يكره إلا ترتبه لا مطلق إمامته، (أو) أي ويكره ترتب (إمام يكره) أي تكرهه الجماعة ومن يلتفت إليه منهم من أهل الحل والعقد، إذا كان سبب ذلك أمراً دينياً لا دنيوياً فلا عبرة به، وإذا كانوا يكرهونه لأمر ديني فانه تكره إمامته ولو قلت الجماعة إذا كانوا من أهل الحل والعقد نقله الخمي عن ابن حبيب، ونقل الخطاب والمواق عن ابن رشد أن من علم أن الجماعة وأكثرها أو ذا النهي والفضل منها كارهون لإمامته، وجب عليه أن يتأخر عن الإمامة بهم، وأما أن لم يكره إمامته من الجماعة ألا نفر اليسير فيستحب له أن يتأخر عن الإمامة بهم من غير إيجاب، وفي الحديث: (ثلاثة لا تقبل منهم صلاة فذكر منهم من أم قوماً وهم له كارهون) أخرجه أبو داود. «تتمة»: ليس لأهل المسجد ولا لبعضهم بعد الاتفاق على الرضا بالإمام أن يخرجوه، ولا أن يخرجوا عن الصلاة خلفه إلا أن يشبوا عليه عند الحاكم ما يجرحه، نقله في التوضيح عن المتيطي، وقال ابن مغيث في وثائقه: وذلك أن استأجره صاحب الأحباس، وأما أن استأجرته الجماعة فلهم تأخره من غير اثبات جرحة فيه، (و) كذا يكره ترتب (العبد) القن أو من فيه شائبة حرية في فرض من الصلوات الخمس، وأما ترتبه للإمامة في النوافل أو جعله إماماً غير راتب في الفرائض فهو جائز، (لا) تجوز إمامة العبد (في) صلاة (جمعة) ولا تجوز إمامته فيها سواء كان راتباً أو لا، (قد كرهوا) العلماء ترتب هؤلاء المتقدمين، والحاصل أن إمامة العبد على ثلاثة أقسام بل مراتب، جائزة ومكروهة ومنوعة، فيجوز أن يكون إماماً راتباً في النوافل، وإماماً غير راتب في الفرائض، ويكره أن يكون إماماً راتباً في الفرائض، وكذا في السنن كالعبد والكسوف والاستسقاء، فإن أم في ذلك اجزأت ولم يؤمر بالإعادة، ويمنع أن يكون إماماً في الجمعة راتباً أو غير راتب، ولما ذكر شروط الإمام ومن تكره إمامته، وكان هؤلاء يتوهم تجنب إمامتهم رفع ذلك بالتنصيص على جواز إمامتهم فقال: (و) جاز (برجوحية) (العين) وهو من لا ينتشر ذكره أوله ذكر صغير لا يتأق به الجماع، جاز له (أن يؤما) غيره (و) جازت إمامة (من يخالف فرعنا) الظني كشافعي وحنفي، ولو أتى بمناف لصحة الصلاة كسح بعض الرأس أو مس ذكر، لأن ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالتعويل فيه على مذهب الإمام، وما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة بمذهب المأموم، فلا تصح خلف معبد ولا متنفل ولا مفترض بغير صلاة المأموم، (و) جاز (الاعمى) أن يكون إماماً برجوحية، إذ إمامة البصير المساوي للاعمى في الفضل أفضل، لأنه أشد تحفظاً من النجاسات وهذا هو المعتمد، وقيل إمامة الاعمى المساوي في الفضل للبصير أفضل، لأنه أخشع لبعده عن الاشتغال وقيل انهما سيان، (ومثله) في جواز الإمامة (الأنكث) وهو من لا يستطيع إخراج بعض الحروف من مخارجها لعجمة أو غيرها، سواء كان لا ينطق بالحروف البتة أو ينطق بها مغيرة كأن يجعل اللام ثاء مثلثة أو ثاء مثناة أو يجعل الراء لاماً وغير ذلك،

(و) مثله في جواز الامامة المحدود بالفعل إن حسنت حالته وتاب بناء على ان الحدود جواهر، فيكفي الشرط الاول وهو لا يتضمن التوبة لانه يوجد مع عدم العزم على انه لا يعود مع عدم الندم على ما فعل، ومفهوم المحدود انه لو فعل موجب الحد ولم يحد بالفعل فيه تفصيل، فان سقط عنه الحد بعفو في حق مخلوق، أو باتيان الامام طائعا وترك ما هو عليه في حراية جاز الاقتداء به إن حسنت حالته وإلا فلا، (و) جازت إمامته (ذو) أي صاحب (جذام) أي من قام به داء الجذام إن كان هذا الجذام (خف) أي جذامه خفيفا (لا) الجذام (الشديد) إن كان يؤدي غيره برأخته، فهذا لا تجوز إمامته بل ينحى وجوبا عن الإمامة، وكذا عن الجماعة فإن أبي أجبر على التنحية، وكذلك كل من له رائحة كريهة فانه ينحى عن الجماعة والجمعة، (على الامام نية) نية الامامة واجبة عليه (في) مواضع (أربعة مستخلف) يجب عليه أن ينوي الامامة لانه كان مأموما فلا بد من نية الامامة ليعز بين النيتين، فان لم ينوها فصلاته صحيحة، غايته انه منفرد ما لم ينو انه خليفة الامام مع كونه مأموما فتبطل صلاته لتلاعبه، واما الجماعة فان اقتدوا به بطلت في الحالين وإلا فلا، ومن المواضع التي تجب فيها النية للإمامة (خوف) ادبت الصلاة فيه على صفتها في باب صلاة الخوف من قسمهم طائفتين إذ لا يصح ذلك إلا بجماعة، فان لم ينوها بطلت على الطائفة الاولى فقط، لانها فارقت الامام في غير محل المفارقة، واما صلاة الطائفة الثانية وصلاة الامام فصحيحة انظر العدوي على حاشية عبد الباقي، (و) من المواضع التي تجب فيها نية الامامة (جمع) ليلة المطر لانه هو الذي يشترط فيه الجماعة فلا بد فيه من نية الامامة في الصلاتين على المشهور، وقيل في الثانية فقط، ولا بد فيه من نية الجمع وتكون عند الاولى فقط على الاصح، ولا تبطل بتركها إذ هي واجبة غير شرط بخلاف ترك نية الامامة فيها فانه يبطلهما، وإن تركها في الثانية بطلت فقط، والصحيح نية الامامة واجبة في الصلاتين معا، وينو الجمع عند الاولى فان اخره إلى الثانية فقولان، وعلى وجوبها فيها معا عول الاجهوري فقال:

ونية الامام للإمامة ☆ واجبة في كل ذا فاستثبت

وهي على المشهور في الكل ومن ☆ يقول في ثانية فقد وهن

وسأني الكلام على بابيه إن شاء الله ومن المواضع التي ينوي فيها الإمام نية الإمامة (جمعه) فانه يشترط فيها نية الامامة لان الجماعة شرط صحة فيها فلو لم ينوها بطلت عليه وعليهم ولا يخفى ان النية الحكيمة تكفي فتقدم الامام في الجمعة والجمع والخوف والاستخلاف دال عليها، فاشتراط النية في صحة الصلاة في هذه الاربعة لا فائدة فيه، وقد يجاب بأن المراد بنية الامامة فيها عدم نية الانفراد بها، وأما غيرها فلا ينوي فيها الامامة، وقيل ينوي كما قيل:

وغير هذه وما يليها ☆ لا ينوي أنه إمام فيها
وقيل بل في سائر الصلاة ☆ ينوي كذا جاء عن الرواة

«فائدة»: ذكر في سماع موسى ان من أم نساء تمت صلاتهن إن نوى إمامتهن، فأخذ منه ابن زرقون وجوب نية الامامة في إمامة النساء، وجعله ابن رشد مقابلا لمذهب المدونة، وإلى النظائر أشار من قال:

ونخسة ينوي فيها الامام ☆ امامة ليحصل المرام
في الجمع والجمعة والخوف وفي ☆ امامة النساء والمستخلف

ولما ذكر شروط الامام أتبعها بشروط الاقتداء وهي ثلاثة: نية الاقتداء، والمساواة في عين الصلاة، والمتابعة في الاحرام والسلام، فقال (واشروط) شرط صحة (على المأموم) المقتدي بالإمام (نية اقتداء) أي نية اقتدائه بالإمام أول صلاته، فلو أحرم منفردا ثم نوى الاقتداء بغيره في ثاني ركعة مثلا بطلت صلاته، لعدم نية الاقتداء بغيره أول الصلاة، فحط الشرط قولنا أول صلاته، ويتفرع عليه ان لا ينتقل منفرد للجماعة، (و) اشترط على المأموم (ان يكونا) هو وإمامه (في الصلاة اتحادا) أي اتحدا في عين الصلاة فلا يصح ظهر خلف عصر، فان لم تحصل المساواة بطلت وإن كانت المخالفة باداء وقضاء كظهر قضاء خلف ظهر اداء، كمن يصلي ظهر أمس خلف من يصلي ظهر اليوم أو العكس، وأما صلاة مالكي الظهر خلف شافعي فيها بعد دخول وقت العصر فصحيحة، لانها في الواقع اما اداء، واما قضاء، وقول المالكي اداء، والشافعي قضاء، انما هو بحسب ما ظهر لكل واحد منهما، ثالث شروط الاقتداء متابعة المأموم للإمام وإليه أشار بقوله (يتابع) المأموم (الإمام في) تكبيرة (الاحرام) بأن لا يوقعها الا بعد فراغ الإمام، فان سبقه ولو بحرف أو ساواه في البدء بطلت، (و) اشترط على المأموم اتحاده مع الإمام (في الاداء) أي أداء الصلاة بأن يكونا مؤدبين، (و) في اتحاد (الضد) وهو القضاء فان لم تحصل المساواة بل حصلت المخالفة بطلت، هذا إذا كانت المخالفة في عين الصلاة، بل وإن كانت في صفاتها كاختلاف اداء أو قضاء، أو كان الاختلاف في زمنها كظهيرين من يومين، فلا بد من المساواة بأن يكون كل منهما قضاء، وإن كان احدهما من يوم والآخر من يوم آخر كظهيرين من يومين بعد الوقوع، وإن كان القدوم على ذلك لا يجوز، بهذا قرر بهرام، قال ابن عاشر هو الاظهر في التوضيح لكن اعترض الحطاب على بهرام من جهة الفقه، بأن الراجح المنع في صورة ظهيرين من يومين، والمعتمد هو ما في صغيره، وعليه اقتصر ابن عرفة، (و) يتابع المأموم الإمام (في السلام) فان سبقه ولو بحرف بطلت كما في الاحرام ولو ختم بعده، والصور تسع في الاحرام والسلام فان سبقه الإمام ولو بحرف صححت ان ختم معه أو بعده، لا قبله فتبطل في سبع وتنصح في

اثنتين، وسواء فعل ذلك عمداً أو سهواً فيهما، إلا من سلم سهواً قبل إمامه، فإنه يسلم بعده ولا شيء عليه، فإن لم يسلم ثانياً بعده ولو سهواً بطلت، ونظم ذلك السيد علي الأجهوري فقال:

مصل مساوٍ من ائتم به ☆ في الاحرام أو في السلام ابطال
وان فيهما يسبق المقتدي ☆ امام بحرف فلا تبطل
إذا لم يكن ختمه قبله ☆ والا فـاـبطل على المنجلى

(وكرهوا) أي العلماء (التقديم) أي تقدم المأموم (عن) بمعنى على أي على (إمام) من مأموم (أو) أي كرهوا (المساواة) أي مساواة المأموم للإمام (بلا) وجود (ازدحام من) من الناس (وجاز ذا) أي التقديم والمساواة للإمام (من) وجود (زحمة) أي ازدحام (أو) من وجود (ضرر) يتضرر به المأموم فإنه يبيح له المساواة والتقديم على الإمام (أو) جاز (فصل مأموم) عن امامه (بدار) والامام بمسجد أو غيره ويصلي معه برؤيته أو بسماعه أو بسمع وراز الاقتداء به، وظاهر كلامهم ولو كان المسمع صبياً أو امرأة أو محدثاً أو كافراً وهو مبني على أن المسمع علامة على صلاة الامام، وأما على القول بأن المسمع نائب ووكيل على الامام لا يجوز التسميع حتى يستوفى شرائط الامام، وهذه المسألة إحدى المسائل التي زادها سيدي عبد الواحد بن أحمد الونشريسي في نظم ايضاح السالك لوالديه فقال:

هل المسمع وكيل أو علم ☆ على صلاة من تقدم فأما
عليه تسميع صبي أو مره ☆ أو محدث أو غيره كالكفـره

(أو) وراز فصل مأموم على إمامه (بهر) صغير لا يمنع سماع الامام، وأما الفصل بالنهر الكبير وهو ما يمنع من سماع الامام أو من رؤيته أي رؤية فعله فلا يجوز، وكذا يجوز فصل المأموم عن إمامه بطريق، ولذا قال المحمدي يجوز لأهل الاسواق أن يصلوا جماعة وأن فرقت الطريق بينهم، (و) أي وراز (أن) علا) أي ارتفع (المأموم) على إمامه بأن علا المأموم (سطحاً) في غير الجمعة لأن الجمعة لا تصح في سطح المسجد أي على فوق سطحه (مثلاً) فإنه يجوز، قال مالك ولا بأس أن يصلي في غير الجمعة على ظهر المسجد بصلاة الامام والإمام في المسجد، ثم كره مالك ذلك بعد والقول الأول اصح، (و) إذا علا الامام (ابطل) أي أحكم ببطلان (صلاة إمامه) على مأمومه، وقوله ابطال فيه نظر بل انما هو مكروه، (إذا) علا) أي الامام على المأموم فانما يكره على المعتمد، وقيل بالمنع، ومحل الخلاف ما لم يقصد الكبر بعلوه والاحرام اتفاقاً، ومحل عدم جواز علو الامام على المأموم أن كان أكثر من شبر وإلا فلا، كما أشار له بقوله (الا إذا ما كان) علو الامام (قدر شبر) أي علوا يسيراً بأن كان ذلك العلو قدر شبر أو ذراع، أو كان علو الامام

بأزيد من ذلك بقصد تعليم أو ضرورة كضيق مكان أو لم يدخل على ذلك، بأن صلى رجل بجماعة أو منفرد في مكان عال فاقتدى به شخص أو أكثر في مكان أسفل من غير دخول على ذلك، (و) محل جواز علو المأموم على إمامه بكسطح وعلو الإمام بكثير ان لم يقصد كل منهما بالعلو الكبير، فإن قصد كل منهما بالعلو الكبير (ابطل) أي أحكم بالبطلان لـ (صلاتها) معا (بقصد الكبير) فإن قصد كل منهما الكبير بطلت، وظاهره سواء كان العلو كثيرا أو يسيرا، وظاهره أيضا انه لو قصد الكبير بتقدمه للإمامة أو بتقدم بعض المأمومين على بعض، أو بصلاة على نحو سجادة فانها لا تبطل، ولكن المسألة لا نص فيها، واستظهر بعضهم البطلان اهـ. عدوي والذي نقله العلامة أبو على المستاوي عن المازري عدم بطلانها بقصد الكبير بالعلو اليسير وأخرى إذا كان بدون علو اهـ. فانظره وهل بطلان صلاة الإمام المستعلى مطلقا، أو ان لم يكن معه طائفة كغيرهم تردد؟ أي انما ذكره من عدم جواز علو الإمام على المأموم كثيرا سواء حمل الكراهة والحزمة، هل ذلك مطلقا أي سواء كان الإمام يصلى وحده، أو كان مع طائفة من المأمومين من خواص الناس، أو من عمومهم، أو محل النهي إذا كان الإمام وحده في المكان المرتفع أو معه جماعة من خواص الناس، وأما لو كان معه غيره من عموم الناس أو مثل غيرهم في الشرف فلا منع، أو محل الخلاف إذا لم يكن المحل العالي معدا للإمام والمأمومين، اما لو كان معدا لهما وكسل بعض المأمومين فصلى أسفل فلا كراهة، ولا منع اتفاقا اهـ. ثم أشار إلى قاعدة من القواعد المقررة عند أهل المذهب وهي ان كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في هذه المسائل فقال: (وكلما) أي صلاة بطلت (على الإمام قد بطل) عليه من الصلوات (ابطل) أي أحكم ببطلانها (على مأمومه) أي المقتدي هذا إذا لم يفعل المأموم ذلك بل (ولو) كان المأموم (فعل) الذي تركه الإمام، ومعناه ان الصلاة تبطل على المأموم بما تبطل به على إمامه، بمعنى انه إذا بطلت صلاة الإمام سرى البطلان لصلاة المأموم، فتبطل أيضا لارتباط صلاته بصلاة إمامه، (الا لـ) إمام دخل الصلاة وهو (ناس) حدثا ثم بعد دخوله في الصلاة محدثا ذكر فيها انه محدث (أو سبقه) أي الحدث لإمام دخل الصلاة متطهرا وخرج منه الحدث فتبطل على الإمام دون المأموم، ان أسرع الخروج من الصلاة بعد التذكر أو الغلبة، فان لم يبادر الخروج بطلت على المأمومين أيضا لاقتدائهم بمحدث متعمد، (كـ) بطلان صلاة إمام (ضاحك مطلوب) أي غلبه الضحك فان صلاته تبطل دون المأموم، فهذه الأمور كلها (ابطل عليه) أي الإمام (دونهم) أي المأمومين، فإذا بطلت عليه دونهم ندب له ان يقدم مؤقتا من مأمومه يتم بهم الصلاة، بمعنى انه يستخلفه على بقية الصلاة فان أبى الإمام ذلك (و) ذهب ولم يستخلف عليهم أحدا (استخلفو) واحدا منهم، بل هم مخيرون بين ان ينفردوا أي يتموها اقل إذا في غير الجمعة إذ لا تصح إلا بجماعة فلا بد ان يستخلفوا من

يتمها بهم، وبين ان يقدموا ويستخلفوا واحدا منهم بكل بهم الصلاة، (ك) ما يستخلفون وجوبا أو ندبا عند (موته) أي الامام (أو) عند (عجزه) عن الاركان فانهم يستخلفون ويتأخر الامام مأموما بالنية، (أو يرعف) الامام رعافا كثيرا زائدا على تلطيح الانامل فانهم يستخلفون، ولا يستخلفون من ليس من المأمومين وكذا من دخل معه بعد حصول العذر لانه أجنبي. « فائدة » : المسائل التي تبطل الصلاة فيها على الامام دون المأمومين أكثر مما ذكر المصنف هنا، فيبلغ مجموع ما استثنى العلماء سبع عشر مسألة وكلها في غير ما الجماعة فيه شرط، وإلى ذلك أشار من قال :

صح صلاة المقتدي دون الذي	☆	به اقتدى في حرف أي فلتقتدى
في حدث وضحك ومن رعف	☆	وبكلام اختيارا قد خلف
أو من ارى النجس فورا وقطع	☆	لعورة وبجمدة لم يتبع
وترك قلبي وذو استخلاف	☆	مفارق الاولى وذو انحراف
وكلها فيما الجماعة له	☆	ليست بشرط فاعرفن قبله
ذكر هذا الشيخ عبد الباقي	☆	قدس سره الاله الوافي
قلت ومن يخشى ذهاب الانفس	☆	وذاكر الوتر بصيح فائتي
ونية المسافر الاقامة	☆	اثناها لحققن احكامه
ومن نجاسة عليه سقطت	☆	ذكر اليسر من قوائمت
ظن الامام انه قد رعفا	☆	ثم تبين الخلاف فاعرفا

باب صلاة الجمعة

وفرائضها وسننها ومندوبتها ومكروهاتها ومسقطاتها وما يتعلق بذلك (فرض) هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه (على العين) أي على كل ذكر بالغ صحيح حاضر (صلاة الجمعة) وهي بضم الميم وقد تسكن كما هنا، مشتقة من اجتماع الناس فيها ولا خلاف في كونها فرض عين، وقد اختلف هل هي صلاة قائمة بنفسها أو ظهر مقصورة على قولين، وفائدة الخلاف تظهر في النية فان قلنا انها قائمة بنفسها فينبوي صلاة الجمعة، وان قلنا انها ظهر مقصورة فينبوي ظهر جمعة قاله الجزولي. وأول وقتها كالظهر وايقاعها أثر لزوال أفضل، ولا يخطب إلا بعد الزوال فان خطب قبله أعاد الخطبة وءاخر وقتها ان يبقى قدر ركعة واحدة الفراغ منها للغروب يدرك بها العصر. « فائدة » : قيل ان بن لؤي كان يجمع قومه يوم

الجمعة ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بأنه سيبحث به نبي، ذكره ابن الزبير والفراء وقيل ان قصيا هو الذي كان يجمع فيه ذكره ثعلب في أماليه، قال الحافظ ابن حجر وأصح الأقوال انه سمي يوم الجمعة لان خلق آدم جمع فيه، وكانت تسمى في الجاهلية عروبة من الإعراب وهو التحسين لتزيين الناس فيها، ويومها أفضل الأيام وفيها ساعة لا يوافيها عبد مسلم يدعوا الله بشيء إلا أعطاه إياه، والاكثر على بقاء تلك الساعة وانها في كل جمعة، وفي تعيينها اثنان وأربعون قولاً، والمحققون على انها مهمة ليجتهد في طلبها، كما قد قيل :

واخفيت الوسطى كساعة جمعة ☆ كذا معظم الاسماء مع ليلة القدر

وحكى الطيبي عن بعض أهل الكشف انها بين الخطبتين عند جلوس الخطيب، وانها دقيقة جداً، وان امثل ما يقال فيها: « اللهم اكفني ما أهني من أمر دنيائي وءآخري »، ولها شروط وجوب وشروط أداء، وإلى شروط الوجوب أشار المصنف بقوله: (شرط الوجوب اعدد) أي أحسب (لها في ستة) والفرق بينهما ان كل ما لا يطلب من المكلف تحصيله، لكونه ليس في طوقه كالدكورية والحرية يسمى شرط وجوب، وما يطلب منه كالخطبة والجماعة يسمى شرط أداء قاله ابن عبد السلام، وفي هذا الفرع عندي نظر بل بينهما عموم وخصوص باطلاق كل اذ كل ما هو شرط في الوجوب شرط في الاداء ولا ينتقض باجزاء الجمعة المرأة والعبد لانه مشروط بتبعيتهما التي شرط صحة في فعلها الشخصي والا لصحت لها استقلالاً، فيصح عقد الجمعة بنساء أو عبيد وحدهم وان لم يكن معهم ذكور أحرار وليس كذلك، تأمل، وبدأ بشرط الوجوب فقال: (ذكورة) فلا تجب الجمعة على المرأة فان حضرتهما أجزأتها، ومن شروط الوجوب (حرية) فلا تجب على الرقيق ولو فيه شائبة حرية ولو اذن له سيده على المشهور، ومن شروط الوجوب (اقامه) فلا تجب على مسافر الا أن ينوي اقامة اربعة أيام فتجب عليه، (و) من شروط وجوبها (القرب) بحيث لا يكون منها في وقتها على أكثر من ثلاثة أميال وهو الفريخ، وهل يعتبر الفريخ من المنار أو من طرف البلد أي من المكان الذي تقصر منه الصلاة قولان، وهذا الخلاف انما هو في حق من كان مسكنه خارجاً عن البلد واما من كان فيها فتجب عليه ولو كان من المسجد على ستة أميال، ومثل من كان على كفرسخ من كان مسكنه خارجاً واخذه الوقت داخل الفريخ إن كان مقبلاً، واما ان كان مجتازاً فلا يجب عليه السعي كما قال ابن فرحون، واما عكسه وهو من كان مسكنه داخل الفريخ واخذه الوقت خارجاً فلا يجب عليه السعي كما ذكره الجزولي وغيره، وعلى هذا فالمدار على شخصه لا على مسكنه، ومن شروط وجوب الجمعة وصحتها معا، (الاستيطان) ببلدها بأن ينوي اقامة على الدوام ولو كان بين منزله والمسجد ستة أميال باتفاق، هذا إذا كان في القرية بل وان كان في قرية بعيدة عن بلدها بكفرسخ من المنار الذي في طرف البلد مما يليه ان جاز تعدد المنار، وإلا فالعبرة بالعتيق ويزاد على الفريخ

ثالث الميل لا أكثر، وعلم من كلام المصنف ان التوطن شرط في وجوبها وصحتها معا كما قدمنا، وفهم من كلامه ان الخارج عن بلدها بكفر مخرج لم تنتقد به فهي واجبة عليه تبعا لأهل البلد التي استوطن بها، (ثم) من شروط وجوب الجمعة (الصحة) فان كان معذورا بعذر مما سيأتي لم تجب عليه، وانما يستحب له حضورها فقط، كما قد قيل :

من يحضر الجمعة من ذى العذر ☆ يجب أن يدخل معهم فادر
وما على الأنتى ولا أهل السفر ☆ والعبد فعلها وان لها حضر

والحاصل ان اشتراط هذه الشروط يقتضى ان المتصف بأضدادها لا تجب عليه الجمعة، والواجب عليه اصاله انما هو الظهر، لكن الشارع جعل له الجمعة بدلا عن الظهر، فإذا حضرها وصلها حصل له ثواب من حيث الحضور، وسقط عنه الظهر بفعل البديل، ففعله الجمعة فيه الواجب والزيادة، كإبراء المعسر من الدين، وليست الجمعة واجبة على التخيير وقال القرافي انها واجبة على العبد والمرأة والمسافر على التخيير، إذ لو كان حضورها مندوبا فقط لورد عليه ان المندوب لا يقوم مقام الواجب، ورد عليه بأن الواجب المخير انما يكون بين أمور متساوية، بأن يقال الواجب اما هذا واما هذا، والشارع انما أوجب على من لم يستوف شروط الجمعة الظهر ابتداء، لكن لما كانت الجمعة فيها الواجب من حيث انها صلاة وزيادة من حيث حضور الجماعة والخطبة كفت عن الظهر اهـ. ولما فرغ من شروط وجوب الجمعة شرع يتكلم على شروط أدائها فقال : (أما شروط) جمع شرط (ادائها) أي أداء الجمعة (ف) انها (أربع) أولها (جماعة) تتقرب وتستغنى وتؤمن بالدفع عن أنفسها الأمور الغالبة وتتقرب بها القرية، بحيث يمكنهم المقام صيفا وشتاء بلا حد محصور في خمسين أو ثلاثين أو غير ذلك في أول جمعة أوقعوها، فان حضر منهم ما لا تتقرب بهم القرية ولو أنثى عشر لم تصح، قال في الواضحة تجزى في طلب إقامتها أول جمعة ثلاثون رجلا فأكثر، وقد اعتمد هذه الرواية أبو محمد صالح فيما حكى عنه الزرويلي ونقله ابن هلال، وقال ابن ناجي الذي به العمل ما رواه مطرف وابن الماجشون يقيمها الثلاثون وما قاربها، واختلف في معنى ما قاربها كالسبعة والعشرين فأقل، أو الحصة والعشرين لا أقل، وبالأول أقول انتهى وفي العمل المطلق.

ولا إقامة صلاة الجمعة ☆ فيما يقارب الثلاثين معه

هذا في الجمعة الأولى، وإلا فتجوز باثني عشر رجلا أحرارا يحضرون الخطبة والصلاة، ويشترط لهذا الشرط شرطان، أيضا الأول أن يكونوا من أهل البلد فلا تصح من المقيمين بها لنحو تجارة إذا لم يحضرها العدد المذكور من المستوطنين بالبلد، الثاني أن يكونوا باقين مع الإمام من أول الخطبة إلى السلام

جميعهم، فلو فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الامام بطلت الجمعة، وحضور من ذكر شرط صحة (مع) زيادة (منها) أي الجماعة على أنفسها، فإذا كانت غير ءامنة لا تجب عليها، كما إذا أرادوا أن يقيموا ومنعهم السلطان جورا، وجبت إقامتها ان منع من إقامتها وأمنوا على أنفسهم. فإذا لم يأمنوا على أنفسهم لم تجز ويعيدونها، لأن مخالفة الامام لا تحل وما لا يحل لا يجزء فعله على الواجب، واستظهر العلامة ابن ذكرى غازی الاجزاء، وحاصل ما في التوضيح والمواق انه إذا منعهم من إقامتها وجبت عليهم إقامتها ان أمنوا على أنفسهم منه، سواء منعهم جورا أو اجتهدا، فان منعهم من إقامتها ولم يأمنوا على أنفسهم لم تجزهم، سواء منعهم جورا أو اجتهدا، انتهى. ويحتمل كلام المصنف معنى آخر وهو الامن على أنفسهم من عدوهم، بأن تكون هذه الجماعة تدفع عن أنفسها وتذب عنها، ولا يضرهم خوف من الجيوش لأن هذا يوجد في المدن، ولا بد أن يكون الامن بنفس العدد، فلا يعتبر جاه ولا اعتقاد ولاية مثلا، لأن الأمن بواسطة ذلك قد يكون مع قلة العدد جدا والله أعلم. (و) من شروط الجمعة (الجامع) فلا تصح في البيوت ولا في براح من الأرض ولا في رحبة دار، وله شروط أربعة: أن يكون مبنيا، وان يكون بناؤه على عادتهم فلا تصح فيما حوط عليه بتراب أو أحجار أو طوب من غير بناء، ومن شروطه أن يكون متحدا فان تعدد فالعتيق هو الذي تصح فيه الجمعة دون غيره، والمراد بالعتيق ما أقيمت فيه الجمعة ابتداء ولو تأخر بناؤه عن غيره، فالجمعة له وان تأخر أداء الجمعة فيه عن الجديد فالصلاة في الجديد، وان سبقت فاسدة ما لم يهجر العتيق، فالجمعة لا تكون إلا متحدة في البلد متى أقيمت لا تصلى الجمعة إلا في العتيق لا في غيره، وإن صليت في غيره قبله فباطلة، ومن شروط ان يكون متصلا بالبلد حقيقة أو حكما بأ انفصل عنها انفصالا يسيرا عرفا، ولا يشترط سقفه على الراجح، ولا إقامة الخمس فيه، فتصح في جامع لم تصل فيه إلا الجمعة، (ثم) من شروط أداء الجمعة (إمام) فلا تصلى فرادى (خاطب) أي من شروطه أن يكون هو الخاطب فلو صلى بهم غير الخاطب لم تصح، إلا لعذر يبيح الاستخلاف كرعاف ونقض وضوء، ووجب انتظاره ان قرب زوال العذر، ويعتبر فيه العرف، وقال البساطي بقدر أولتى الرباعية والقراءة فيهما بالفاتحة وما تحصل به السنة من السورة، ومن شروط الإمام (مقيم) أي وتشترط فيه الإقامة ولو لم يكن متوطنا هذا هو المعتمد، وهو ما عليه ابن غلاب والشيخ يوسف وجمهور أهل المذهب، فلو اجتمع شخص مقيم واثنان عشر متوطنون تعين ان يكون اماما لهم ويلغز بها، فيقال شخص ان صلى اماما صحت صلاته وصلاة مأموميه، وان صلى مأموما فسدت على الجميع انظر المجموع، (و) من شروط الجمعة (خطبتان) بخطبها الامام بشروط تأتي (فيها) أي في الخطبتين (يقوم) وجوبا غير شرط، وقيل القيام فيهما سنة، والاول قول الأكثر، فإن جلس أثم وصحت، ولا بد ان تكون الخطبتان بعد الزوال، فإن تقدمتا عليه لم

تجزيا، ولا بد أن تكونا مما تسميه العرب خطبة، ولو بجمعتين نحو اتقوا الله فيما أمر، وانتهوا عما نهى عنه وزجر، فإن سبج وهلل أو كبر لم يجزه، خلافاً للحنفية القائلين بالأجزاء، ولا بد أن يكونا داخل المسجد فلو خطبهما خارجه لم يصح، ولا بد أن يكونا قبل الصلاة فلا تصح الصلاة قبلهما، فلو أخرها عنها أعيدت الصلاة إن قرب الزمن ولم يخرج من المسجد، فإن طال أعيدتا مع الصلاة لأنهما كرعتين من الظهر، فالطول والقرب كما تقدم في سجود السهو وهو بالعرف أو الخروج من المسجد، ولا بد أن تحضرها الجماعة الاثنا عشر، فإن لم يحضروا من أولهما لم تجزيا، ولا بد أن يجهر بهما ولو كانت الجماعة صماً، ولا بد أن يكونا بالعربية ولو لا عجميين، فلو كان ليس فيهم من يحسن الاتيان بالخطبة لم تلزمهم جمعة، (وامنع) حال الخطبة (كلاماً) من الجالسين بالمسجد، ولو لم يسمعوا الخطبة وانما منع الكلام لغير السامع سداً للذريعة، ليلا يسترسل الناس على الكلام حتى يتكلم من يسمع الامام، خلاف ما نقله ابن زرقون عن ابن نافع كما حكاه ابن عرفة، (أو) بمعنى الواو وامنع (سلاماً) من داخل أو جالس على أحد، وكذلك امنع رد السلام ولو بالإشارة بخلاف رده بالإشارة من المصلي فيجب كما تقدم، والفرق بين المصلي ومستمع الخطبة عظم هيبة الصلاة، فانه مانع من كون الإشارة ذريعة للكلام، (فيهما) أي في الخطبتين لا قبلهما ولو جلس على المنبر الجلسة الأولى، (وبالاذنان) الثاني إلى الفراغ من الصلاة (للعقود) من العقود التي سيذكرها (حرماً) أي حرم هذا العقود عند الاذان الثاني، وذلك (كالبيع) وهو ما حصل ممن تلزمه ولو مع من لا تلزمه، فان تباع اثنا تلزمهما الجمعة فسخ البيع، وان كانا ممن لا تجب الجمعة على واحد منهما لم يفسخ، (و) افسخ بالاذنان الثاني ك (الشفعة) لانها كالبيع وهي أخذ الشريك الشقص من مشترية بثمنه الذي اشتراه به، (و) افسخ بالاذنان الثاني ك (المضاربة) من اجارة أو تولية أو شركة، إن وقع شيء من ذلك (فافسخه) وهذا الحكم وهو الفسخ من خصوصيات الجمعة على المولى عليه، فلا يفسخ بيع من ضاق عليه وقت غيرها، لأن السعي للجمعة هنا مقصود وإلا لزم فسخ بيع من عليه قوائت انظر الخطاب والمجموع، واما قبل الاذان فلا يفسخ ولو حال الاذان الاول، إلا إذا بعدت داره ووجب عليه السعي قبله فاشتغل به عن السعي فيفسخ، وتترك السلعة لربها إن لم تقوت فإن فاتت فالقيمة حين القبض، (لا) يفسخ عند الاذان الثاني (كالتكاح) واستظهر في المجموع الحاق الخلع بالنكاح، ولا تفسخ الصدقة والكتابة، ولا تفسخ عند الاذان الثاني (الهبة) غير هبة الثواب كالبيع، وهذه المسائل لا تفسخ اما لعدم العوض أو لأنها من قبل العباد. «فائدة»: أول جمعة صلاها النبي ﷺ كانت في ربيع الأول في المدينة في بعض واد لبني سالم، قد اتخذوا في ذلك الموضع مسجداً، وهي من خصائص هذه الأمة، ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من شروط الجمعة شرع يتكلم على المكروهات

فقال : (وكرهوا) أي العلماء لجالس في المسجد (عند الاذان) الاول لا قبله ، وأما عند الاذان الثاني فإمام ، ولا يعارضه حرمة الصلاة عند خروج الخطيب ، وأما عند الاذان الاول فيكره ، (النفلا) قال الحرشي وكذا يكره لجالس التنفل وقت كل اذان للصلاة غير الجمعة ، نص عليه في مختصر الوقار فقال : ويكره قيام الناس للركوع بعد فراغ المؤذنين من الاذان يوم الجمعة وغيرها اهـ . والكرهه للجالس كالداخل ، وكذا يكره التنفل بعد صلاتها إلى أن ينصرف الناس من المسجد أو يمضي قدر زمان خروجهم ، (ك) كراهه (تركه) أي الشخص يوم الجمعة العمل (ل) أجل (الاستئذان) أي على وجه السنة بترك (الشقلا) يومها لما فيه من التشبه باليهود والنصارى في السبت والأحد ، وهذا حيث تركه تعظيما كما يفعله أهل الكتاب لسببهم وحدهم ، وأما تركه للاستراحة فباح ، وتركه لاشتغاله بأمر الجمعة من تنظيف ونحوه فحسن يثاب عليه ، ولذلك يكره اشتغاله يوم الجمعة بأمر يشغله عن وظائفها ، (أو) أي ككرهه (سفر) يبديه الحر (بعد) طلوع (الفجر) لا قبله إلى الزوال لمن لا يدركها إمامه ، (و) أما السفر (بالزوال) أي بعد زوال الشمس ف (امنع لظعن) أي سفر والظعن السفر قال تعالى : (يوم ظعنكم ويوم أقامتكم) قال بعض الأدباء :

ليتني في الظاعنين داوماً ☆ لا لحب الميسر والترحال
بل خمس تنحط منهن متا ☆ وثلاثين لست بها أبالي

وبالزوال يمنع سفر الشخص (الحر) الذي يتعلق الوجوب به لضرورة تلحقه ، ولما فرغ من مكروهات الجمعة شرع يتكلم على سننها فقال : (وسن) لكل مصل (غسل) ولو لم تلزمه الجمعة للمسافرين والعبيد والنساء والصبيان ، ولا يشكل كون الغسل للجمعة في حق الصبي سنة مع أن نفس الجمعة في حقه مندوبة وإن الوضوء لها واجب ، وإن شئت فانظر إلى السورة ونحوها في صلاة الصبي انظر المجموع ، ويكون هذا الاغتسال المسنون (بالرواح) أي الذهاب (اتصالا) الرواح بالغسل ولا يضر الفصل اليسير ، واستعمل الرواح فيما قارب الزوال وإلا فالرواح في الأصل السير بعد الزوال هكذا قيل ، والتحقيق أن الرواح الذهاب مطلقا لا بقيد كونه بعد الزوال خلافا لصاحب المجموع ، فالمطلوب عندنا هو وقت الهاجرة ، فلو راح قبله متصلا بغسله قال ابن وهب يحزبه واستحسن الحمي ، (يعيده) أي الغسل (من) أي الشخص الذي (نام) بعد الغسل (أو من) أي الشخص الذي (أكل) بالف الاطلاق أكل بعد الغسل خارج المسجد ، اختيارا في كل من النوم والاكل فاذا نام أو أكل اختيارا أعاد الغسل لبطلانه اذا فعل كلا خارج المسجد ، وأما اذا نام أو تغدى في المسجد أو في ذهابه إليه فلا يضر . ثم شرع يتكلم على الاعذار المسقطة لها فقال : (وعذرهما) أي العذر (الميسر) أي الموجب (للتخلف)

أي تركها وهو السبب الذي يبيح التخلّف عنها (عري) بأن لا يجد ما يستر به عورته كذا نقل الحطاب عن بهرام والبساطي ابن عاشر، ولا يقيد بما يليق بأهل المروءات اهـ. فعلى هذا إذا وجد ما يستر به عورته فلا يجوز له التخلّف ولو كان من ذوي المروءات، وهناك طريقة أخرى حاصلها ان المراد بالعري أن لا يجد ما يليق بأمثاله ولا يزيّر به، والا لم تجب عليه وهذه هي الاليق بالحنيفية السمحاء، والظاهر انه لا يخرج لها بالنجس لان لها بدلا كما قالوا لا يتيم لها، (و) من الاعذار المبيحة للتخلّف عن الجمعة (تمريض قريب) له (مشرف) على الموت وان كان عنده من يرضه، أو لاجني أو بعيد القرابة إذا لم يكن عنده غيره، والحاصل ان الاجنبي والقريب الغير الخاص لا يباح التخلّف عنده عن الجمعة إلا بقيد، أن لا يكون له من يقوم به، وأن يخشى عليه الضيعة لو تركه، وأما الصديق الملائف وشديد القرابة فيباح عنده التخلّف ولو وجد من يعوله، وان لم يخش عليه الضيعة، لان تخلّفه عنده ليس لأجل تمريضه بل لمادهم من شدة المصيبة، (و) من الاعذار المبيحة للتخلّف عن الجمعة (كونه) أي من تلمّز الجمعة (ينظر) أي ينتظر (شان) أي أمر (المحتضر) الذي حضرته الوفاة من أخ أو زوجة أو سرية، وان كان عنده من يقوم به وأولى موته بالفعل، نقل ابن القاسم عن مالك يجوز التخلّف لاجل النظر في أمر الميت من إخوانه من مؤن تجهيزه، وفي المدخل يجوز التخلّف للنظر في شأنه مطلقا ولو لم يخف عليه ضيعة ولا تغييرا، (و) من الاعذار المبيحة للتخلّف عن الجمعة (كثرة) أي شدة (الوحد) بفتح الحاء على الأصح، ويجمع على أوحال كسبب وأسباب، ومقابل الافصح السكون كفلس ويجمع على أوحل كأفلس، والوحد ما يحمل أوساخ الناس على خلع المداس وهو الطين المبلول. قال القائل:

انك لو عمّرت عمر الحـل ☆ أو عمر نوح زمن الفضـل
والصخر مبتل كطين الوحد ☆ صرت رهين هم أو قتل

(و) من الاعذار المبيحة للتخلّف عن الجمعة (شدة) أي كثرة (المطر) وهو ما يحمل أوساط الناس على تغطية الرأس (أو) أي ومن الاعذار المبيحة للتخلّف عن الجمعة (مرض) يشق معه الإتيان وإن لم يشتد، ومنه كبر السن الذي يشق معه الذهاب (أو) أي ومن الاعذار المبيحة للتخلّف عن الجمعة (ضربه) أي خوفه من الضرب حال كونه (مظلوما) أي تعديا (أو) بمعنى الواو أي ومن الاعذار المبيحة للتخلّف عن الجمعة (حبسه) أي الشخص أي يخاف من يحبسه (بالظلم) من جبار لا يستطيع الدفع عن نفسه فانه يكون عذرا مبيحا للتخلّف (أو) بمعنى الواو أي ومن الاعذار المبيحة للتخلّف عن الجمعة كون المدين (عديا) وخاف الحبس، بأن كان ظاهر الملا وهو في الباطن معسر يخاف بالخروج ان يحبس لإثبات عسره، فخوفه المذكور عذر يبيح له التخلّف عن الجمعة والجماعات عند ابن رشد والخمي لانه

مظلوم في الباطن، وإن كان محكوما عليه بحق في الظاهر، وقال يحنون عذرا لان الحكم عليه بالحبس لا يقع حتى يثبت عسره بأمر محقق، وأما من علم اعساره وكان ثابتا فلا عذر له، ولا يباح تخلفه لانه لا يجوز حبسه، نعم ان خاف الحبس ظلما كان مثل ما تقدم يباح له التخلف، (أو) بمعنى الواو ومن الاعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة (هرمه) أي الشخص بأن يشق عليه الاتيان ماشيا أو راكبا، فان كان يشق عليه الاتيان ماشيا لا راكبا، وجبت عليه ان كانت الاجرة لا تجحف به والا لم تجب عليه، (أو) بمعنى الواو أي ومن الاعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة (أكله) أي مرید الجمعة (كالثوم) والبصل أو كل ما له رائحة كريهة، وحرم أكله يوم الجمعة على من تلزمه ولو خارج المسجد وحرم أكله بمسجد ولو في غير الجمعة، وأما أكله خارج المسجد في غير الجمعة فمكروه ان لم يرد الذهاب إلى المسجد والا فقولان بالحرمة وهو المعتمد والكرهية، ومحلهما ما لم يتأذ بذلك أحد من أهل المسجد والا حرم اتفاقا، (أو) بمعنى الواو أي ومن الاعذار التي تبيح التخلف عن الجمعة (من) أي الشخص الذي (يضر الناس) بريحه (كالجذوم) الذي تضر رائحته الناس، وأما غير الشديد لا يكون عذرا خلافا لعبد الباقي، ونص التوضيح واختلف في الجذام فقال انه مسقط وقال ابن حبيب انه لا يسقط والتحقيق الفرق بين ما يضر وما لا يضر أي ما تضر رائحته وما لا تضر اهـ. وعمل الخلاف في كون الجذماء تجب عليهم الجمعة أولا تجب عليهم إذا كانوا لا يجدون موضعا يتميزون فيه، وأما لو وجدوا موضعا تصح فيه الجمعة فيه بحيث لا يلحق الضرر بالناس فانها تجب عليهم اتفاقا، لا مكان الجميع بين حق الله وحق الناس، ولو كان ذلك المكان من الطرق المتصلة وما قيل في الجذام يقال في البرص ومثله كل رائحة كريهة شديدة الصنان، وبخر، ونثن فرج، وقد أخرج  اكل الثوم من المسجد للبقيع، وقالوا يمنع المحافل، وبجالس العلم، وخرجوا من ذلك منع من يؤذي الناس بلسانه في محافلهم، لان ضرره أشد من ذلك، ومن ذلك إخراج الساكن الشرير ونفيه، لان الضرر يزال اهـ. (ومثله) أي مثل الاعذار المتقدمة في كونها سببا للتخلف عن الجمعة (الاعمى) أي فاقد البصر (الذي لا يهتدى) للمسجد (بنفسه أو لم يجد) (الاعمى) الذي يهتدى بنفسه (من قائد) له إلى المسجد، أما إذا كان يهتدى بنفسه أو وجد قائدا فانه لا يكون عذرا يبيح للتخلف عن الجمعة والجماعة، فلو وجد قائدا ولو بأجرة وجبت عليه الجمعة حيث كانت الأجرة لا تجحف به وكانت أجرة المثل، وأما المقعد فلا تجب عليه ولو وجد من يحمله للمشقة.

«فائدة»: من أعذار ترك الجمعة شدة الريح بالليل لا بالنهار، وليس العرس من الاعذار ولا شهود العيد وان اذن لهم الامام في التخلف على المشهور، إذ ليس له حقا له. «خاتمة»: لم يذكر المصنف التجمل بالثياب الحسنة واستعمال الطيب ونحو ذلك يوم الجمعة، فانه يندب لمريد الجمعة التجمل بالثياب البيض

ولو كانت عتيقة، بخلاف العيد فانه يندب الجديد ولو كان أسود، وءثر ﷺ بذاذة الهيثة جريا على ما تقتضيه العبودية، فكان يلبس الكساء الحسن ويقسم أقبية الحز المخصوصة بالذهب هذا هو الغالب من حاله ﷺ، وقد ثبت أيضا أنه ﷺ لبس الثياب الفاخرة وأكل لذيق الاطعمة، وقد تبعه على الحالة الأولى جمهور الصوفية، فالمدار عندهم على طهارة القلوب ومراقبة علام الغيوب، قال الشافعي :

☆ علي ثياب لو يباع جميعها ☆ بفلس لكان الفلس منهمن أكثر
☆ وفيهن نفس لو يقاس ببعضها ☆ نفوس الورى كانت أعز وأكبرا
☆ وما ضر نصل السيف اخلاق غمه ☆ إذا كان عضبا حيث وجهته برا

وقال سيدي حمدون في التحلي بالفضائل والتخلي عن الرذائل :

☆ ألبس النفس حليا وحلل ☆ من زكى الخلق في خير الملل
☆ انما المرء بنفس شرفت ☆ وكذا السيف بنصل وعمل
☆ قل لمن يرقل في حلي وفي ☆ هيات ما الكحل الكحل

وأخذ الشاذلية بالثاني قصد الاظهار نعمت الله عليهم، قال أبوالحسن الشاذلي - رضي الله عنه - لذى رثاءة انكر عليهم جمال هيئته، يا هذا هيئتي هذه تقول الحمد لله وهيئتك تقول اعطوني من دنياكم شيئا. وقد قال تعالى : (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده) الآية. ومن الناس من يقصد بالتجمل السلامة من اذاية الناس والتوصل إلى حقوقه معهم، قال العلامة ابن ذكرى في شرح الحكم إسقاط الجاه ليس مطلوبوا لذاته، بل لما يتبعه من غلظ النفس ولابد للانسان من جاء ما، ليلا تبخس حقوقه، وتنتهك حرمة، لان الناس انما يعتبرون ظاهر الصور، وقد كان مالك رضي الله عنه يتجمل في ملبسه ولا يبتذل اهـ. وقد ذكر في الاحياء ان العالم ينبغي أن يظهر مروءته في ثيابه إجلالا للعلم ومن ثم قال ابن هلال ابن هذيل :

☆ حسن ثيابك ما استطعت فانها ☆ زينة الرجال بها يُعز ويُكرم
☆ ودع التخشن في الثياب تواضعا ☆ فالله يعلم ما سر وتكم
☆ فرثيث ثوبك لا يزيدك رفعة ☆ عند الإله وأنت عبد مجرم
☆ وجديد ثوبك لا يفرك بعد ما ☆ تخشى الإله وتقي ما يحرم



باب الجمع والقصر وما يتعلق بهما من الأحكام

وبدا المصنف رحمه الله تعالى بقدر المسافة فقال : (مسافة القصر) أي التي يباح فيها قصر الصلاة (من الأميال) والميل ألفا ذراع على المشهور عند ابن حبيب ، والذراع ما بين طرفي المرفق إلى آخر الأصبع المتوسط ، وهو شبران كل شبر فيه اثنا عشر اصبعاً ، كل أصبع ست شعيرات بطن إحداها إلى ظهر الأخرى ، كل شعيرة ست شعرات من شعر البردون ، وقيل الميل ثلاثة آلاف ذراع ابن عبد البر وهو أصح ما قيل فيه ، وقيل ستة آلاف ذراع ورجحه النووي ، وعلى ما عتد ابن الحاجب جرى بعضهم فقال :

الميل ألفان ولكن أذرع ☆ وهو من الفرسخ ثلث اجمع
وفرسخ من البريد ربع ☆ وذيله الشيخ ميارة بقوله
باع ذرعان وقيل أربع ☆ وعقبه بفرسخين تجمع

(خمسون) ميلاً من الأميال المقدرة (الاثنین) فجموع المسافة الشرعية ثمانية وأربعون ميلاً لا أقل ، وبطلت ان قصر في خمس وثلاثين ، وصحت في الأربعين فما زاد عليها ، والخلف في الست والثلاثين . قال الأجهوري :

من قصر الصلاة في أميال ☆ بعد له تبطل بلا اشكال
وقصرها بعد مع لا ضرر ☆ والخلف فيها بعدها ذين اشتهر
وقيل لا يعيدها أصلاً وقيل ☆ يعيدها في الوقت فافهم يا نبيل

وقدرها من البرد أربعة برد بضم الباء والراء جمع بريد ، والبريد أربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال ، فسافة القصر ستة عشر فرسخاً ، وهي ثمانية وأربعون ميلاً كما قيل :

أربعة من الفراسخ البريد ☆ في كل فرسخ هدیت یا مرید
ثلاثة فاعلم من الأميال ☆ وليس ذا أخى من المحال
والميل بالذراع قل ألفان ☆ وذا الذراع طولاً شبران
في كل شبر نقط يب اصبعاً ☆ في كل أصبع حبوب أربعاً
ومن مطلق الشعر عند الناس ☆ ذكر ذاك سيد الانفاس

(بالتوال) أي التتابع وهذا بيان للمسافة التي تقصر فيها الصلاة ، وأما حدها بالزمان فسير يوم وليلة يسير الحيوانات المثقلة بالأحمال المعتادة ، ويقصر المسافر مع وجود المسافة (ولو) كانت المسافة كلها (ببحر) أو بعضها ببر ، تقدمت مسافة البحر أو تأخرت حيث كان السير فيه بالمجازيف أو بها أو بالريح ،

أو كان بالريح فقط أو تأخرت مسافة البر أو تقدمت وكانت المسافة الشرعية وإلا فلا يقصر حتى ينزل البحر، ويسير بالريح ان قصد المسافر قطع المسافة، (دفعه) بفتح الدال فان لم يقصدها أصلاً كهائم وطالب رعى أو قصدت لا دفعه بأن نوى إقامة في أثنائها تقطع حكم السفر لم يقصر وتعتبر المسافة (ذهاباً) فقط ويكون سفره (في سفر ابيح) لا كالعاصي بسفره فانه يحرم عليه القصر، ولكنه ان قصر لم تبطل، واما في سفره فانه يسن له القصر قطعاً، والفرق بينهما ان العاصي به نفس سفره معصية ككتابي ومسافر لقطع طريق أو لسرقه أو غصب، والعاصي فيه سفره جائز في نفسه لكنه قد يقع منه فيه المعصية كشرب أو زنى أو غصب، واعلم ان السفر قيمان سفر الباطن وهو التفكير في مصنوعات الله تعالى ونعمه ومعجائب قدرته وعظمته كما قد قيل:

ما أحسن الضحك الجاري بغير فم ☆ ورؤية غاب عنها هيك البصر
كن قاطننا ظاهراً والسر مرتحل ☆ فالسير من غير رجل أحسن السير

وسفر الظاهر وهو قيمان هرب وطلب فالهرب من دار الحرب، ومن دار البدعة، ومن أرض غلب عليها الحرام، ومن بلد لا علم فيه، ومن موضع يشاهد فيه المنكر، ومن أرض غمقة إلى أرض نزهة من الاذاية في البدن، ومن الخوف على الأهل والمال، إذ حرمة مال المسلم كرامة دمه، ومن موضع بذل فيه إلى موضع يعز فيه، لان المؤمن لا يذل نفسه كما قد قيل:

إذا كنت في أرض يذلك أهلها ☆ ولم تك ذا عز بها فتفرب
لان رسول الله لم يستقم له ☆ بمكة حال فانتقل بيثرب

وأما الطلب فللحج والعمرة والجهاد والمعاش كاحتشاش واحتطاب وصيد وتجارة وكسب، ولقصد بركة كالمساجد الثلاثة أو مواضع الرباط، ولزيارة القبور والاخوان وتشيعهم وطلب العلم انتهى. وتعتبر المسافة ذهاباً فقط (أو اياباً) فقط غير منضم إليه الذهاب فلو كانت ملفقة من الذهاب والاياب لم يقصر، فانه يسن له (قصر) الفرض الذي سافر فيه (الرباعي) الثنائي والثلاثي فلا يقصرها، ويقصر الصلاة الرباعية التي سافر في وقتها أو فائتة (فيه أو) يبتدئ القصر في حال رجوعه (منه) أي من السفر إذا كانت فيه المسافة، (يسن) له القصر بالشروط المتقدمة والقصر سنة مؤكدة هذا هو المشهور من مذهب مالك وأكثر العلماء من السلف والخلف، وقيل ان القصر فرض، وقيل مستحب، وقيل مباح، وعلى السنية ففيه اكديتها على سنية الجماعة وعكسه قولان، ابن رشد والخمي وتظهر فائدة الخلاف فيها إذا تعارضاً كما إذا لم يجد المسافر أحداً يأتيه به إلا مقبلاً، فهل لا يأتيه به وهو الأول، أو يأتيه به من غير كراهة وهو

الثاني، ويقصر الصلاة (بنية القصر) عند كل صلاة بخلافها عند الشروع في السفر فلا تلزم النية، وقيل تلزمه في أول صلاة صلاها في السفر، ويبتدئ المسافر القصر (إذا جاز) أي تعدى المسافر محل (السكن) وهذا شامل للقرية والبساتين وأهل العمود والخص وغيرهم كأهل الجبال، فمضى جاوز المسافر البلدي البساتين المسكونة بالأهل ولو في بعض الأحيان كأيام الثار، بخلاف غير المسكونة ولو كان بها حراس فلا يشترط تعددها كالمزارع، بل يقصر بمجرد تعدد البيوت كالحالية عن البساتين ولو قرية جمعة وإذا تعدى العمودي بيوت حلته ولو تفرقت، حيث جمعها إسم الحي والدار فقط بأن يتوقف رحلهم ونزولهم على بعضهم، ولو كانوا من قبيلتين أو أكثر، لا أن لم يتوقف ولو كانوا من قبيلة واحدة، وإذا انفصل غيرها كساكن الجبال أو بقرية صغيرة لا بساتين لها. «فائدة»: مثل البساتين المسكونة القرينتان اللتان يرتفق أهل أحدها بأهل الأخرى بالفعل، والا فكل قرية تعتبر بمفردها أن كان عدم الارتفاق لنحو عدواة، وفي الشبرخيتي إذا كان بعض ساكنها يرتفق بالبلد الآخر وكالجانب الأيمن دون الآخر، فالظاهر أن حكمها كلها بحكم المتصلة انتهى.

ولما فرغ من شروط القصر شرع يتكلم على ما يقطعه فقال: (واقطعه) أي القصر بأمور خمسة منها أن القصر يقطع (بالنية) أي بنية الإقامة لا بالنية المجردة، ولو طالت كما إذا كان ينتظر قضاء حاجة إلا إذا علم أنها لا تقضى إلا بعد أربعة أيام، وظاهر المصنف أن حكم السفر ينقطع بالنية المجردة وليس كذلك (أو) أي واقطع حكم السفر (إذا وصل) المسافر ودخل (وطنه) المار عليه (أو) أي واقطع حكم السفر بدخول المسافر محل (زوجة بها) أي الزوجة (دخل) أي بنا بها، وأما مجرد المرور بالوطن ومكان الزوجة فلا يقطع حكم السفر ولو حازه، ولذا قال في التوضيح إنما يمنع المرور بشرط دخوله لا أن اجتاز، والمراد بمكان الزوجة البلد التي هي بها لا خصوص المنزل الذي هو به، ولا يكون محل الزوجة قاطعا إلا إذا كانت غير ناشئة ففي المجموع أن الزوجة الناشئة لا عبرة بها، ومثل الزوجة أم الولد والسرية، وإنما كان مكان الزوجة قاطعا لانه في حكم الوطن إذا كانت مدخولا بها كالسرية خلافا لبهرام في الوسط من إخراج السرية، قال الخطاب وقد نص ابن الحاجب وابن عرفة على إلحاقها بالزوجة انتهى. (أو) أي وما يقطع حكم السفر إذا اقتدى المسافر (بالمقيم إيم) أي اقتدى به فإنه يتم معه مع الكراهة، ولو نوى القصر فإنه يتم معه وجوبا أن أدرك معه ركعة كما في النقل، وأعلم أن المسافر إذا اقتدى بالمقيم فإن نوى الإتمام أتم صلاته مطلقا أدرك معه ركعة أو أكثر أو لم يدرك معه ركعة، وأما إن نوى القصر فإن أدرك مع الإمام ركعة أو أكثر فإنه يتم صلاته وإن لم يدرك معه ركعة فإنه يقصر ولا يتم، وبهذا يعلم أنه إذا اقتدى المسافر بالمقيم في آخرتي الرباعية فإنه يتم معه سواء نوى القصر أو الإتمام، ويكره للمسافر أن

يقتدي بالمقيم كالعكس وإن اقتدى المقيم بالمسافر فكل على حكمه، وقيل يجب الاتمام كما قد قيل :

ان اقتدى مسافر بحاضر ☆ أتم حقا معه في الاثمهـر
ولابن شبلون له التسليم ☆ من اثنتين خذه يا فهم
واذهب مجلس عند ما قضى ☆ منتظر الامام يا أبا الرضا
وقال في القانون بالبطلان ☆ لهاذه الصلا بلا بهتان

(أو) أي وينقطع حكم السفر بنية (اقامة) أي مقام (أربعة) أيام صحاح تحتوي على عشرين صلاة
ان نوى إقامتها من غير اعتبار يوم قدومه ويوم ارتحاله، قال بعضهم :

واليوم يلغى في الهين والكررا ☆ وفي الاقامة على ما اشتهرا
وفي خيار البيع ثم العده ☆ واجل عقيقة وعهده

(أو) كان (علمها) أي الاقامة لأربعة أيام يعلمها (في العادة) بأن كانت عادة القافلة ان تقم في ذلك
المحل أربعة أيام، فانه يتم وان لم ينوها كما يعلم من عادة الحاج انه إذا دخل مكة يقيم فيها أكثر من أربعة
فيم، ومحل قطع القصر بإقامة أربعة أيام صحاح في غير العسكر بدار الحرب فإذا نوى المسافر الاقامة
بصلاة قطع وشفع أو ركع، وإن نواها بعد تمام الصلاة أعاد بوقت، ومن فاتته صلاة بحضر وأراد قضاءها
بسفر، أو فاتته بسفر وأراد قضاءها بحضر، قضى كل منهما على الوصف الذي فاتت فيه، بخلاف من
فاتته صلاة في مرضه وكان إذ ذاك لا يستطيع القيام بأن كان صلى من جلوس، وأراد أن يقضيها في حال
صحته فانه يجب أن يقضيها من قيام، وكذا من فاتته صلاة في صحته، وأراد أن يقضيها في مرضه الذي لا
يستطيع القيام فيه، فانه يقضيها على تلك الحالة، إبراء للذمة بالقدر الممكن، ومفهوم قولنا ان نوى
اقامتها انه إذا لم ينو الاقامة وإنما يترجى قضاء حاجته في كل يوم فليس حكمه ما تقدم وهو كذلك، بل
يستمر على القصر ولو مكث شهرا مثلا، ولما كان السفر من أسباب الجمع بين مشتركتي الوقت، شرع في
الكلام على جمعها فيه وأسباب الجمع ستة، السفر، والمطر، والوحد مع الظلمة، ونحو الانغماء، وعرفة،
ومزدلفة، ونظمها بعضهم فقال :

جمع صلاتين يا من قد ابتصر ☆ له من الاسباب ستة مطر
طين مع الظلمة ثم عرفه ☆ وسفر ومرض ومزدلفة

ثم شرع المصنف فيها فقال : (وارخصوا) أي العلماء أي رخصوا جوازا للمسافر رجلا أو امرأة ماشيا
أو راكبا على ما في طرر ابن عات وهو المعتمد خلافا لمن خصه بالراكب، (بالبر) أي في البر لا في البحر

قصرا للرخصة على موردها، واجازة الشافعية بالبحر أيضا فانه يرخص له الجمع (إذ نزولا) الشمس وهو نازل (بمنهل) هو مكان نزول المسافر وإن لم يكن به ماء، وإن كان في الأصل المورد ترده الابل وهو نازل بالمنهل، (و) بعد ارتحاله عن المنهل (قد نوى) عند الرحيل قبل وقت العصر (النزولا) بألف الاطلاق أي نزوله (عند غروب الشمس أو) نوى النزول عند ارتحال (من بعد) غروب الشمس، فانه يرخص له (تقديم) صلاة (الظهرين) ليجمعهما جمع تقديم بأن يصلي الظهر في أول وقتها الاختياري، ويقدم العصر فيصلبها معها قبل رحيله لانه وقت ضرورة لها، واغتفر لمشقة السفر ويؤذن لكل صلاة منهما، (و) ذلك (عند الحد) في السير وهو بتشديد الدال المهملة، فإذا نويت أيها المسافر قبل ارتحالك النزول (قبل) دخول (اصفرار آخر) صلاة (العصر) وجوبا لوقتها الاختياري، فإن قدمتها اجزأتك وتوخر العصر وحدها فقط (فقط) بعد صلاة الظهر عند الرحيل (و) إن نوى المسافر النزول (بعده) أي بعد دخول الاصفرار (خير) أي المسافر (فيها) أي في صلاة العصر، إن شاء قدمها وإن شاء اخرها، وهو الاول لانه ضروريا الأصلي، ولا يؤذن لها حينئذ لما تقدم في الاذان من كراهته في الوقت الضروري، فإذا كان نزوله بعد الاصفرار يؤخر صلاة العصر (لا شطط) أي لا حرج عليه في تقديمها وتأخيرها إلى النزول (وان تكن) الشمس (زالت عليه) أي على المسافر حال كونه (راكبا) أي سائرا (و) نوى باصفرار للنزول فيه (طالباً) للنزول فانه (يؤخر) صلاة (الظهرين) أي الظهر والعصر (للضرورة) بأن يجمعهما جمع تأخير ويؤخرها وجوبا كذا قيل، وفيه شيء إذ مقتضى القياس جواز تأخيرها في المسألة الأولى، وأما في الثانية فتأخير الصلاة الاولى جائز، والثاني واجب لنزوله بوقتها الاختياري، وقال النحوي ان تأخيرها جائز ولا يجوز جمعها جمع تقديم لكن ان وقع فالظاهر الاجزاء، (أو) أي وإذا نوى النزول (بعده) أي بعد الغروب (فاجمعهما) أي الظهر والعصر (ب) الجمع (الصوري) الظهر، آخر القامة الاولى والعصر أول الثانية وهذا معنى قوله (فيوقع) أي يصلي (الظهر لدى) أي عند (وقت انتها) أي فراغ وقت (مختارها) ويصلي (العصر أدنى) أي أول (وقتها) أي الثانية (و) هذا الجمع جمع صوري لا حقيقي لان حقيقة الجمع تأخير إحدى الصلاتين عن وقتها أو تقديمها من وقتها، وهو يصح (من) شخص (صحيح) فانه يجوز له هذا الجمع (أو) بمعنى الواو أي ويصح هذا الجمع من (مريض) كاللبطون الذي لا يضبط أوقات بطنه فانه (يرضى) له هذا الجمع كالصحيح تقوته فضيلة أول الوقت وكذا يجمع من لا يضبط نزوله وهو سائر (وفي) صلاة (العشائين ففصل) فيهما (ما) أي الذي (مضى) أي تقدم مع الخلاف (غروبها) أي الشمس فانه يقدر للمسافر (مثل الزوال) أي زوال الشمس (و) يقدر (الشفق مثل اصفرار) في التقدير المتقدم (و) يقدر (الغروب) للشمس (كالفلق) للفجر، وهذا من قبل

التشبيه أو يقدر الفلق كالغروب، وعلى هذا التقدير إذا غربت عليه الشمس وهو نازل ونوى النزول بعد الفجر جمعها جمع تقديم قبل ارتحاله، وإن نوى النزول في الثلث الأول آخر العشاء وجوبا، وإن نوى النزول بعد الثلث الأول وقبل الفجر خير في العشاء، وأما إن غربت عليه الشمس وهو سائر ونوى النزول في الثلث الأول، أو بعده، وقبل الفجر آخرها جوازا على ما مر، وإن نوى النزول بعد الفجر جمع جمعا سوريا، والجمع الصوري مبني على امتداد مختار المغرب للشفق، وتقدم أنه قول قوى في المذهب، ونذب تقديم الثانية مع الأولى لمن خاف حصول حمى ناقض وانحاء أو دوخة في وقت الثانية، ولو كانت عادته عدم استغراق ما ذكر وقت الثانية، لأن العادة قد تتخلف، وإن سلم في وقت الثانية مما ذكر أعاد الثانية في الوقت، وكذا يعيد في الوقت من جمع ولم ينو الارتحال، وأما من نوى الارتحال وجمع ولم يرتحل، فلا إعادة عليه، وقيل في العشائين لا يجمع بينهما بحال، بل يصلي كل صلاة بوقتها لأن وقتها ليس وقت رحيل اهـ. «تنبيه»: حكى الباجي وصاحب المقدمات عن أشهب إجازة الجمع لغير سبب لحديث ابن عباس: (جمع رسول الله ﷺ الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غير خوف ولا سفر ولا مطر) ثم قال فإن قلت لعل مراد أشهب الجمع الصوري، فالجواب أن الباجي وابن رشد وغيرهما من الأئمة لم ينقلوه على ذلك ولو كان ذلك لم يكن لنسبته لأشهب معنى والله أعلم. ولما فرغ من رخصة الجمع في السفر شرع في الكلام على رخصة ليلة المطر فقال: (وارخصوا) أي العلماء ندبا للمشقة (في الجمع) بين المغرب والعشاء فقط جمع تقديم لا في الجمع بين الظهر والعصر، لعدم المشقة فيهما غالبا، والجمع يكون بكل مسجد ولو غير مسجد جمعة، خلافا لمن خصه بمسجد المدينة، أو به ومسجد مكة، ويرخص الجمع في المسجد (ليلة المطر) واقعا أو متوقعا، وكذا البرد، وأما الثلج فذكر في المعيار أنه سئل عنه ابن سراج، فأجاب بأن لا أعرف فيه نصا، والذي يظهر أنه أن كثر بحيث يتعذر نفذه جاز الجمع وإلا فلا، (به) أي بالمسجد فلا يجمع في غيره (ك) رخصة الجمع من (طين) بشرط كون الطين كثيرا يمنع أواسط الناس من لبس المداس، و(مع) الطين (ظلام) ءآخر الشهر، لا لغيم ولا لاحدهما فقط ووصف الظلام بكونه (معتكر) أي شديد السواد كما قد قيل:

وليلة ظلامها قد اعتكر ☆ قطعتها والزهرير ما ظهر

واعلم أن الجمع للطين مع الظلم ظاهر إذا عم الطين جميع الطرق، فإن كان في بعضها فهل لمن لم يكن في طريقه الجمع تبعاً لمن في طريقه أولاً، ولا يجمع لطين فقط على المشهور، أو ظلمة فقط اتفاقاً، ثم أشار إلى كيفية الجمع بقوله (آخر) تأخيراً (قليلاً) بقدر ما يدخل وقت الاشتراك آخر (مغرباً) لاختصاصها بثلاث بعد الغروب، وقال ابن بشير لا يوخز المغرب أصلاً، قال المتأخرون وهو الصواب إذ لا معنى

لتأخيرها قليلا، إذ في ذلك خروج صلاتين معا عن وقتها المختار اهـ. وتؤخر صلاة المغرب (بعد) حصول (النداء) بصوت منخفض في المسجد، لا على المنار بصوت مرتفع كالعادة (و) إذا أخرت صلاة المغرب قليلا بعد النداء (صلاها) أي المغرب (والعشاء جددا) أي جدد للعشاء (أذانها) بصوت منخفض في المسجد، لا على المنار، واعلم أن الاذان للعشاء بعد صلاة المغرب مستحب، ولذا جرى قولان في إعادته عند غيبوبة الشفق، والمعتمد إعادته لأجل السنة، ولا يؤذن لها على المنار، ليلا يلبس على الناس، ثم إذا فرغ من أذانها (تصلى) العشاء (بالنسق) أي التتابع بلا فصل بينهما بنفل أو غيره، والمعتمد كراهة النفل بين صلاتين وبعدها، وإذا أقام المؤذن لاذان العشاء، فهل للجالس أن يحكى الاذان، أو يشتغل بالباقيات الصالحات، فقد وقع في ذلك اختلاف بين العلماء فافق الشيخ أبو محمد عبد القادر الفاسي بتركه، وافق الشيخ حمدون الاباري بفعله، وترك حكاية الاذان، وأخذ الشيخ ميارة برواية العشر ليوفي الذاکر العدد، قبل قيامه لصلاة العشاء وإلى ذلك أشار في العمليات بقوله:

والباقيات الصالحات خير ☆ وما به ليلة جمع أمر
وشبخنا الابار كان يعتني ☆ حال الاذان بسوى المؤذن
كشيخنا ميارة زاد لهذا ☆ رواية العشر ليوفي ما خذا

وما ذكره عن الشيخ ميارة هو الموافق لما نقله في الكبير عن الشيخ زروق، قال كان شيخنا القوري يأخذ به ان أعجله أمر، (و) إذا صليت العشاء (أذهب) لمنزلك من غير تنفل في المسجد أي بكره، فلو استمر في المسجد حتى غاب الشفق فهل يطلب بإعادة العشاء، أولا، قولان، وقيل ان قعد الكل أو الجل أعادوا، وإلا فلا، واستظهر وجوب الاعادة على القول بها، فإذا انتفل بينهما لم يمنع الجمع، وعمل كون التنفل بينهما لا يمنع جمعهما، ما لم يود التنفل إلى الشك في دخول الشفق، وإلا منع الجمع حينئذ، (واخر وترها) أي الوتر الذي يفعل بعد العشاء اخره (بعد) غيبوبة (الشفق) أي إلى أن يدخل وقت الشفق فإنه أول وقت الوتر، ولا يتنفل بعد العشاء في المسجد، لأن القصد من الجمع ان ينصرفوا في الضوء، والتنفل يفيت ذلك، وجاز الجمع لمنفرد بالمغرب بمجدهم بالعشاء، قيدخل معهم لادراك فضل الجماعة، وجاز لمعتكف بالمسجد تبعاهم، ولذا لو كان الإمام معتكفا وجب عليه أن ينيب من يصلي بهم ويتأخر مأموما، ووجبت نية الجمع عند الاولى كنية الإمامة كما تقدم، وقيل النية واجبة في كل من الصلاتين، كما قد قيل:

ونية الامام للإمامة ☆ واجبة في كل نية فاستثبت
وهي على المشهور في الكل ومن ☆ يقول في ثانية فقد وهن

« فرع » : وحيث كان إمام المسجد معتكفا لا يجوز له الجمع إلا تبعا، فلذلك يلزمه استخلاف من يصلي بهم ويصلى هو مأموما، ولا تصح إمامته، ولا يصح الجمع بمجد لشخص منفرد غير راتب، إلا بالمساجد الثلاثة إذا دخلها وجد إمامها قد جمع صلى المغرب مع العشاء جمعا، وإذا لم يدخل وعلم أن إمامها قد جمع، فلا يطالب بدخولها، أو يبقى العشاء للشفق، هذا هو الموافق لما مر، كما جزم به بعضهم اهـ. وهى هذه الرخصة على القول بها راجحة أو مرجوحة قولان للحمي وابن رشد، ولذا قال بعضهم :

ورفض الجمع بظهر عصر ☆ بسفر البر بدون قصر
ومغرب مع عشاء لمطر ☆ والطين والظلمة لا طين فندر

قلت وفي شرح ابن الحاجب للونشريسي ما نقلناه عن الاكثران الجمع أرجح، وهو ما لم يجر العرف بتركه في موضع، كما اتفق بالجامع الأعظم من تونس فإنه لم يسمع أنه جمع به قط، قلت وكذا جامع القرويين والاندلس بفاس، وقيل في علة ذلك أنه لا بد فيه من الاذان للاعلام بدخول الوقت، ومن كلام الاذان حي على الصلاة، وإذا دعا إلى الصلاة كان ذلك كذبا، والصواب في التعليل أنه لعدم جريان العرف، والصواب في التعليل أيضا أن المسجد الأعظم لا يخلو عن ينصرف إليه بعد الشفق لقراءة أو جلوس أو صلاة، سيما من لم يحضر الجمع في المغرب ويبقون فيها من هم بقرب المسجد بعد الشفق، قاله بعض الشراح، وفي حاشية الامير اثنا بحكم العرف في أمور المعاملات، ولا ينسخ سنة، وقد جمع ❶ وهو صاحب الشرع انتهى.

باب المحتضر وتجهيزه

بفتح الضاد سمي بذلك لأنه حضرته الوفاة، وحضرته الملائكة لقبض روحه، وحضرته الشياطين لتبديل دينه، وحضرته أقاربه، وفرض على المسلمين كفاية، أن يحضروا من حضرته الوفاة ليلا يضيع بعد الموت، وتجهيزه بعد الموت (اعلم) أي أعرف أيها المكلف (يقينا) مستغنى عنه بقوله اعلم (كل روح) من الأرواح (زاهقة) أي خارجة يقال: زهقت نفسه، من باب تعب، وفي لغة بفتحين زهقا وازهاقا الله أي أخرجها (و) اعلم يقينا (كل نفس) من الانفاس (للممات ذائقة) للموت أجسادها إذ النفس لا تموت ولو ماتت لما ذوقت الموت في حال موتها، لأن الحياة شرط في الذوق، ومعناه أن كل روح يفعل بها ما يزهقها، وكل نفس ذائقة الموت لقوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت) قال في المقدمات:

- واعلم بأن كل ذى حياة ☆ لابد للموت له سيأتي
وكل شيء هالك فإني ☆ وليس يبقى جاء في القرآن
إلا الإله ذو الجلال والإكرام ☆ وجائز على خلافه العدم
إذ كل من نسيه مخلوقا ☆ فجائز عدمه تحقيا

فإذا علمت ذلك علم يقين فاعلم أنه يجب (على المريض) الذي حس في مرضه النازل به، بإقضاء أجله، فإنه يجب عليه (أن يتوب) إلى الله أي يرجع من جميع ذنوبه الصادرة منه، كانت الذنوب كبيرة أو صغيرة، وسواء كان الذنب معلوما عنده أو مجهولا، فتجب التوبة من الذنوب المجهولة إجمالا ومن المعلوم تقصيلا، ويجب عليه أن يتوب (عاجلا) لا على التراخي، فمن أخرها وجبت عليه التوبة ومن ذلك التراخي، وكونها على الفور عام في جميع الذنوب أيضا، فلذلك قال عاجلا فلذلك يجب على المريض التوبة لأجل أن يلقي الله وهو طاهر من الذنوب، ويجب عليك أن تعلم أن الموت مترقب لك في كل لحظة، فابوذر: «الدنيا ثلاث ساعات مضت وساعت أنت فيها وساعة لا تدري ألقكها أم لا». وفي معناه قيل:

- ما مضى فات والمؤمل غيب ☆ ولك الساعة التي أنت فيها
ولأبى العتاهية أيضا:

- لا تأمن الموت في لحظة ولا نفس ☆ ولو قترست بالحجاب والخموس
واعلم بأن سهام الموت صائبة ☆ ولكل مدرع منها ومترس
ما بال دينك ترضى أن تدنسه ☆ وثوب دينك مغسول من الدنس
ترجوا التجاة ولم تسلك محبتها ☆ ان السفينة لا تجري على اليبس

(و) يجب عليك أن تزيل بالتوبة (كل داء) أي مرض من الأمراض القلبية (في الفؤاد) أي القلب (غاسلا) لها من قلبك كالكبر، والغل، والحسد، والحقد، فإذا سألت عن الفرق بين الغل والحقد، أقول قال أبو الحسن: «الغل هو ربط القلب على الجناية والمكر والخديعة». والحقد هو: شدة ربط القلب على هذه المذكورات. ويجب عليه أن يطهر قلبه من البغي على الناس، والظلم والتعدي. وقال الهروي: البغي على الناس والكبر والفساد. قال تعالى: (يأيها الناس إنما بغيكم على أنفسكم) أي فسادكم راجع إليكم. قال ابن عماش: «لو بغى جبل على جبل لدك الباغي» وكان المأمون يتمثل بهاذين البيتين في أخيه بقوله:

- يا صاحب البغي إن البغي مصرعة ☆ فاربع فخير فعال المرء اعدله
فلو بغى جبل يوما على جبل ☆ لاندك منه أعاليه واسفله

(و) يجب على المريض بل على كل من تاب (ان يرد) الشيء (الغضب) إلى ربه (و) أن يرد (التباعد) أي ما ترتب عليه من الحقوق قبل التوبة، كرد المظالم وتمكين نفسه من الجهن على، أو من أوليائه، كانت الجناية نفسا، أو جرحا، أو قذفا، أو مالا، أو غير ذلك، وقيل ان ذلك واجب ليس بشرط، فان لم يرد المظالم فتوبته صحيحة، وذلك ذنب آخر تجب التوبة منه، وهذا في الذنوب التي يمكن تلافيا، أما ما لا يمكن تلافيه لتعذره عليه بكل وجه من الوجوه، فلا يجب عليه تلافيه حينئذ، فان شرط المطلوب الامكان. (و) يجب عليه أن (يقضي الدين) الذي عليه لأربابه (أو الوداعة) أي الوديعة يردها لأربابها قبل نزول الموت (و) يندب في حقه أن يكون (كاتباً) بيده أو غيره (وثيقة لديه) أي بطاقة عنده (بماله) هو في نفسه (من حق) كائن له على الناس (أو) بما (عليه) من حقوق الناس ليكون راحة لمن يكون بعده من ورثة، لما ورد من الآثار المروية عن النبي ﷺ أنه قال: (لا ينبغي لمؤمن أن يبيت إلا ووصيته تحت رأسه) (و) يجب على المريض (أن يديم) أي يدوم (الذكر) لله تعالى بقلبه ولسانه، لان من شرط الذكر أن يكون ذكره مع حضور قلبه، وتوجهه بكلية إليه تعالى، لا بمجرد حركة اللسان، والله در القائل:

الذكر أفضل باب أنت داخله ☆ لله فاجعل له الانفاس حراسا
والقلب أفضل بيت فيه تذكره ☆ فكن له في جنان القلب غرسا

ولا ينبغي أن يهمل ذكر الله باللسان، لأن له نسبة في العبودية، وهو الحضور بالصورة، (فإن لم يصبها وابل فقل) وفي الحكم: «لا تترك الذكر لعدم حضورك مع الله فيه، لأن غفلتك عن وجوده أشد من غفلتك في وجوده». (و) يجب على المريض أن يديم (الدعاء) لله تعالى لما جاء في الحديث الصحيح المروي عن الثقات: (ان دعوة المريض مستجابة ما دام في مرضه) (و) يجب على المريض أن يديم (الحمد) لله تعالى على ما هداه له من الاسلام (و) يجب عليه أن يديم (التهليل) أي قول: «لا إله إلا الله» (و) يجب على المريض أن يديم (الثناء) على الله تعالى أي المدح عليه (مصليا) والصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم كائنة (على الرسول المصطفى) المختار من عباد الله والصلاة على النبي ﷺ من المسائل الواجبة مرة في العمر التي جمعتها بقولي:

هاك جميع ما من القول يجب ☆ في العمر مرة وما زاد استحباب
بسملة حمدلية والحولقية ☆ استغفر الله كذا والهيللة
والحكم في التسبيح والتكبير ☆ كذا التعوذ بلا تكبير

كذا الصلاة بعد والسلام ☆ على النبي دينه الاسلام
لوالديك المؤمنين استغفرا ☆ حين ميتين كما قد ذكرنا

وكذا يكون المريض (مستغفرا) أي طالبا من الله المغفرة (مما جناه) أي أذنبه من الذنوب التي يواخذ بها ، وغلبت الجناية في السنة الفقهاء على الجرح والقطع ، والجمع جنايات وجنايا مثل عطايا قليل فيه (أو) مما (هفا) أي زل فيه من الذنوب وندب في حق المريض أن (يقرأ) أو يقرأ له (دعا ذى) أي صاحب (النون) وهو : (لا إله إلا أنت سبحانك إنني كنت من الظالمين) والنون الحوت ، وصاحبه سيدنا يونس عليه السلام ، يقولها « أربعين » مرة (و) ندب للمريض أن يقرأ (الرعد) أي سورة الرعد أو تقرأ عنده (و) ندب للمريض أن يقرأ سورة الاخلاص أو تقرأ عنده (مع) قراءة (يسنا) وقد اختلف في قراءة يس وغيرها من القرآن ، ففي العتبة ليس القراءة عندنا من عمل الناس ، وهو الذي مشى عليه صاحب المختصر في كراهة القراءة عند موته ، ودفنه ، وعلى قبره ، والفتوى : ان ثوابها لا يصل إليه ، بل ثوابها للقارئ ، والصدقة يصل ثوابها إليه ، وقال الخمي : يستحب أن يقرأ عنده القرآن ، وان يكون عنده طيب ، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال : (من قرأ سورة يس أو قرئت له عند نزول الموت نزل عليه بكل حرف منها عشرة أملاك ، يقومون بين يديه صفوا ، يصلون عليه ويستغفرون له ، ويشهدون غسله ، ويشيعون جنازته ، ويشهدون دفنه) وقال ﷺ : (من قرأ سورة يس أو قرئت عنده ، بعث الله ملكا إلى ملك الموت أن هون على عبدي سكرات الموت) . التلمسانى يحتمل أن يكون لم يبلغ مالكا ، أو بلغه وغلب عليه عمل أهل المدينة ، قال ناظم المقدمات :

وسورة الرعد إذا قرأنا ☆ عند حضور موت من حضرنا
فوتيه قالوا بخف حقا ☆ وتخرج الروح بلا مشقا
وفي الحديث اقرؤا يس ☆ إذ نزل الموت بميتنا

(بحسن) المريض (الظن) أي اعتقاد (ب) جميل (عفو ربه) عام لمن حسن عمله ولمن ساء (ولم يقنطه) أي لم ييأسه من رحمة الله (عظيم) أى كثير (ذنبه) الذي اكتسبه وارثكبه ، قال تعالى : (قل يا عبادي الذين اسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا) . قيل دخل فقير بن مسكين على الشافعي في مرض موته ، فقال له : كيف أصبحت ؟ قال : أصبحت من الدنيا راحلا وإخواني مفارقا ، ولكنى المنية شاربيا ، ولا أدري إلى الجنة تصير روحي فأهنيها ، أو إلى النار فأعزيها ، ثم قال :

« لا إله إلا الله محمد رسول الله » ولا يقول قل ، ويلقن الشهادة ، (لكي يكون الحتم) أي الحتم عمله من الدنيا (بالسعادة) أي « بلا إله إلا الله محمد رسول الله » لما ورد أن : (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة) وكذلك يلقن الميت بعد دفنه كما جزم به الجمهور من الأئمة ، وإن كان غير مشروع عندنا معاصر المالكية ، وجرى عليه عمل الناس قال السيوطي في التثبيت :

قَدَّ أَمْرُ النَّبِيِّ بِالتَّلْقِينِ ☆ من بعد سن التراب للمدفون

وبندب لك أيها الشخص إذا حضرت المحتضر ، وعلمت أن روحه قد قاربت الخروج ، (قبله) للقبلة (مع إحداه) أي اتخاص بصره إلى السماء على شقه الأيمن ، ثم إذا تعسر على الشق الأيمن فعلى ظهره ، ورجلاه إلى القبلة ، (وغمضا) أي أقفل أيها الحاضر عيني الميت إذا خرجت روحه ، لئلا يموت منفتح العينين ، (وشد) ندبا (لحية) بعصابة عريضة (برفق إن قضا) أي خرجت روحه بالفعل فلا يغمض قبل ذاك ، كما يفعله الجهلة ، وعلامة ذلك أربع ، انقطاع نفسه ، واحداد بصره ، وانفراج شفتيه ، فلا ينطبقان ، وسقوط قدميه فلا ينتصبان ، ومن علامة البشرية لأهل الخير الذين لا يلحقهم عذاب كما قيل : وقيل علامة الإيمان مطلقا أن يصفر وجهه ، ويعرق جبينه ، وتذرف عيناه دموعا ، ومن علامة السوء والعياذ بالله أن تحمر عيناه ، وتزبد شفتاه ، ويغط كغطيط البكر ، وتزبد بالبكاء الموحدة بعدها دال مشددة لون الغبرة (وضع) أيها الشخص شيئا (ثقيلًا فوق بطن الميت) كسيف أو قوس أو تراب لئلا ينتفخ (ولين) ندبا أيها الشخص (الأعضاء منه) أي من الميت (بالتي) هي أحسن وما ذكره المصنف من تليين مفاصله بالرفق ، ووضع ثقل على بطنه ، وما ذكره من هذه المندوبات ، لم أر من نبه عليها من المالكية ، وهي منصوصة للشافعية قاله حلولو عند قول خليل : « وتليين مفاصله برفق » وندب رفعه بعد الموت عن الأرض على طراحة أو سرير ، لئلا تسرع له الهوام ، وندب ستره بثوب ، وندب اسراع تجهيزه خوفا من تغييره ، وهذه إحدى المسائل المستثنات ، من قاعدة العجلة من الشيطان المشار إليها يقول بعضهم :

بَادِرْ بِتَوْبَةِ قَرَى وَالِدْفَنِ ☆ بكر صلاة مع جهاد دين

وذليه من قال :

تَعْجِيلُ أَوْبَةِ كَذَا رَمَى الْجَارِ ☆ ثم الزكاة ادها قبل انكار

(والزم الاحياء) أي أفرض قرضا كفاثيا على الاحياء (للاموات) المسلمين الزمهم (بالكفن) للميت من ماله إذا كان له مال ، وإلا فمن بيت المال ، أو على جماعة المسلمين ، (و) الزمهم بـ (الدفن) أي مواراته بالتراب في القبر (و) الزمهم (بالصلاة) عليه (و) الزمهم بـ (الغسل) أي غسله وسيأتي قريبا

تغصّل كل من الكفن والدفن والصلاة والغسل بعد الاجمال، وبدأ بالكلام على الغسل فقال (والزوجان) يقدمان (فيه) أي في الغسل على العصة (قدما) ان صح النكاح أي يحكم بتقديم احدها عند التنازع فيغسل الحي منهما صاحبه. قال ناظم المقدمات :

وارخصوا للزوج غسل الزوجة ☆ وهي كذلك إذ بألما حجة

وان رقيقا اذن سيده في الغسل ولا يكفي اذنه له في الزواج ويكره تغسيل الرجل امرأته إن تزوج أختها كما يكره لها تغسيله إن تزوجت غيره، وحيث كان مكروها فلا قضاء لهما إن طلباه، وحيث قلنا بتقديم غسل الزوج صاحبه (ولو تكن) الزوجة (ذمية و) كان زوجها الميت (مسلمًا) فانه يقضي لها بالغسل، وهذا فرع مشهور مبني على ان الغسل للنظافة، لا للتعبد على القول بأنها لا تغسله إلا بحضرة مسلم، إذ الكافر ليس من أهل التعبّد، وقد يقال محل كون الكافر ليس من أهل في التعبّد المفتقر إلى نية، وهو ما كان في النفس كالصلاة، لا ما كان في الغير كهنا فإذا لم يكن للميت زوج يغسله (ف) انه يغسله اقرب (الأوليا) من العصة فيقدم ابن فابنه، فأب، فأخ، فابنه، فجد، فعم، فابنه، وشقيق على ذى أب، على ترتيبهم في ولاية النكاح، فاستفيد من هنا، أن الاخ وابنه، مقدمان على الجد هنا، وما أحسن قول علي الاجهوري :

بغسل وايصاء ولاء جنازة ☆ نكاح أخا وابنا على الجد قديم

وعقل ووسطه بباب حضانة ☆ وسوء مع الابهاء في الارث والدم

(ف) إن كان الميت ذكرا، ولم يكن له قريب، أو غاب، أو أسقط حقه، غسله (رجل) أجنبي ذكر (ف) إن لم يوجد قريب ولا رجل أجنبي غسلته امرأة (محرم) بنسب أو رضاع، كصهر زوجة ابن، على المعتمد من قول ابن عرفة، فالسند القائل ان محرمه من المصاهرة لا تغسله، وإلى ذلك أشار من قال :

وزوجة الابن يجوز ان تغسلا ☆ أباً لزوجها على ما نقلنا

عن ابن عرفة خلافاً للسند ☆ وأول هو الصحيح المعتمد

كما الدسوقي لذلك نقلنا ☆ فانظره في شرح الجنازات تفضلا

(ف) إن كان الميت ذكرا ولم يوجد له قريب، ولا أجنبي، ولا امرأة محرم، بل وجدت أجنبية فقط، وهو معنى قوله (غيرها) أي غير المحرم فإنها تمسح وجهه ويديه (لمرفق) لا لكوعه فقط (تيمم) أي تيممه الأجنبية لمرفقيه لا لكوعه (وان تكن) الميتة (أنثى) ولم يكن لها زوج أو سيد، أو تعذر تغسيله لمرض أو سفر، أو أسقط حقه لعدم معرفته بذلك، (ف) انها تغسلها امرأة (أنثى قربت) منها من بنت، فبنت ابن، فأم، فأخت، فبنت أخ، فجدة، فعمّة، فبنت عم، وتقدم الشقيقة على التي للأب، (ف) إن لم

يوجد أقرب امرأة غسلتها امرأة (غير قرى) وهي الأجنبية فلا تبأشر عورتها بيديها ، بل تلف على يديها خرقه ، وتغسلها الأجنبية ولو كافرة بحضرة مسلم أجنبي يعلمها ، لا أنه يحضر الغسل ، (أو) ان لم يكن أجنبية ولا محرم ، ولم يكن الا رجال أجنب ، فانه يمسح وجهها فقط ويديها (لكوع يمت) أي إلى كوعها فقط بأن يمسح واحد من الأجنب ، وجاز مسها للضرورة ولضعف اللذة بالموت ، (والغسل) أي غسل الميت (في الهيئة) أي الصفة كائن (ك) غسل (الجنابة) في جميع الصفات المتقدمة (و) أوجبوا على الفاسل (ستر عورة) من سرتة إلى ركبته (حكوا) أي قالوا (أجاله) وان كان الفاسل زوجا أو سيداً فانه يجب عليه ستر عورة الميت ، قال ناظم المقدمات :

وعورة الميت فرضاً تستر ☆ كالستر في حياته لا تنظر

(وجوزوا) أي العلماء (رضية) وما قارب مدة الرضاع كشهري زائدين ، إما على الحولين ، وإما على الشهرين الملحقين بهما ، لا بنت ثلاث سنين ، فانهم جوزوا (للرجل) الأجنبي تفصيل الرضية وما قارب مدة الرضاع ، وينبغي ان يكون من القريب لمدة الرضاع ستة أشهر ، فيجوز للرجل أن يغسل بنت سنتين وثمانية أشهر ، كما يجوز له النظر لعورتها ، وأما إذا كانت تشتهي كينت ست سنين ، فلا يجوز له غسلها ، ولا نظر عورتها ، وأما بنت ثلاث سنين أو أربع ، فلا يجوز له تغسيلها ، وان جاز له النظر لعورتها ، (و) جوزوا للمرأة غسل صبي (كإبن سبع) من السنين وادخلت الكاف الثامنة ، لا ابن تسع ، وان جاز لها نظر عورته إلى ان يصل سن المراهقة ، بأن يصل اثني عشر سنة ، أما ابن ثلاث عشرة فلا يجوز لها النظر لعورته ، كما لا يجوز لها تغسيله وإبن سبع (امرأة) أجنبية (تغسل) فالاقسام ثلاثة ، فإبن ثمانية فأقل ، يجوز لها تغسيله ، والنظر لعورته ، وإبن تسع ، لثنتي عشر ، يجوز لها نظر عورته ، لا تغسيله ، وأما ابن ثلاث عشرة فأكثر ، فلا يجوز لها تغسيله ولا النظر لعورته ، لان ابن ثلاث عشرة مناهز ، والمناهز كالكبير ، فعمل من هذا أنه لا يلزم من جواز النظر للعورة ، جواز التغسيل ، لان في التغسيل زيادة الجس باليد (و) جوزوا (عدم) أي ترك (الدلك) فقط مع صب الماء (لأمر) خيف منه الدلك (قد حدث) أي نزل كتقطيع الجسد بالماء أو تسليخه ، فانه يصب عليه الماء من غير ذلك ، وكثرة الموق بحيث يتعذر الدلك فيسقط ، (و) جوزوا (جمع أموات) ولو كانوا أجنب (لضيق) جاز جمعهم (في جدث) أي قبر واحد ، والجدث القبر ، ويقال الجدث بالثاء وبالفاء قال الله تعالى : (يوم يخرجون من الأجداث) وقال القائل :

ومن كان حين تمس الشمس جهته ☆ أو الفيار يخاف الشين والشعشا
وبألف الظل كي تبقى بشاشته ☆ فسوف يسكن يوماً راعماً جدشاً

وجمع أموات يكون لضيق كقرافة مصر، فإنه لو أفرد كل ميت من أهلها بقبر لم تسعهم، أو لعدم حافر، ولو بأوقات مختلفة، فلا يجوز فتح قبر لدفن آخر فيه، إلا للضرورة، ذكورا أو إناثا، أو البعض، ولا يجوز لثم الطعام، وكره جمعهم في ماء واحد لغير ضرورة، وولى ندبا القبلة الأفضل، وقدم الذكر على الأنثى، والكبير على الصغير، والحر على العبد، وجاز جمع أموات في الصلاة ولو بلا ضرورة، لأن الجمع أفضل من افراد كل جنازة بصلاة، ويلى الإمام رجل حر، فطفل حر، فعبد كبير، فصغير، فخصي كبير، فصغير، فمحبوب كذلك، فمختفى حر، كبير، فصغير، فعبد، فخنثى، كبير فصغير، فالأنثى كذلك، فالمراتب عشرون، (ويندب الكفن) أي جعله على الميت بعد الغسل (بلا تأخير) لما في الإسراع من الاهتمام بأمره، ولئلا تخرج نجاسة منه، فيحتاج لإزالتها، (و) يندب (الصدر) وهو ورق النبق، والسدير محل كان يسكنه عمرو بن هند الجائر، الذي كان يضرب المثل بمجوره، كما قد قيل:

فوالله لا أرى السدير وأهله ☆ ولو أن عيشا بالسدير نظير
فيه البق والحمى واسد كثيرة ☆ وعمرو بن هند يعتدي ويجور

وكيفية جعل الصدر، يسحق ويضرب بماء قليل في إناء حتى تبدو رغوته، ثم يعرك به جسده، لإزالة الوح، ثم يفاض عليه الماء المطلق حتى يزول، فهذه هي الغسلة الأولى، فإن لم يوجد صدر فصابون، أو اشنان، أو غاسول يعرك به جسده، ثم يفاض عليه الماء للتنظيف، (و) يندب (الكافور) أي جعله (في الأخير) أي الغسلة الأخيرة إن تيسر فإنه مستحب، وينحل الكافور بالماء كالمالح، فيكسب الجسد قبضا، ويسد مسام الأعضاء لبرودته، والله در بعض الادباء إذ يقول:

صالي أرى مسكة الليل البهيم وفه ☆ كافورة أخلفتها راحة الزمن
فقلت طيبا بطيب والتبدل في ☆ روائح الطيب أمر غير متهن
قالت صدقت ولكن ليس ذاك كذا ☆ المسك للعرس والكافور للكفن

(و) أعصر أيها الغاسل (بطنه أعصره) حال الغسل (برفق) لا يشد لخراج ما في بطنه من النجاسة المتهينة للخروج ولا تعصره بعنف ليلا تخرج أمعاؤه، ويعصر بطنه خوف خروج شيء من النجاسة بعد التكفين، (و) ضع أيها الغاسل للميت في حال الغسل (على) شيء (مرتفع ضعه) لأنه يمكن ولئلا يقع شيء من ماء غسله على غاسله، فينجسه إن كان الماء نجسا، أو يقدر ثيابه إن كان غير نجس، (و) اغسل أيها الغاسل للميت (وترا) ندبا إن حصل الانقاء بما قبله وينتهي للسبع ثم المطلوب الانقاء فإذا حصل الانقاء بمرتين فوتر (غسلا) فتكون الغسلة الثالثة مستحبة، وإذا حصل الانقاء بست

كانت الغسلة السابعة مستحبة، ثم بعد السبع فالمطلوب الانقاء، لا الايتار، إذ الايتار ينتهي للسبع، فلا تندب التاسعة إذا حصل الانقاء بثان وهكذا (ولا تبني) أي لا تزيل بالخلق (شعرا) للميت (ولا) تقلم (ظفرا) للميت أي يحرم الحلق وتقليم الاظافر (ومن) اقتحم النهي و (أبان) أي أزال (شيئا) مما ذكر من الشعر أو الظفر (فليضعه) بعد إزالته (في الكفن) ولا يدفنه وحده بل يضم معه في الكفن. ولما فرغ من الغسل شرع يتكلم في الكفن فقال (والكفن الواجب) على الوارث للذكر الواجب (منه) أي من الكفن (ما ستر) من الثياب (عورته) في الذكر ما بين سرتة وركبته، والانثى جميع جسدتها، حتى رأسها ورجليها، (و) اما (الباقى) أي الزائد على ستر العورة فحكمه انه (مسنون) أي سنة (ظهر) على أحد المشهورين والثاني ان ستر جميع البدن واجب، قال في التوضيح وهو ظاهر كلامهم ويؤيده القضاء به عند التنازع ان شح الوارث، (وهو) أي الكفن الواجب كائن في مال الميت إن كان له مال، كمؤون التجهيز من حنوط وسدر وماء، وأجرة غاسل، وحامل، وقبر، وغير ذلك، تكون من ماله مقدمة على دين غير المرتين لرهن في دينه من مال الميت، فإن كان ماله مرتهنا عند مدين، فالمرتة أحق بالرهن من الكفن ومن التجهيز، فإن لم يكن للميت مال أو مال مرتهن فهو واجب (على) الشخص (المنفق بالملكية) كسيد في رقيقه فلو مات السيد وعبدته، وعنده ما يكفن به احدها فقط كفن العبد، لانه لاحق له في بيت المال، ويكون كفن السيد على بيت المال، لكونه من فقراء المسلمين، نقله الخطاب. (أو) الكفن الواجب كائن على المنفق بـ (القرابة) كأب لولده الصغير، أو العاجز عن الكسب، أو كائن لوالديه الفقيرين. «فرع»: لو مات الأب والابن القاصر، وكان عند الأب كفن واحد، قيل يقدم الأب وهو الأظهر، وقيل يتحصان فيه، ولو مات الاب والام الفقيران، وكان ولدها لا يقدر إلا على كفن واحد، قيل يتحصان، وقيل تقدم الام، أو يقدم الاب، أقوال، وقد كنت نظمت هذه المسألة الأخيرة فقلت:

وان يكن أب وأم ماتا	☆	والكفن لا يكفيهما اثباتا
فقدمهم فيه روايتان	☆	فقسمه قد قاله البناني
وقيل بل تقدم الام وقيل	☆	تقدمنا للاب عنهم قد نقل
هذا الذي نقله الشيخ الامير	☆	فطالع الكتب تكن به خبير

وحيث قال المصنف وهو على المنفق استثنى منه الزوج بقوله (سوى) أي غير المنفق بـ (الزوجة) فلا يجب على الزوج تكفين زوجته، ولا مؤن تجهيزها، ولو كان غنيا وهو فقيرة على المذهب، ومقابله قولان، بلزومه مطلقا إن كانت فقيرة وهو غني، فإن لم يكن للميت مال ولا منفق فن بيت المال، فإن لم يكن فعلى المسلمين فرض كفاية، (ويندب) في الكفن (البياض) أفضل من غيره ويكون الكفن من

كتان أو قطن وهو أولى، قال الخطاب عن سند: ويندب أن يكون قطناً لأنه أستر وفيه نظر، لأن من الكتان ما هو أستر من القطن، والظاهر أن يقال، لأن النبي ﷺ كفن فيه، ولكونه أبهج بياضاً، قال ناظم المقدمات:

والكفن من قطن ومن كتان ☆ والقطن أولى ويجوز الثاني

(و) يندب (التعطير) أي التبخير بالعود ونحوه من كل ماله رائحة طيبة (ويكره النجس) أي التكفين في المنتجس مع وجود الطاهر (أو) بمعنى الواو أي ويكره (الحرير) أي يكره التكفين فيه أي في الحرير والمصبوغ قال ابن أبي زيد: يكفن بما جاز لبسه في حياته، ويكره الصباغ في الكفن قال ناظم المقدمات:

وشرطه البياض والتعطير ☆ ويكره الصباغ والتجمير

ومن مندوبة الكفن كونه وتراً كما قيل:

وكونه وتراً هو المروى ☆ إذ في ثلاث كفن النبي

ولما فرغ من الكلام على الكفن شرع يتكلم في الصلاة عليه، فقال. (ثم) من فروض الكفاية (الصلاة) على الميت (لازمة) أي فرض كفاية (للفعل) أي كالفعل واختلفت في فرضيتها وسنيتها ورجح الأول، وهما متلازمان، فكل من طلب غسله أو بدله من التيمم، طلبت الصلاة عليه، ومن لا يغسل لفقد وصف من الاوصاف، لا يصلى عليه، وقد لا يتلازمان، فقد يتعذر الغسل، وتوجب الصلاة، وأما من تعذر غسله وتيممه كما إذا كثرت الموت جداً، فغسله مطلوب ابتداءً، لكن يسقط للتعذر، ولا تسقط الصلاة عليه، وهذا معنى قول المصنف (من لم تغسله) من الاموات (فلا تصل) عليه لتلازمهما وأشار لبعض من لا يغسل ولا يصلى عليه فقال (كعدم) وجود (استهلال) أي صراخ وهو السقط الذي نزل من غير استهلال ولو تحرك، إذ الحركة لا تدل على الحياة، إذ قد يتحرك المقتول، وكذا إن عطس، أو بال، أو رضع، إذ واحد منهم لا يدل على استقرار الحياة، أي يكره غسله ولو تحرك، التخي اختلف في الحركة والرضاع والعطاس، فقال مالك لا يكون له بذلك حكم الحياة، وعارضه المازري: بآنا نعم يقينا انه محال بالعادة ان يرضع الميت، وأجاب المواق بما حاصله، ان المراد انه محكوم له بحكم الميت حين رضاعه حقيقة. «تنبيه»: يكره دفن السقط في الدار، وليس عيباً، بخلاف الكبير فانه عيب اهـ.

(أو) بمعنى الواو أي وما لا يغسل ولا يصلى عليه كـ (مستشهد) مات في المعركة فلا يغسل هو ومن قتل في قتال الحربين، ولو قتل في بلاد الاسلام، بأن غزا الحربيون المسلمين، أو لم يقاتل كأن غافلاً أو نائماً، أو قتله مسلم بظنه كافراً، أو داسته الخيل، أو رجع عليه سيفه أو سهمه، أو تردى في بئر، أو من شاقق

وجد عريانا ستر جميع جسده، ودفن بحف وقلنسوة، ومنطقة، وخاتم قل ثمنها، لا يدفن بدرع وسلاح،
لأنه من إضاعة المال بغير وجه شرعي، والشهيد لا يغسل ولا يصلى عليه كما قيل:

وتمنع الصلاة عند مالك ☆ على شهيد مات في المعارك
وغسله أيضا كذاك يمنع ☆ وسنة الرسول فيه تتبع

(أو) أي ولا يغسل ك (كافر) أي محكوم بكفره وإن صغيرا ارتد، لأن ردة الصغير معتبرة، فأولى
غيرها، هذا إذا مات على ذلك وكان مميزا، وإلا فلا تعتبر ردته بالاجماع (أو) ك (فقد) أي ذهاب (جل
الجسد) أي معظمه مما لا يغسل ولا يصلى عليه. ثم شرع يتكلم على فرائض صلاة الجنائز فقال:
(فروضها) أي الصلاة على الجنائز أربع (القيام) للصلاة فلو صلوا قعدوا لم تجز وهذا على القول
بوجوبها، أما على أنها سنة فالقيام مندوب، (و) من فرائض الصلاة على الجنائز (السلام) ويكون سرا
خليل وتسليمة خفيفة ويسمع الإمام من يليه، أي جميع من يقتدى به، كما يفيد كلامهم، ولا يرد المأموم
على الإمام ولو سمع سلامه، كما قد قيل:

على الإمام لا يرد المقتدى ☆ به لدى جنازة فاعتمد

(كذلك) من فرائض الصلاة على الجنائز (النية) بأن يقصد الصلاة على هذا الميت ولا يضر عدم
استحضر كونها فرض كفاية، ولا اعتقاد أنها ذكر فتبين أنها أنثى، ولا عكسه، إذا المقصود بالدعاء هذا
الميت، ولا عدم معرفة كونه ذكرا أو أنثى، ودعا حينئذ إن شاء بالتذكير، وإن شاء بالتانيث، (و) من
فرائض الصلاة على الجنائز (الاحرام) أي تكبيرة الاحرام عند افتتاح الصلاة، ويرفع يديه مع تكبيرة
الاحرام (وبعدها) أي بعد تكبيرة الاحرام (ثلاث تكبيرات) أي ثلاث من التكبيرات كل تكبيرة
بمنزلة ركعة، ولو زاد على أربع اجزأت الصلاة ولم تفسد، كما قال النخعي واختلف في المأموم، فقال ابن
القاسم إن كان الإمام من يكبر خمسا فليقطع المأموم بعد الرابعة بلا سلام، ولا يتبع في الخامسة، وقال مالك في
الواضحة يسكت فإذا سلم الإمام سلم بسلامه، وبهذا القول قال أشهب خليل وإن زاد لم ينتظر قال ناظمه:

وإن يزد إمامهم لم ينتظر ☆ وسلموا من قبله ولا ضرر

وإن زاد سوا فيجب انتظاره اتفاقا، وفي ابن يونس ما يقتضي الإطلاق في محل الخلاف، ونصه قال
ابن المواز قال أشهب: لو كبر الإمام في صلاة الجنائز خمسا فليست المأموم حتى يسلم، فيسلم بسلامه،
وقال ابن القاسم يقطعون في الخامسة، فإن نقص الإمام سبحة له، فإن رجع وكل سلموا معه، وإلا كبروا
وسلموا لأنفسهم، وقيل تبطل لبطلانها على إمامهم اهـ. (وبينها) أي بين التكبيرات (فليدع للاموات)

المصلي من إمام ومأموم بعد كل تكبيرة وأقله: « اللهم أغفر له وارحمه » وما في معناه واحسنه دعاء أبي هريرة وهو ان يقول بعد الشاء على الله تعالى والصلاة والسلام على نبيه: « اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وأن محمدا عبدك ورسولك، وأنت أعلم به، اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه، وإن كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته، اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده ». ويقول في المرأة: « اللهم انها أمتك وابن أمتك، ويتلدى على الثالث، وفي الطفل الذكر: « اللهم إنه عبدك وابن عبدك، أنت خلقتة ورزقته، وأنت أمته وأنت تحييه، اللهم أجعله لوالديه سلفا وذخرا وفرطا وأجرا، وثقل به موازينهما، واعظم به أجورها، ولا تفتنا واياها بعده، اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين، في كفالة إبراهيم، وابدله دارا خير من داره، وأهلا خير من أهله، وعافه من فتنة القبر وعذاب جهنم ». وغلب المذكر على المؤنث في التثنية فنقول: اللهم انهما عبدك وابنا عبدك، وابني أمتك، الخ. وكذا في الجمع ودعا بعد الرابعة على القول المختار وإن شاء سلم بعدها (ويستحب) أي يندب (البدء) أي الابتداء (فيها) أي في صلاة الجنازة (بالثناء) أي بعد تكبيرة الإحرام بأن يقول الحمد لله الذي أمات وأحيا، والحمد لله الذي يحيي الموتى، وهو على كل شيء قدير، ويستحب بعد الشاء على الله بما هو أهله أن يثنى (بالصلاة) أي الرحمة (للنبي) أي عليه (باعتناء) من المصلي بأن يقول: « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما صليت وباركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد، والحمد والصلاة على النبي ﷺ يفتح بهما إثر كل تكبيرة على المعتمد، وفي الطراز لا تكون الصلاة والحمد في كل تكبيرة، بل في الأولى، ويدعوا في غيرها وعزاه ابن يونس للنوادر، وندب اسرار الدعاء ويندب ان تقف أيها المصلي (بمنكب) الميت (الانثى) أو الخنثى (و) يندب في حقك أيها المصلي أن تقف (وسط الرجل) الميت الذكر (فقف) عند وسطه من غير ملاصقة، بل يسن أن يكون بينهما فرجة قدر شبر، وقيل قدر ذراع (و) اجعل أيها المصلي (رأس) الشخص (الميت) بسكون الياء للوزن يكون رأس الميت (يمناك اجعل) أيها الإمام إلا في الروضة الشريفة، فتجعل رأسه على يسارك، تجاه رأس النبي ﷺ، والا لزمه قلة الأدب. «فرعان»: الاول تردد بعض العلماء هل شرعت صلاة الجنازة بمكة أو بالمدينة، وظاهر بعض الأحاديث انها شرعت بالمدينة، وبه جزم المدابني في حاشيته على الخطيب، ونصه: وشرعت صلاة الجنازة بالمدينة لا بمكة، وكان ذلك في السنة الأولى من الهجرة، (الثاني) لوحى ميت بكرامة ولي، ثم مات، وجب غسله وتجهيزه أيضا، وما يلحق بذلك قلت هو ظاهر، لأن الحكم يتكرر بتكرار مقتضيه، لكن ينبغي حمله على الحياة المتعارفة، لا مجرد نطق وهو في نعشه أو قبره مثلا، ويحصل لمن حضر الجنازة حتى صلى عليها قيراط، ومن شهدا حتى دفنت فله

قبراطان من الأجر، كل قبراط مثل أحد، قال ناظم المقدمات:

- ☆ ويحصل الأجر على الصلاة لكل من صلى على الأموات
- ☆ وقدره قد جاء في القشيل كأحد يروى عن الرسول
- ☆ وفي حضور الدفن مثل ذلك يختص من يوريه هنالك

ويحصل له هذا الأجر وإن لم يشيعه إلا لصلة الحي كما قد قيل:

- ☆ من شيع الميت لا للأجر بل لصلة الحي له الأجر حصل
- ☆ بل ذكروا أن له أجرين عزاء عن طبع البدرين

ولما فرغ من الصلاة شرع يتكلم على الدفن فقال: (ودفنه) أي أقل الضرع التي يدفن فيه (أفنه) أي أقل ما يجزء منه (أن ينعا) القبر (رائحة) أي خروجها (وحفظ) أي حرس (ميت وضعاً) في القبر يحرسه من السباع ونحوها، وندب عدم عمقه، لأن خير الأرض أعلاها، وشهد أظهاً لأن أعلى الأرض محل الذكر والطاعات، فيحصل للميت بالقرب منه بركة ذلك، وأحد أفضل من الشق في أرض صلبة لا يخاف تهليلها، وإلا فالشق أفضل، قال ناظم المقدمات:

- ☆ وكونه لحدا هو الصواب إن لم تكن حيلة القرب

ومن سنن القبر أن لا يكون ضيقاً جداً وأن لا يكون شقاً كما قيل:

- ☆ وسنة القبر فلا يضيّق ولا يشقّ لا ولا يعسّق

والقبر حبس على الميت بمجرد وضعه فيه، لا يتصرف فيه بغير إذن، ويجب وضع الميت فيه على الشق الأيمن مقبلاً للقبلة، وقول واضعه: «بسم الله وعلى ملة رسول الله، اللهم تقه بأحسن قول»، ونحو ذلك، وجعل يده اليمنى على جده، ويسند رأسه ورجلاه بشيء من التراب. وقد حوّل تدويرك بالحضرة، كتتكيس رجله موضع رأسه، أو غير مقبل، أو على ظهره، قد يتدورك قبل تسوية التراب، فإن سوى عليه التراب فات التدارك، كترك الغسل والصلاة عليه، فإنه بتدريك يخرج لحدا من القبر، ولو سوى عليه التراب إذا لم يتغير، والا بان مضي زمن يظن به تغييره، صلى على الصراط في به، ولو بعد سنين، وهذا ظاهر إذا غسل، والأفقيه نظر لما تقدم للمصنف، ثم الصلاة لامة لتصل. ويجب بما تقدم بأن معنى التلازم في الطلب ابتداء، فإن تعدد احدهما وجب الآخر، كما في حديث الشريف: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) وإذا وضع الميت في القبر (يخثوا) أي يأخذ الله في الميت

(القرى) أي الجالس قريبا بحثوا له (ترابا) يأخذه بيديه معا إذا وضع الميت (فيه) أي في القبر بحثوا له ثلاث حثوات يقول عند الأولى: (منها خلقناكم) وفي الثانية: (وفيها نعيدكم) وفي الثالثة: (ومن هنا نخرجكم تارة أخرى) كما ورد في الخبر (و) ندب في حقك أيها الجار إذا مات الميت أن تهبأ (للطعام) أي ما تيسر عندك (اصنع) أي الطعام وارسله (أهله) لكونهم حل بهم ما يشغلهم، ما لم يجتمعوا لنياحة برفع صوت، وإلا حرم إرسال الطعام لهم لأنهم عصاة، وأما جمع الناس على طعام بيت الميت فبدعة مكروهة لم ينقل فيها شيء، وليس ذلك موضع ولائم، وأما عقر لجهنم وذبحهما على القبر فن أمر الجاهلية، مخالف لقوله ﷺ: (لا عقر في الإسلام) قال العلماء: الذبح على القبر كذاك، وأما ما يدبحه الإنسان في بيته ويطعمه للفقراء صدقة على الميت فلا بأس به، إذا لم يقصد به رياء ولا سمعة ولا مفاخرة، ولم يجمع عليه الناس، وفي المدخل وليحذر من هذه البدعة وهي حمل الحيز والشاة، فإذا أتوا على القبر دبحوا ما أتوا به بعد الدفن ورفقوه مع الحيز، ويقع بسبب ذلك مزاحمة وحراب، ويأخذ ذلك من لا يستحقه، ويحرمه المستحق في الغالب، وذلك مخالف للسنة، لأن ذلك من فعل الجاهلية، ولما فيه من الرياء والسمعة والمباهاة والفخر، لأن السنة في أفعال القرب الأسرار بها دون الجهر، فهو أسلم، ولو تصدق بذلك في البيت سرا لكان عملا صالحا، لو سلم من البدعة، لأن الخير كله في الاتباع، والشر كله في الابتداع، (ويحرم) على الحي (الصجراخ) أي البكاء برفع الصوت (و) كذا يحرم على الحي (النجيب) أي النياحة اتفاقا، قال ابن حبيب: لا تجوز النياحة في الإسلام وهي من بقايا عمل الجاهلية، فينبغي للإمام أن ينهى عنها، ويضرب من يفعلها، وكذلك فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ضرب نائحة بالدرة حتى مال خمارها، وانكشف شعرها، قيل له في ذلك، قال: «الله يأمر بالصبر، وهي تنهى عنه، وتأخذ الدراهم على عبراتها»، قال بعض العلماء: البكاء على ثلاثة أقسام، جائز اتفاقا، وهو البكاء بالدموع من غير صوت، وهو جائز قبل الموت وبعده، وبكاء بالدموع والصوت على جهة التفجع وفراق الأحبة، فهو جائز قبله، ومنع بعده، والثالث ممنوع اتفاقا، وهو الصراخ والنياحة، ولا يعذب الميت ببكاء ممنوع شرعا، ان لم يوص به، وأما إن أوصى به فيعذب عليه كقول طرفة:

إذا مت فأنعتى بما أنا أهله ☆ وشقى على الحبيب يا ابنة معبد

ويكون كما قال القائل:

تمنى ابتأى ان يعيش أبوها ☆ وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر

فقومنا وقولا بالذي تعلمانه ☆ ولا تحدشا وجهها ولا تحلقا شعر

إلى الحول ثم اسمى السلام عليكما ☆ ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

قال ناظم المقدمة:

ومحرم الصراخ والنياحه ☆ والضرب للحد كذا جراحه

قد علمت ان الصراخ والنحيب حرام اما (الصبر) فهو (فرض) يثاب عليه أى على التصبر على المصيبة وخصوصا عند مصيبة الموت لما ورد في الحديث : (من قال عند المصيبة إنا لله وإنا إليه راجعون ، عوضه الله خيرا منها) وكلما تذكر المصيبة وقال ذلك ، حصل له ثواب مثل ما حصل له أولا ، قال ناظم المقدمة:

والصبر أولى وإليه يرجع ☆ فابدأ به فهو إليك أنفع

(و) اما (العزا) لأهل الميت وهو الحمل على الصبر بوعد الأجر والدعاء للميت والمصاب فهو (محبوب) أى حسن الاخشية الفتنة والصبي والغير المميز فلا ، والافضل كونها بعد الدفن ، وفي بيت المصاب إذا كان مسلما ، فلا يعزى المسلم بقريبه الكافر ، كما هو قول مالك ، واختار ابن رشد تعزية المسلم بأبيه الكافر ، مخالفا لمالك ، انظر المواق ، وتكون التعزية بعد الدفن في بيت المصاب ، واما كونها عند القبر بعد تسوية التراب كما هو الشائع الآن ، مخالف للأفضل ، وامدها ثلاثة أيام ، ولا تعزية بعدها الا أن يكون غائبا ، ولفظها : « عظم الله أجرك وأحسن عزاءك ، وغفر لميتك » وليس في ألفاظ التعزية حد معين ، ويعزى ولي الميت سواء كان الميت صغيرا أو كبيرا ، حرا أو عبدا ، رجلا أو امرأة ، ولما مات العباس رضي الله تعالى عنه عظم مصابه على ولده سيدنا عبد الله لأنه عم سيدنا رسول الله ﷺ ، وكان أشجع الناس وأعلمهم وأكرمهم ، واحجم الناس عن تعزيتة ، فجاء أعرابي بعد شهر فسئل عنه فقيل له ما تريد ؟ فقال : أعزيه ، فقام معه على أن يفتح له ، فلما رآه قال السلام عليك يا أبا الفضل فرد عليه فانشد :

أصبر تكن بك صابرين إنما ☆ صبر الرعية عند صبر الرأس

فخير من العباس صبرك بعده ☆ والله خير منك للعباس

فلما استوعب شعره ، سرى عنه عظيم ما كان به والله در القائل :

جاورت عدوا وجاور ربه ☆ شتان ما بين جواره وجواري

فخي ثواب الله من كل نكبة ☆ وحسي بقاء الله من كل هالك

يؤن ما لى من الوجد اني ☆ اجاوره في قبره اليوم أو غد

«فائسة»: زيارة القبور جائزة بلا حد في أصل النذب، فلا ينافي التأكيد في الأوقات التي ورد الأمر فيها، بخصوصها كيوم الجمعة، فقد ورد عنه ﷺ: (من زار والديه كل يوم جمعة غفر له وكتب باراً) وعن بعضهم أن الموتى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة، ويوما قبله ويوما بعده، وعن بعضهم عشية الخميس، ويوم الجمعة، ويوم السبت إلى طلوع الشمس، قال القرطبي ولذلك يستحب زيارة القبور ليلة الجمعة، ويومها، وبكرة السبت، فيما ذكره العلماء، لكن ذكر في البيان قد جاء ان الأرواح بأفنية القبور، وانها تطلع برؤيتها، وان أكثر اطلاعها يوم الخميس والجمعة وليلة السبت، وفي القرطبي أيضا انه ﷺ قال: (من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجره للأنوات أعطي من الأجر بعدد الأنوات) انتهى. ومن البدع المنهى عنها إيقاد شمعة أو سراج على الميت قبل دفنه، نص عليه في المدخل، وكذا من البدع التهليل عند حمله والتوجه به إلى القبر، كما في المعيار وكذا اجتماع نساء للبكاء، وان سرا، كما في المختصر، وقد أمر النبي ﷺ بحشا التراب في وجوههن لنياحتهن في موت جعفر، كما في الصحيح ولا يصنع لهن طعام كما في القرطبي، في التذكرة بل لا يمكن من الاجتماع أصلاً، إذ الغالب انهن انما يجتمعن على الغيبة، والقيمة، والكذب، والنياحة، وكذا خروجهن للمقابر، والخلاف المذكور في ذلك عند الفقهاء انما هو في نساء زمانهم، ومعاذ الله ان يقول احد أو من له مروءة أو غيره في الدين بجوازه لنساء هذا الزمان، نقله الخطاب عن المدخل، وفي سراج المريدين وانه يجب اليوم وقبل اليوم منعهن من المساجد، فكيف من القبور، ولذا قال القائل:

زيارة النساء للقبور مع ☆ قصد التبرك بها الخلف وقع
تجاوز مطلقاً على ما يعلم ☆ في الشرع من ستر وقيل تحرم
وقيل بل للمتجالة فقط ☆ تجاوز والمنع بغيرها ارتبط
وفي الميسر الذي تأخرا ☆ منها هو الحق انظر الميسر

وكذا وقد القنديل على القبر دائماً، أو في زمن بعينه، والتمسح به عند الزيارة، وحمل ترابه للتبرك، كما قيل:

حمل تراب الميت للتبرك ☆ أمر حرام عند عنه وارك

وكذا الادهان بالزيت والماء الذي يكون هناك، نص عليه زروق في شرح الرسالة، وعمدة المريـد وغيرهما، ونحوه في المدخل، لكن في المعيار من جواب لأحمد بن تابوك، ان حمل التراب بقصد التبرك جائز، قال وما زال الناس يحملونه من قبر حمزة كما قيل:

حمل تراب القبر للتبرك ☆ الاقضي أجازه لا ترك

وكذا نقش مئاثير الميت على القبر، أو على جداره، كما في المختصر، وقد ورد في النهي عن ذلك آثار صححها الحاكم، ولم يكن ذلك من عمل السلف، وأيضا فيه مفسدة، وهو ان بعض الناس يريدون بذلك الشهرة لأوليائهم، ليسرع الناس إلى زيارتهم، قال في المدخل: وهذا النوع كثيرا ما يقع من بعض الجهلة بدينهم أو الفسقة، لكن قال ابن العربي في العارضة: ان النهي الوارد في ذلك لما لم يكن من طريق صحيحة، تسامح الناس فيه ولا فائدة فيه إلا التعليم القبر، وانظره مع تصحيح الحاكم اهـ. وأما البناء حول القبر فإن كان في أرض مملوكة للباني فاما أن يكون يسير للتميز، كالحائط الصغير الذي يستر به الانسان قبور أهله، أو أوليائه، فهو جائز باتفاق، أو يكون كثيرا كبيت، أو قبة، أو مدرسة، فان قصد المباهة فهو حرام، ولا اعلم فيه خلافا، وان لم يقصدها فقال ابن القصار هو جائز، وظاهر النعمي انه ممنوع، وظاهر كلام المازري، وصاحب المدخل، انه مكروه، وهو الذي يقتضيه كلام ابن رشد، حيث افق بأن لا يهدم، وحكم الأرض المملوكة لغير الباني حكم المملوكة له، إذا أذن ربها، وكذا حكم الأرض للدفن فالجدار الصغير إذا كان للتميز جائز، نص عليه غير واحد كإبن رشد قائلا: هو ما يمكن دخوله من كل ناحية من غير افتقار إلى باب. وظاهر التوضيح والفاكهاني، انه لا يجوز، والبناء الكثير كالبيت، والمدرسة، والجدار الكبير لا يجوز اتفاقا، والمرصدة لدن موتى المسلمين، كالوقوف، لذلك، قال: ولا أعلم أحدا من المالكية اباح البناء حول القبر في مقابر المسلمين، كان الميت صالحا، أو عالما، أو شريفا، أو سلطانا، أو غير ذلك، وإذا جاز عند ابن القصار ومن تبعه، بناء البيت على مطلق القبور في الأرض المملوكة وفي المباحة ان لم يضر بأحد، بشرط ان لا تقصد المباهة فيها، وكان البناء بقصد تعظيم من يعظم شرعا جاز، قال الشيخ سيدي عبد القادر الفاسي رضي الله عنه، بحجبا من سأله عن البناء على ضريح مولانا عبد السلام بن مشيش، لم يزل الناس يبنون على مقابر الصالحين، وأئمة الإسلام شرقا وغربا، كما هو معلوم وفي ذلك تعظيم حرمان الله واجتلاب مصلحة عبيد الله، لانتفاعهم بزيارة أوليائه، ودفع مفسدة المشي والحفر وغير ذلك، والحفاظة على تعيين قبورهم وعدم اندراسها، ولو وقعت الحفاظة من الامم المتقدمة على قبور الانبياء، لم تدرس، بل اندرس أيضا كثير من قبور الأنبياء والأولياء لعدم الاهتمام بهم وقلة الاعتناء بأمرهم، ومن البدع المحرمة اتفاقا، البناء الذي يفعل في هذه البلاد، وينسب بأنه إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني رضي الله عنه، وما في ذلك البناء أحد، بل ربما وجد الجاهل من العوام حجرا مشقوقا كشق حافر الفرس، فيقول: هذا أثر فرس الشيخ، فيبني عليه بناء بتحنين الشيطان له ذلك، ويجتمعون عليه بالرقص واللعب، وينذرون له انذارا، وصدقات، هذا هو المنكر بعينه، بل هذه صفة الاصنام التي كانت تعبد من دون الله، فيجب على من تسمع كلمته ان ينهي عنها، ويبالغ في النهي، لأنها من تسويل الشيطان وتلبسه على المسلمين، اعادنا الله من ذلك بجاه الانبياء والملائكة ءامين. ولما انهي الكلام على الصلاة اتبعها بكتاب الزكاة لقرنها بها في كتاب الله تعالى فقال:

باب زكاة الماشية والحرث

والعين ومصرفها وزكاة الفطر

(أوجب) أي أفرض بالكتاب، والسنة، والإجماع، فمن جحد وجوبها كفر، ومن أقر بوجوبها وامتنع من إخراجها أخذت منه كرها، وتجزيه وإن بقتال، ولذلك قال المصنف أوجب (زكاة) والمراد بالزكاة المعنى المصدري وهو الإخراج، لا المعنى الاسمي، إذ لا تكليف إلا بفعل، والزكاة لغة وهي: النمو والزيادة في الخير يقال زكى المال إذا زاد، وزكى الزرع إذا أنمى وطاب، وشرعا: «إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص» وتجب الزكاة (في نصاب) والنصاب لغة الأصل وشرعا، القدر الذي إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة وسمى نصابا أخذاه من النصب، لانه كعلامة نصبت على وجوب الزكاة، أو لأن للفقراء فيه نصيبا و (النم) واحد الانعام، وهي المال الراعية فيصدق بالابل، والبقر، والغنم، سمي ما ذكر نعما لكثرة نعم الله فيه على خلقه، والنم اسم جمع، لا إسم جنس، لانه لا واحد له من لفظه، بل معناه. وتجب زكاة النم (ب) كمال (الحول) أي السنة فإن لم يكمل الحول فلا زكاة، وأما جواز إخراجها قبل بشهر في عين وماشية فرخصة، لان ما قارب الشيء يعطى حكمه (و) تجب الزكاة بسبب (الملك الحر) فان لم يكمل الملك كمال العبد، ومن فيه بقية رق، كمال المكاتب والمدين فلا زكاة، لأن كلا منهما وإن كان يملك لكن ملكه غير تام، لأن تصرفه مردود، وإن يكون النم لـ (مسلم) احترازا من الكافر فلا تجب عليه الزكاة، وهذا مبني على أن الكافر غير مخاطب بفروع الشريعة، وأما على أنهم مخاطبون بها فتجب عليهم، لكن لا تصح منهم إلا بالإسلام، ويمكن أن يحمل كلام المصنف على وجوب الطلب، أي أننا لا نطلب منهم إخراجها. «فائدة»: فرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر، ولما تكلم على وجوب زكاة النم إجمالا، شرع في الكلام على كل نوع منها مفصلا فقال يجب (في كل خمس من جمال) أي من إبل تجب عليها (جذعة) من الغنم وبدأ المصنف بزكاة الابل لشرفها وكما فعل البخاري، والمزرع يشمل الذكر والانثى، فيجزء إعطاء الجذع عن الخمس من الابل، واشترط ابن القصار الانثى (شاة) بدل من جذعه فإذا وصلت الابل عشرة يعطى شاتين، وخمسة عشر ثلاث شياه، وعشرين أربع شياه، (إلى) أن تصل الابل عند المالك (عشرين بعد الاربعة) أي بعد أربعة وعشرين فإذا زادت على ذلك، فانه يتغير الحكم، كما قال (خمس وعشرون) من الابل إذا وصلتها فقها (مخاض) أي بنت مخاض، وسميت بذلك لان الحمل مخض في بطن امها، لان الابل تحمل سنة وتربى سنة، فإن لم تكن بنت مخاض أو كانت غير سليمة فإن لبون، ذكر إن كان عند المالك وإلا كلف بنت المخاض، فحكم عدمها حكم

وجودها، (و) اما بنت (اللبون) تكون أو تجب (لسته) من الابل (مع) زيادة (الثلاثين) من الابل ولا يجزء عنها حق ولو لم توجد أو وجدت معيبة، ولما اخذنا لحقه عن بنت اللبون فتجزء، والفرق بين ابن اللبون يجزء عن بنت المخاض، والحق لا يجزء عن بنت اللبون، لان ابن اللبون يمتنع من صغار السباع، ويرد الماء، ويرعى الشجر، فقايلت هذه الفضيلة الانوثة التي في بنت المخاض، والحق ليس فيه ما يزيد عن بنت اللبون، فليس فيه ما يعادل فضيلة الانوثة التي فيها، (تكون) أي تعطى بنت اللبون عن الستة والثلاثين، وسميت بذلك لأن أمها ولدت عليها، أو صارت ذات لبن جديد، ووجب (في الاربعين بعد ست) أي وجب في ستة وأربعين من الابل (حقه) بكسر الحاء أي المستحقة للحمل عليها وطروق الفحل لها (احدى وستون) من الابل فالواجب عليها (لبونتان) فما زاد وأما (احدى وتسعون) (ف) لللازم لها (حقتان) فما زاد عليها (للتسع) أي إلى وصول التسع (والعشرين) من الابل (من بعد) كمال (المائة) من الابل (و) اما (بعدها) أي ان زادت الابل عن المائة والتسعة والعشرين (ف) (غير) أي احكم بتغيير وانتقال (فروض) أي فرائض (الزكاة) فتجب بعد التغيير على المالك (لبونة) أي تجب عليه بنت لبون (لكل) أي على كل (أربعينا) من الابل (و) تلزمه (حقه تعطى) أي تدفع لمستحقها (على) أي عن (خمسينا) من الابل ففي مائة وثلاثين، حقة وبنتا لبون، فإن زادت عشرة وصارت مائة وأربعين، ففيها حقتان وبنت لبون، فإن زادت عشرة وصارت مائة وخسين، ففيها ثلاث حقق، وفي مائة وستين، أربع بنات لبون، وفي مائة وسبعين، ثلاث بنات لبون وحقة، وفي مائة وثمانين بنتا لبون وحقتان، وفي مائة وتسعين، ثلاث حقق وبنت لبون، وفي مائتين، خير الساهى في اخذ ربع حقق، أو خمس بنات لبون، وفي مائتين وعشرين، حقة وأربع بنات لبون وهكذا، ولما ذكر القدر المأخوذ في النصاب شرع يتكلم في بيان سنه فقال: (سن) بنت (المخاض) التي تجزى في الزكاة (سنة) ودخلت في الثانية، ولما قبل تمام السنة فسمى حوارا، ولا يأخذها الساعي عن بنت المخاض مع زيادة ثمن من المالك، ولا يأخذ الساعي ما هو فوق الواجب، ويدفع ثمننا للمالك قاله ابن القاسم وأشهب، فان وقع ذلك ونزل اجزاً مع الكراهة، وقال المصنف ان سن المخاض سنة (ثم ادرج) أي أذهب على هذا المنوال في بقية الاستان المرتبة ادرج عليها (عاما فعاما) أي عاما بعد عام، فعلى هذا الترتيب تكون بنت اللبون ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة، والحقه ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة، والجذعة ما أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة، (و) اما (الرموز) أي الرموز التي تدفع وتجزء في الزكاة يجمعها قولك (ملحج) فالميم للمخاض، وقد علمت ان سنه سنة، واللام للبون، وقد علمت ان سنه سنتان ودخل في الثالثة، والحاء للحقة، وقد علمت ان سنه ثلاث سنين ودخل في الرابعة، والجيم للجذعة، وقد علمت ان سنه

أربع سنين ودخل في الخامسة. « تنبيه » : نظم الونشريسي أسنان الابل على ما عند الجوهرى في بيتين فقال :

حوار فصيل ونجل مخاض ☆ ونجل لبون وحق جذع

ثنى رباع وبعده سديس ☆ وزد بلازلا مخلفا تتبع

وليس بعد العشرة إسم ولكن يقال مخلف عام ومخلف عامين ، ثم لا يزال كذلك حتى يهرم ويسمى عودا ، انظر زهر الاكام لأبي علي اليوسي عند قولهم في المثل اللحم من فصيل (ثم) ثنى بعد فراغه من الكلام على الابل بزكاة البقر فقال : (الثلاثون) من البقر هي (نصاب) مقدر محدود (للبقر) والبقر مأخوذ من البقر ، وهو الشق ، لانه يشق الارض بحوافره ، وهو إسم جنس واحد ، بقرة تقع على الذكر والانثى ، لأن تاءه للوحدة لا للتانيث ، فإذا بلغ البقر ثلاثين وجبت (فيها) أي في الثلاثين عجل (تبيع) وسمى تبيعا لأنه يتبع أمه في الحلاء ، ولأن قرنيه يتبعان اذنيه ، (ابن عامين) أي أو في سنتين ودخل في الثالثة (ذكر) والانثى افضل ويجبر الساعي على قبولها ، ولا يجبر المالك على إعطائها ، ثم إذا زاد البقر حتى وصل أربعين ففيها (مسنة) ولا تكون إلا أنثى ، فإن فقدت أجبر ربها على الاتيان بها ، إلا أن يعطى أفضل منها ، والمسنة واجبة في كل (أربعين) من البقر (قد بلغت) المسنة (ثلاثة) أي أوقتها (سنين) أي من السنين ودخلت في الرابعة ، وهكذا إلى تسع وخسين ، وفي الستين تبيعان ، وفي السبعين مسنة وتبيع ، وفي الثمانين مستتان ، وفي التسعين ثلاث اتبعة ، وفي مائة مسنة وتبيعان ، وفي مائة وعشرة مستتان وتبيع ، وفي مائة وعشرين خير الساعي في اخذ ثلاث مسنة ، أو أربعة اتبعة ، وأما الغنم فلا زكاة فيها حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت فقل (في الأربعين الضان) أي الغنم وهي ضد المعز في الأربعين منها (شاة) جذعة أو جذع ذو سنة ولو معزا هي (تزكية) تزكى نفسها وتزكى الجميع (تعطى) الشاة الجذع أو الجذعة (إلى) أن تصل الغنم (عشرين من بعد المئيه) بإدخال الغاية ومعناه ان الشاة تؤخذ من الأربعين ، ويستمر أخذها إلى مائة وعشرين ، بإدخال الغاية ، فالوقص ثمانون . (و) إذا زادت (بعدها) أي بعد المائة والعشرين شاة ففيها (شاتان جذعتان) أو جذعان ولا زال يعطى شاتين من المائة والواحد والعشرين (للميتين) أي إلى تمام المئتين (ثم) بعد المائتين فالإزم للمزكي (ثلاث) من الشياه (ان) كانت (نمت) أي زادت (عن دين) أي عن المائتين فان زادت عنها بواحدة ففيها ثلاث من الشياه كذلك ، إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين وبعدها (فاربعة) من الشياه (تعطى) أي يعطى المالك زكاة (على أربع مائة) من الغنم يعطى (عن كل مائة فـ) الإزم فيها (شاة تزكية) في كل مائة شاة ولا زكاة في الاوقاص ، وهي ما بين الفرضين من كل الانعام . (وضم) في الابل (بنحت) والبخة ابل ضخمة مائلة للقصر لها سنامان ، احدها خلف الآخر ، وتضم البخت (لـ) الابل (العراب) بكسر العين فإذا اجتمع من الصنفين خمسة ، ففيها شاة ، وهكذا ،

(و) ضم (المعز للضان) في الزكاة (و) ضم (الجموس) في الزكاة (للبقر) العراب (تحز) أي تنضم في الزكاة خمسة عشر من كل منهما ، وأما ضمت البخت للعراب لأنها صنفان مندرجان تحت نوع الأبل ، وكذلك الضان والمعز مندرجان تحت نوع الغنم ، وكذلك الجاموس صنف من البقر ، وخير الساعي حيث وجبت واحدة في الصنفين وتساويا ، والا فمن الأكثر ، وإن وجبت اثنتان ، فهما إن تساويا . « فائدة » : يندب للجأى الزكاة أن يكون خروجه في أول الصيف ، لاجتماع المواشي ، إذ ذاك على المياه ، وذلك أيام طلوع الثريا بالفجر ، واختلف في تولية الإمام لذلك الجأى ، فقليل بوجوبه ، وقيل بعدم وجوبه ، وعلى كل إذا ولاه وجب خروجه ، فلا يلزم رب الماشية سوق صدقته إليه ، بل هو يأتها ، ويخرج الساعي لها كل عام ولو في جذب ، لأن الضيق على الفقراء أشد ، فيحمل لهم ما يستغنون به ، خلافا لأشهب القائل : أنه لا يخرج سنة الجذب ، وعليه فهل تسقط الزكاة عن أربابها في ذلك العام ، أو لا تسقط ويحاسب بها أربابها في العام الثاني قولان ، وعلى المعتمد من خروجه عام الجذب ، فيقبل من أرباب المواشي ولو العجفاء . ولما فرغ من الكلام على زكاة الماشية انتقل يتكلم على زكاة الحرث فقال أما (قدر) أي مقدار (نصاب القرو) ومقدار نصاب (الحبوب) كالقطن السبعة والقمح والشعير والسلت والعلس والذرة والدخن والارز ، كما سيأتي ومقدار النصاب فيهما (خمسة أوسق) جمع وسق ، بفتح الواو وسكون المهملة والفتح أفصح من الكسر ، لوسق لغة الجمع ، قال تعالى : (والليل وما وسق) أي ضم وجمع ، واصطلاحاً : ستون صاعا بصاع النبي ﷺ ، والصاع أربعة أمداد كما قد قيل :

الوسق ستون بصاع المصطفى ☆ والصاع أربعة أمداد وفا

والمد رطل وثلاث فالحصة أوسق ، ألف وستائة رطل ، ولا تجب الزكاة في الحبوب والثمار الا (بشرط) أي اشترط (الطيب) فإذا طاب واستغنى عن الماء ببلوغه إلى حد الأكل ، وجبت فيه الزكاة ، فإذا زهى النخل وطاب الكرم ، وحل بيعه ، وافرك الزرع واستغنى عن الماء ، واسود الزيتون أو قارب الاسوداد ، وجبت فيه الزكاة ، وبحسب ما تصدق به بعد طيبه ، وإن لم ينو به الزكاة فيحسبه ، ويخرج عنه ، وأما ما كان قبل الطيب فلا يحسبه ، وتسقط عنه زكاته ، وكذا لا يحسب أكل الدابة في حال درسها ، ولا يلزمه تكمها لأنه يضرها ، وأما أكل الدابة في غير درسها فيحسب ، وكذا ما يأخذه الحصاد ، وكذا اللقاط الذي مع الحصاد ، أي : الصغير الذي يلقط السنبيل من الأرض بنفسه ، مما لا يتساح فيه لغيره ، فيحسبه رب الزرع ويخرج عنه ، لأن رب الزرع ما تساح للصبي في ذلك اللقط إلا لكون وليه يحصد عنده ، بخلاف ما تركه ربه ، فلا يحسبه رب الزرع . « فائدة » : اعلم أن شرط وجوب الزكاة في الحبوب والثمار أن تكون ذلك الجبل أولى به ، بل كل من أخذه فهو له ، ما لم تكن بأرض العدو ، كما في الغنائم ، قاله النفراوي .

والنصاب (باردب) أي كيل (مصر) يحتمل مصر العتيقة، وهي التي فيها جامع عمرو، ويحتمل القاهرة، وهي التي فيها الأزهر، سميت بالقاهرة لأنها وضعت عند طلوع نجمة تسمى بالقاهرة، (أربع) من الارداب (و) مع الارداب الاربعة (وبية) مكيال (و) أما النصاب (ب) الكيل (الرشيدى فخذ) أيها الطالب منى (تقريبه) أي ايضاحه وبيانه فانه بالكيل الرشيدى (ثلاثة) من الارداب (مع) زيادة (ثمن اردب) من ارادب الرشيدى (وضح) أي ظهر وفسرها المصنف بقوله (أي مائة من بعد خمسين قدح) بالقدح الذي كانوا يكيلون به وقد حرر النصاب في زمن سيدي عبد الله النوفى، فوجد ست ارادب ونصف اردب ونصف وبية، بالكيل المصري، قال الزرقاني: وفي زمننا سنت اثني وأربعين بعد الالف وقبله بيسير إلى سنة تسع وثمانين بعد الالف، حرر النصاب، فوجد أربعة ارادب ووبية، بكيل مصر لكبر الكيل، الان وفي زمن المنوفى كان صغيرا. انتهى. كلام الزرقاني، وقد حرره العلامة الطحاوي، سنة خمس وستين ومائة بعد الالف، فوجده أربعة أرادب ووبية، كما قال المصنف وكما كان في زمن الزرقاني، واستمر على ذلك إلى زمننا هذا كما قال بعضهم، لأن المكيال لم يزد ولم ينقص عن المدة المذكورة، وأما النصاب وزنا، فهو ألف رطل وستائة رطل، بالرطل البغدادي، والرطل مائة وثمانية وعشرون درهما مكياً كل درهم خمسون وخمسا حبة من متوسط الشعير، والحبوب التي تجب فيها الزكاة (يجمعها) أي يضمها (عشرون صنفا) من أصناف الحبوب (فاعدد) أي أحسب أصناف الحبوب العشرين وهي (سبع القطاني) بكسر القاف وفتحها، جمع قطنية، بتثنية القاف، جمع بتخفيف الياء وتشديدها، وأصلهما من قطن بالمكان إذا قام به، لأنها تجمع في غلاف واحد، والقطاني تعد (مثل صنف) من أصناف الحبوب (واحد) والمعنى ان القطاني السبعة إذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق، زكاه، ويخرج من كل على حسبه، والقطاني منها (بسيلة) بالياء وبدونها لحن من العوام، أو هو بوزن فعلية ومنها (جلبان) بضم الجيم وسكون اللام وفتح الباء مشددة ومنها (فول) أبيض أو أسود ومنها (عدس) بفتح العين كما في القرءان واسكان الدال من لحن العوام (و) منها (حمص) بكسر الحاء والميم المشددة ويصح فتح الميم (و) منها (لوبيا) واللبيا بالقصر والمد (و) منها (ترمس) بضم التاء والميم بوزن بندق وهذه السبعة تركز زكاة الصنف الواحد. ولما فرغ من السبعة التي ينضم بعضها إلى بعض شرع يتكلم على ثلاثة يضم بعضها إلى بعض في الزكاة أيضا فقال: (للقمح) أي البر (والسلت) بضم السين وسكون اللام هو حب بين القمح والشعير لا قشر له، ويعرف عند المغاربة بشعير النبي ﷺ، (الشعير) بفتح الشين وكسرها (يجمع) أي يضم بعض هذه الثلاثة لبعض في الزكاة، وكذا في البيع، فلا يجوز بيع مد قمح بمدين من شعير، لأنها أنواع للجنس واحد على المنصوص، والقاعدة ان أنواع الجنس

الواحد يضم بعضها إلى بعض باتفاق ، وأما الاجتناس فلا يضم بعضها إلى بعض ، والمعتبر في الحكم على الشئتين ، والأشياء بأنها نوعان لجنس واحد ، فيضم بعضها إلى بعض لاستواء منفعهما أو تقاربها ، وإن لم يتأكد التقارب كالقمح والشعير ، فإن لم تستو المنفعة أو تقاربها ، فهما جنسان لا يضم أحدهما إلى الآخر . « فائدة » : قال الإمام أبو العباس سيدي أحمد الونشريسي في المعيار ما نصه : وقد استفدت من خط المحدث الحافظ الخطيب أبي عبد الله بن رشد رحمه الله تعالى ، أن الشيخ محمد بن عبد المالك قاضي مراکش ، كان يقول : الشعير الذي هو مع القمح جنس واحد ، إنما هو ما قارب القمح الدقيق ، كشعير الحجاز ، وبعض البلاد ، وأما المتباعد فلا ، وهو تنبيه حسن لو قيل به ، ويضم القمح والشعير والسلت على المشهور ، خلافا لعبد الحميد الصانع ومن قال بقوله ، كما قد قيل :

عبد الحميد خالف الإماما ☆ لدى ثلاث هاهنا نظاما
جنسية القمح مع الشعير ☆ تسمية البيض بلا نكير
خيار مجلس كذا وقد خلف ☆ بالمشي لا يفق بقول من سلف

أي بقول مالك ومن وافقه في هذه المسائل الثلاث اهـ . وعمل ضم هذه الثلاثة بعضها لبعض (أن كان كل) أي كل واحد منها يبذر (قبل حصد) للآخر (يزرع) أي يبذر في الأرض ولو زرعت في بلدان ، حيث زرع أحدها قبل وجوب زكاة الآخر ، وبقي من الأول إلى وجوبها في الثاني ما يكمل به النصاب مع الثاني ، وإن زرع الثالث بعد حصاد أول ، وقبل حصاد ثان ، وزرع ذلك الثاني قبل حصاد الأول ، ضم الوسط للطرفين على سبيل البدلية ، إذا كان فيه مع كل منهما نصاب ، مثل أن يكون فيه ثلاثة أوسق ، وفي كل منهما وسقان ، ولم يخرج زكاة الأولين حتى حصل الثالث ، فيزكى الجميع زكاة واحدة ، ولا يضم للأول أو الثالث بعد حصاد الأول الوسط مع كل منهما على البدلية نصاب ، مثل أن يكون في كل وسقان ، وزرع الثالث بعد حصاد الأول ، ولو كان في الوسط مع أحد الطرفين فقد نصاب ، كما لو كان في الوسط اثنين ، والأول ثلاثة ، والثالث اثنين أو العكس فإنه يضم له ما يكمله نصابا ، ولا زكاة في الآخر قاله ابن عرفة « تنبيه » : إذا اشترك اثنان أو جماعة في زرع خرج كل واحد نصاب وجبت عليهم الزكاة ، وأما لو خرج لكل واحد أقل من النصاب فلا تجب عليهم ، حينئذ ، ولو كان مجموع الزرع نصابا ، إلا إذا كان عنده زرع آخر يضم له ويكمل به النصاب ، قاله الصعدي . ولما فرغ مما يضم في الزكاة من الحبوب شرع يتكلم على الاصناف التي لا يضم بعضها لبعض فقال : (وستة) من الحبوب (أصنافها) أي أنواعها (منفردة) فلا يضم بعضها لبعض بل (نصاب) أي زكاة (كل واحد) من هذه الاصناف (على حدة) أي بانقراده فإذا بلغ كل صنف منها النصاب ، زكى وإلا فلا يضم لغيره ، لتباين مقاصدها واختلاف

صورها في الحلقة، الاول منها (دخن) بضم الدال المهملة وسكون الحاء وتحت أنواع (و) من الاصناف التي لا يضم بعضها لبعض (أرز) وفيه ست لغات، الاولى بضم الهمزة وسكون الراء وتخفيف الزاي، بوزن قفل، الثانية بضميتين بوزن ممتب، الثالثة بضم الهمزة وضم الراء مع تشديد الزاي، الرابعة فتح الهمزة وضم الراء مع تشديد الزاي، الخامسة رز بضم الراء وحذف الهمزة، السادسة تُرز، بتاء مضمومة وراء ساكنة اهـ. ومنها (ذرة) بضم الذال المعجمة، وأهلها من لحن العوام (كذا) من الاصناف التي لا يضم بعضها لبعض (العلس) وهو طعام أهل صنعاء باليمن، يقرب من خلقة القمح، تكون حبتان في قشرة واحدة، كما قيل:

وعلس حب طويل هالين ☆ يشبه برا خلقة يا من فطن

ونظم الأجهوري الاصناف التي تجب فيها الزكاة وهو عشرون فقال:

قمح شعير وزبيب ملت ☆ تمر مع الأرز دخن درة

وعلس ثم القطاني العدس ☆ ولوبيا وحصى وترمس

بسيلة والفول والجلجان لا ☆ كمر سنة وقيل منها واعتلا

وضف لها الزيتون حب القرطم ☆ وبرز فجـل مثله مع سم

هذا الذي فيه الزكاة تجب ☆ لاغيره فاحفظ فهذا المذهب

ومنها (تمر) وأنواعه كثيرة ومنها (زبيب) بأصنافه (خرصة) بفتح الحاء كما في المختار وهو تقدير وحرزها على النخل والكرم، وإنما يحرز (إذا ببس) وكان يحمل رؤوس الأشجار، ليعلم هل فيه نصاب أم لا، إذا حل بيعه واحتاج أهله للتصرف فيه، هذا ولأنه أرادها بصير تمرا لانه بعد صيرورته تمرا لا يخرص، لانه يقطع وينتفع به، ففي ترخيصه حينئذ انتقال من معلوم للجهول، وقد يمنع ضبطه، قال مالك: إن كان رطب هذا النخل لا يكون تمرا، ولا هذا العنب زبيبا، فليحرصان، لو كان ذلك فيه ممكنا، فإن صح في التقدير خمسة أوسق، اخذ من ثمنه، كان ثمن ذلك أقل من عشرين دينارا أو أكثر. وشرع يتكلم على ذوات الزيوت فقال: (و) الحب (ذو) أي صاحب (الزيوت) التي يستخرج منها الزيت (أربع) وهي أجناس (ف) الاول منها (السمسم) وهو حب الجلجلان، ومن ذوات الزيوت (زيتون) الشجر المعروف لا الهرجان ومنها (حب الفجل) الاحمر، وهو الموجود في بلاد المغرب، احترازا عن الفجل الابيض، الموجود في بلاد مصر، فإن حبه لا زيت فيه، فلا زكاة فيه، (ثم) من ذوات الزيوت (القرطم) فيخرج من زيت كل واحد منها على حدته إذا بلغ النصاب وإلا فلا زكاة فيه (ف) القدر الواجب في الثمار والحبوب (نصف عشر) واجب فيها (ان) كان كل منهما قد (سقى

بالكلفة) أي المشقة بالالة كالدواليب، والدلاء، وغيرها، ولو اشترى السبح فالمشهور العشر، (أولا) يسقى بالالة بل سقى بغيرها (ف) الواجب فيه (عشر) كامل ان هتق بثالة كالسبح، وهاء السماء، أو بعروقه كالبلع، وهو ما يشرب بعروقه، وهو المراد عندم بالعثرى، بفتح العين والهاء المثلثة كما في المشارق، وسمي عثريا، لانه يجعل لماء السيل عاثورا، وهو شبه ساقية يحفرونها بحري الماء فيها إلى أصله، (أو ها) إن كان يسقى بهما الزرع والقر، أي: بالكلفة وبغيرها، فالزكاة فيهما، (بالنسبة) لما سقى بها أو بغيرها، أي فكل واحد على حكمه، وهل يغلب الاكثر خلاف، والمراد بالأكثر أكثر مدة كما في ابن عرفة، ولو كان السقى فيها كالسقى في الاول أو دونه، فلا عمل للتوقف فيه، والاول من الخلاف رواية ابن شاس، والثاني رواية أيضا منصوصة عن مالك، كما في التوضيح أنظر البناني. «فائدة»: لا زكاة في القواكه، كالتماح والمشمش والتين والرماني، وكذا لا زكاة في الخضر، كالخس، والقصب، والسلق، والملوخية، والبامية، والقرع، والقثاء، والبطيخ، ونحو ذلك، وكذا لا زكاة في اللوز، والجوز، والكتان، وبذره. «تنبيه»: لا زكاة على الانبياء عليهم الصلاة والسلام، لان ما بين أيديهم ودائع الله تعالى، وهذا على مذهبننا، كما قال بعضهم، وهو خلاف مذهب الشافعي كما قاله بعض شراح الرسالة اهـ. ولما انتهى الكلام على زكاة الماشية والحارث شرع يتكلم على زكاة العين فقال: (عشرون دينارا) شرعيا وقدر الدينار الشرعي، اثنان وسبعون حبة من مطلق الشعير المتوسط، والعشرون هي (نصاب) أي القدر الذي تجب فيه الزكاة من (الذهب) وسمى الذهب ذهباً، لأنه يذهب بعقل صاحبه، وسمى الدينار ديناراً، لأنه دين ونار، فمن أخذه بحقه فهو دين عليه، ومن أخذه بغير حق فهو نار، فأخر اسم الدينار نار، وآخر اسم الدرهم، هم، قال بعضهم في ذلك:

النارء آخر دينار نطقت به ☆ والهمء آخر هذا الدرهم الجار

وللرء يا صاحي مشغوف ☆ معذب بين هذا الهم والنار

ونصاب الذهب عشرون دينارا فأكثر، إذ لا وقص في العين كالحارث، بخلاف الماشية، والفرق أن الماشية لما كانت تحتاج إلى كثرة كلفة خفف عن صاحبها بخلاف الحارث فكلفته يسيرة، (أو) قدره أي القدر الذي تجب فيه الزكاة من الدراهم (مانيتا درهم) شرعيا فأكثر، وقد تقدم أن قدره خمسون وخسا حبة من الشعير المتوسط من (ورق) أي الفضة فالقدر الذي تجب فيه الزكاة منها مائتان درهما (فاحسب) أي فاعدد. «فائدة»: الورق بكسر الراء والاسكان للتخفيف النقرة المضروبة، ومنهم من يقول النقرة مضروبة كانت أو غير مضروبة، قال الفراء: الورق المال من الدراهم، ويجمع على أوراق اهـ. (أو) أي وما اجتمع (منهما) أي من الدنانير والدراهم كعشرة دنانير ومائة درهم (بصرف كل

عشر (دراهم (منها) أي من الدراهم الشرعية (بدينار) في باب الزكاة فلا زكاة في مائة درهم وتسعة دنانير ، ولو كانت قيمة التسعة الدنانير مائة درهم ، لأن الضم بالجزء ، لا بالقيمة . « فرع » : صرف الدينار في الدية ، والقطع ، والنكاح ، والقسم الذي يغلظ فيه في الجامع ، اثنتي عشر درهما ، وصرفه في الجزية والزكاة ، عشرة دراهم ، وصرفه في غير ذلك بحسب الاوقات ، ونظم ذلك بعضهم فقال :

والصرف في الدينار يب فاعلم ☆ في دية قطع نكاح فاعلم
والصرف في الجزية والزكاة ☆ عشرة والباقي بالأوقات

قال ناظم المقدمات :

عشرون دينار انصاب العين ☆ من ذهب فرضا بغير مين
ومائتان درهما من ورق ☆ كلتاها سكة أهل المشرق

وهذا الصرف الذي ذكرناه سابقا للدينار في الزمن المتقدم (و) أما (أهل) أي علماء (العصر) أي الزمن الذي كان فيه المصنف ومن قبله ، فقد حرروا النصاب بالنقود الموجودة بمصر سنة ست وخمسين ومائتين وألف (قد) حرف تحقيق (حرروا) أي اختبروا وقدروا (مضروب) أي مسكوك (كل) أي كل من نقود الذهب المستعمل به (بمصرنا) أي بمصر المعرفة (كالبندق) والجزيري والاسماعلي (والمغربي عشرون مع ثلاثة ونصف) أي نصفه (و) مع (نصف) سبع عشر ذا محرر (أو صنف) أي قريبا منه قال الإمام الذهبي حرر النصاب بالنقود الموجودة بمصر في زمنه ، فوجد نصاب الذهب من الجنيه المصري احدى عشر وسبعة اثمان ، ومن الجنيه المجدي ثلاثة عشر وربعا ، ومن الجنيه الفرنجي اثني عشر وثمان ، ومن البتو خمسة عشر وخمسين ، ومن الجر خمسة وعشرين وثلاثة أرباع ، ومن البندق خمسة وعشرين ونصفا ، (و) اما (ورقنا) أي صرف الورق (بالكلب و) با (الريال) ففيه من الدراهم (وربع تال) أي تابع لها (وهي) أي مجموع النصاب من دراهم مصر لكبرها (ثمانون) من الدراهم (و) معها (خمس مع) زيادة (ميه درهم مع) زيادة (خمسة اثمان) من الدراهم (هيه) مجموع النصاب من الدراهم ، وقد حرر نصاب الفضة من الريال السنكو ، فوجد سبعة وعشرين ونصفا ونصف الثمن ، ومن الريال ابي مدفع ، خمسة وعشرين وثلاثة أرباع وقيراطين ، ومن الريال المجدي ثلاثين وثمان ، ومن الريال ابي طاقة ، ستة وعشرين وثلاثين ، ومن القروش المصرية ، خمسمائة وتسعة وعشرين وثلاثين ، ومن البشلك القديم ، اثنین وثلاثين وربعا ، وهو الذي ذكره العلامة الذهبي كتحرير الطحاوي ، فانهما مخالفان لما ذكر الناظم من التحرير ، والحاصل ان النصاب لا ينضبط بالعد ، لاختلاف الوزن باختلاف الاوزان ، وكبر

المضروب المتعامل به والصغر . « فوائده » : لا زكاة في الفلوس النحاسية ، اللهم إلا إذا كانت الفلوس النحاسية ومثلها الأوراق البنكوتية ملكاً للتاجر المدير ، فإنه يقومها إذا دار الحول عليها ، كتقويم العروض التجارية ، بالشروط المقررة عند علمائنا المالكية ، الثانية قال بعضهم : إن الأموال المتجمعة تحت يدي النظار فإن كانت لمستحقين فلا زكاة ، وإن كانت لمصالح الوقف زكيت ، الثالثة : تجب الزكاة في القلائد المتخذة من الذهب والتي تعلق على الجبهة ، سواء اتخذت للزينة وللعاقبة ، ومثل ذلك الفضة العددية والقروش ، بخلاف ما صاغه ، فلا تجب فيه الزكاة ، ومثله شيء صاغه لتلبسه ابنته إذا كبرت ، فلا زكاة فيه ، وتجب الزكاة على الرجل فيما حرم عليه ، كحاتم الذهب ، والركاب ، ولو جعله معداً للعاقبة ، كدفعه صدقاً لزوجته ، وكذا تجب الزكاة على الرجل فيما صاغه ليلبسه لأولاده الذين يخدمهم الله له ، وكذا على المرأة فيما حرم عليها من مردود ، ومكحلة ، وهالة ، نحو الأكل ، والشرب ، فإذا بلغ الذهب عشرين ديناراً أو الفضة مائتي درهم أو يجمع منهما عند المالك فإنه (يخرج) وجوباً (ربع العشر في) كل من (الصنفين) الذهب والفضة ، ففي العشرين ديناراً نصف دينار ، وفي المائتي درهم خمسة دراهم ، (والحول) أي تمامه (شرط) ولا بد أن يكون المالك حراً ومسلماً ، ولو صغيراً ، أو مجنوناً ، لأن الخطاب بها خطاب وضع ، والعبرة بمذهب الوصي في الوجوب وعدمه ، لا بمذهب الموصى عليه ، ولا بمذهب أبيه ، فإن كان مذهب الوصي يرى سقوطها عن الموصى عليه سقطت ، كالحنفي ، وإلا وجب عليه إخراجها من غير رفع حاكم ، والله در القائل :

وتركى له في الخمد خال	☆	كسك فوق كافور ندى
تعجب ناظري لما رءاه	☆	فقال الخال صل على النبي
فقلت له ملكت نصاب حسن	☆	فإد زكاة ذا الحسن البهي
فقال أبو حنيفة لي إمام	☆	يرى أن لا زكاة على الصبي
فإن تك مالكي القول أو من	☆	يكون يرى بر أي الشافعي
فلا تطلب زكاة الحسن مني	☆	فإخراج الزكاة على الولي

والحول لا يكون شرطاً إلا في زكاة العين (و) من شروط وجوب زكاة العين (انتفاء الدين) ولا يسقط الدين زكاة الحرث والماشية ، وأما زكاة العين فيسقطها ، لأنها من شروط وجوب الزكاة الستة المجموعة في قول القائل :

زكاتها قد كتبت أي فرضت	☆	بسة من الشروط نظمت
نقلتها نظماً من النفراوي	☆	سيدنا رئيس كل راوي

- وهي إسلام مع النصاب ☆ تمام ملكنا بلا ارتياب
في غير معدن مرور حولنا ☆ في نم مجيء ساعينا لنا
وعدم الدين وذا في العين ☆ لا غيرها خذها بغير مين

« فائدة » : حول القرض من يوم الاقتراض قال الاجهوري :

- وحول القرض من يوم اقتراض ☆ إذا عينا يكون بلا خفاء
ويوم التجر أول حول عرض ☆ تسلفه للتجر للفناء
ومن يكن اشترى عرضا لتجر ☆ فان الحول من يوم الشراء
وإن عرضا لقنية اشترى ☆ ويبدو التجر فيه للفناء
فأول حوله من يوم بيع ☆ له فاحفظ وقيت من الرداء

(وجاز ورق) أي فضة إخراجها (في زكاة الذهب و) جاز (عكه) أي إخراج الذهب عن الورق من غير أو لوية لاحدها على الآخر ، وقيل بل بأولية الورق عن الذهب ، لتسير إنفاقه أكثر من الذهب ، (كذا) جاز (الفلوس) النحاس أي إعطاؤها عن الذهب والنضة (فاجتي) أي اختير إعطاء الفلوس عن زكاة الذهب والفضة على المشهور ، خلافا لمن يقول بعدم الاجزاء ، لكن المشهور الاجزاء مع الكراهة ، كما في التوضيح والخطاب نقلا عن النوادر ، وشهره غير واحد ، ولم يجد المواق في ذلك نصا ، قال أبو زيد الفاسي : وهذا في إخراجها عن أحد النقدين ، أما إخراجها عن نفسها ، بأن تعطى عن الواجب فيها ، فيما إذا نوى بها التجارة فلا يختلف في الاجزاء ، وقال بعضهم لا تجزء ، لأنها من باب إخراج القيمة عرضا ، وهو لا يجزء في العين ، كما قد قيل :

- العين عن حرث أو الماشية ☆ تجز زكاة مع كره مثبت
والعرض لا يجزى عن الانعام ☆ والعين والحرث بلا ملام
كالحرث والانعام عن عين وذا ☆ هو المرتضى وغير هذا فانبيذا
كذلك الحرث عن الانعام ☆ وعكسه وهو جلي سام
وهذا تفصيل عجيب عن عج ☆ فصحته وعليه فادرج

« فائدة » : في الخطاب وكبير التتائي الخلاف فيمن ترك شيئا فاخذه غيره ، هل هو لربه حتى لو رماه في كبحر ، وأخذه الثاني ضمنه وليس له إلا أجره تخليصه ونفقتة على الدابة ، أو للاخذ مطلقا ، وان تركه ربه معرضا عنه بالمرّة ، أو الدابة في محل جذب ، أنظر المجموع . ولما فرغ من الزكاة شرع يتكلم على مصارفها فقال : (مصرفها) أي محل صرفها أي من تعطى له ثمانية أولها (الفقير) الذي لا يملك قوت عامه ، ولو

ملك نصابا، فيجوز الاعطاء له، وإن وجبت عليه (و) الثاني من تصرف له الزكاة (المسكين) وهو الذي لا يملك شيئا، فهو أحوج من الفقير، وافهم كلامه ان الفقير والمسكين صنفان متغايران، خلافا لمن قال انهما صنف واحد، وتظهر ثمرة الخلاف فيمن إذا أوصى بشيء للفقراء، دون المساكين، أو العكس، فهي صحيحة على الأول دون الثاني، وهذا معنى قولهم إذا اجتمعا افترقا، بخلاف ما لو اقتصر على احدهما، كما في قوله تعالى: (فإطعام ستين مسكين) فالمراد به ما يشمل الفقير وهو معنى قول بعضهم إذا افترقا اجتمعا تأمل (و) الثالث من تصرف لهم الزكاة (الرق) أي العبيد المشار إليهم بقوله تعالى: (وفي الرقاب) يشتري منها الرقيق، ولو بعب كزمن، ويعتق منها، لا عقد حرية فيه، وولاؤه لجميع المسلمين، وإن اشترط المزكي له فشرطه باطل، وعتقه على الزكاة صحيح (و) الرابع من تصرف لهم الزكاة (العامل) عليها أي الجاني، والجامع المشار إليه بقوله تعالى: (والعاملين عليها) وكذا يعطى منها للكتّاب والمحاضر، وهو جامع أرباب الاموال للاخذ منهم، لا راع، ولا حارس، ومن شروط العامل أن يكون حرا، عدلا، عالما بحكمها، وإذا كان العامل فقيرا فانه يأخذ بالوصفين، الجبابة، والفقر، وبدأ به ويدفع له جميعها إن كانت قدر عمله فاقل (و) الخامس من تدفع لهم الزكاة (المدين) يعطى منها ما ينفي به دينه إن كان حرا مسلما، وتداين في مصلحة شرعية، لا في فساد، كشرب خمر، وقمار، ولا ان استدان لاخذها، كان يكون عنده ما يكفيه وتوسع في الانفاق للدين لأجل ان يأخذ منها، فلا يعطى منها، لانه قصد مذموم، إلا أن يتوب على القول الأحسن، بخلاف فقير تداين للضرورة، ناويا الأخذ منها، فانه يعطى منها لحسن قصده، والسادس من تصرف لهم الزكاة (مؤلف) القلب وهو كافر يعطى منها ليسلم، وقيل مسلم حديث عهد بإسلام، لتمكن إسلامه، والتأليف باق لم ينسخ، (و) السابع من تصرف لهم الزكاة (ابن السبيل) أي الغريب (الظاعن) أي المسافر المحتاج، يعطى له ما يوصله لبلده ولو غنيا فيها، إلا أن يكون معه ما يوصله لها، ومحل كونه يعطى منها إن تغرب في غير معصية وإلا لم يعط، إلا أن يتوب، ولم يجد مسلفا، وإن جلس نزعت منه، (و) الثامن من تصرف لهم الزكاة كونها (في سبيل الله) أي الجهاد فانه يعطى منها المجاهد الملتبس به، إن كان ممن يجب عليه، لكونه حرا، مسلما، ذكرا، بالغاً، قادرا، وكذا يعطى له ما يشتري به، كسيف، أو رمح، ولو كان المجاهد غنيا حين غزوه، (ف) هذا الصنف الذي هو في سبيل الله (هو الثامن) من الاصناف وهو آخرها. «فائدة»: اشترط في الفقير أن لا يكون من ءاله ﷺ المؤمنين من بني هاشم فلا يعطون من الزكاة، بل ولا من صدقة التطوع على المشهور، قال ابن الحاجب وفي إعطاء ءال الرسول ﷺ وعدم إعطائهم قولان، ثالثا يعطون من التطوع دون الواجب، ورابعها عكسه اهـ. والاعطاء مطلقا للبهري، لانهم منعوا في زمننا حقهم من بيت المال،

فلو لم يجز أخذهم للصدقة لضاع فقيرهم، والمنع مطلقا لا صبيغ ومطرف وابن الماجشون وابن نافع وهو المشهور، وجرى عليه خليل في الخصائص فقال: وحرمة الصدقتين عليه، وعلى ءاله ابن عبد السلام الحاقا لهم به رحمهم الله، والجواز في التطوع دون الواجب لابن القاسم، ورأى معنى ما رواه البخاري من قوله رحمهم الله: (لا تحل الصدقة لآل محمد) مقصور على الفريضة، ورأى في الرابع، ان الواجب لا منه فيه، بخلاف التطوع، والعمل اليوم بقول الابهرى، ونقل في المعيار عن ابن مرزوق ترجيحه، ونحوه في الدرر المكنونة للمازري، وابن ناجي في شرح المدونة، وأشار إليه في العمل المطلق فقال:

والوقت قاض بجواز اعطا ☆ الآل من مال الزكاة قسطا

وفي العمليات الفاسية:

وشفعة الحرíf لا المصیف ☆ كذا التصديق على الشريف

وكان الشيخ العلامة الاستاذ الورع الزاهد الشريف سيدي الجيلاني السباعي، يفتي بنى عام حجه، بمنع الناس إعطاء أهل البيت من الزكاة، فكتب إليه الشيخ سيدي حمدون السلمي قدس الله سره إجابة لرغبة بعض الأشراف:

ذوو الفضل لا تمنعوا صدقا ☆ تكم ءال أحمد بدر البـدور
ولا تحكموا بالحديث الذي ☆ رواة الأئمة صدر الصدور
فذلك حكم لله علة ☆ وقد ذهبت وهو معها يدور
وتحدث للناس أفضية ☆ بقدر الذي احدثوا من فجور

فرجع عن فتواه، وينبغي لمن أراد أن يعطى لأحد الأشراف شيئا، أن ينوي بعطيته انها هدية للشريف، وكذا لا يعطى منها من لزمت نفقته مليا أو كان له مرتب في بيت المال يكفيه، وظاهر كلامهم ولو كان ذلك الملى لم يجر النفقة بالفعل، وهو كذلك لانه قادر على أخذها منه بالحكم، واما من له منفق ينفق عليه تطوعا فله أخذها كما ذكره الحطاب، لان المنفق المذكور قطع النفقة، ولا فرق بين كون ذلك المنفق المتطوع قريبا، أو أجنبيا، والحاصل ان من كانت نفقته لازمة للملى لا يعطى اتفاقا، وان تطوع بها ملي ففيها أربعة أقوال، قيل يجوز أخذها وتجزء ربهها مطلقا، وهو الذي في الحطاب وهو المعتمد، وقيل لا تجزء مطلقا وهو لابن حبيب، وقيل لا تجزء إن كان المنفق قريبا، وتجزء إن كان أجنبيا، وهو ما نقله الباجي، وقيل انها تجزء مطلقا، لكن مع الحرمة وهو ما نقله ابن أبي زيد، وقيل تجزء ما لم يقطع بها النفقة، كما قد قيل:

ومنفق عليه بالتطوع ☆ إعطاؤها له من الممتنع

أوجب أيها المزكي (نيته) أي نية الزكاة تلزم المزكي (عند الخروج) أي الدفع (أوجب) أي احكم بوجوبها عند عزلها ودفعها لمستحقها ، اما عن نفسه أو عن صبي أو مجنون ، بأن ينوي أداء ما وجب في ماله ، أو في مال محجوره ، ولو نوى زكاة ماله ومال محجوره اجزأه ، والنية الحكيمة كافية فإذا عدّ دراهمه واخرج ما وجب فيها ، ولو لم يلاحظ ان هذا المخرج زكاة ، لكن لو سُئل عن ما يفعل لأجاب بأن هذا زكاة ماله ، فإن لم ينو ولو جهلا أو نسيانا لم يجزه ، ويجب على المزكي تفرقتها (في موضع الوجوب) وهو الموضع الذي وجبت منه في حرث وماشية ، ان وجد به مستحق ، وفي النقد ، ومنه عرض التجارة موضع المالك ، حيث لم يسافر ، أو يوكل من يخرج عنه ببلد المال فوضع المال (أو) الموضع (الأقرب) أي أقرب من موضع الوجوب وهو ما دون مسافة القصر ، لانه في حكم موضع الوجوب يجوز دفعها لمن يقربه ، ولو وجد مستحق في موضعه ، أو أعدم ، وتجب تفرقتها على الفور ، ولا يجوز نقلها لمن على مسافة القصر ، (الا إذا كان البعيد) أي الخارج عن مسافة القصر (اعدما) ممن بموضع الوجوب أو يقربه (فاحل) أي فانتقل (له) أي للعديم وجوبا ، فإن أداها لمن بموضعه فقط اجزأت ، والبعيد احل له (الجل) أي الأكثر وجوبا ، ويقدم الأقرب ، فإن نقلها كلها اجزأت كتفرقتها بموضع الوجوب بغير نقل ، وتنقل بأجرة من النوى في حرث وماشية ، إن كان فيء وامكن الأخذ منه ، وإلا بيعت هنا واشترى بثمنها هناك إن أمكن ، والافرق الثمن عليهم كالعين ، كعدم مستحق ، (وشهرا قدما) أي جاز تقديمها قبل الحول بشهر لا أكثر منه على المعتمد ، في عين وماشية ، لا ساعي لها ، فتجزى مع كراهة التقديم ، بخلاف مالها ، ساع ، وخلاف الحرث ، فلا تجزى ، فإن ضاع المقدم قبل الحول من عين وماشية تقدما لا يجوز بأن قدمت بأكثر من شهر قبل وصولها لمستحقها ، لا ان ضاع من الوكيل أو الرسول فن الباقي يخرج ، إن كان فيه النصاب ، وإلا فلا ، واما في التقديم الجائز كنقلها للأعدم لتصل عند الحول فيمكن ، ولا يخرج عن الباقي ، وأخذت الزكاة ممن وجبت عليه كرها ان امتنع من ادائها ، وان بقتال ، وتجزئ نية الامام ، أو من يقوم مقامه ، بخلاف ما لو سرق مستحق بقدرها ، فلا تكفي ، لعدم النية .

« خاتمة » : ان غر عبد بحرية فدفعت له الزكاة ، فظهر رقه ، فجناية في رقبته ، إن لم توجد معه على الارجح ، فيخير سيده بين فدائه ، وإسلامه ، فبياع فيها . ولما انهى الكلام على زكاة الاموال اتبعه بالكلام على زكاة الأبدان وهي زكاة الفطر فقَالَ : (وأوجبوا) أي العلماء وجوبا ثابتا ، بالسنة في الموطأ عن ابن عمر : « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر في رمضان على المسلمين » وحمل الفرض على التقدير بعيد ، لا سيما وقد أخرج الترمذي : (بعث رسول الله ﷺ مناديا ينادي في مجاج المدينة الا ان صدقة

الفطر واجبة على كل مسلم) ولذا قال أوجبوا (أيضا زكاة الفطرة) واختلف في وجه إضافتها للفطر ، فقيل من الفطرة ، وهي الخلقة ، لتعلقها بالابدان ، وقيل لوجوبها بالفطر ، وحكم مشروعيتها ، الرفق بالفقراء في إغنائهم عن السؤال ذلك اليوم ، (وقدرها) أي القدر الواجب في زكاة الفطر (صاع) وهو أربعة امداد ، كل مد رطل وثلاث بالبغدادى ، وقد حرر الصاع فوجد أربع حفئات باليدين المتوسطتين ، وذلك الصاع الواجب (بفرض) أي بتقدير (السنة) لا بالقرءان كما تقدم في حديث الموطأ ، وتخرج زكاة الفطر (من غالب القوت) أي قوت أهل المحل من أصناف تسعة قح ، أو شعير ، أو سلت ، أو ذرة ، أو دخن ، أو تمر ، أو زبيب ، أو أرز ، أو أقطى ، وهو يابس اللبن المخرج زيده ، وجمعها بعضهم فقال :

قح شعير وزبيب سلت ☆ تمر مع الارز دخن ذرة

وزاد بعضهم عاشراً وإلى ذلك يشير القائل :

في البر والسلت والأرز يتبعه ☆ زكاة فطر رم والقر والاقط
وفي زبيب وفي دخن وفي ذرة ☆ وفي شعير وما في ذاك من غلط
والفاضل ابن حبيب زادنا عدماً ☆ فتلك عشر بلا نقص ولا شطط

وأما إن لم يوجد واحد مما ذكر ، فإنه يجب الإخراج من أغلب ما يقتات من غيرها ولو لحماً ، لكن يخرج منه مقدار عيش الصاع من القمح وزناً ، لأن عيش الصاع أكثر ، وهذا هو المشهور ، وبه أفتى الشيبى ، وقيل مقدار كيله ، وبه أفتى البرزلى ، قال بعضهم :

أخرج من اللبن ثم الحنم ☆ مقدار عيش الصاع يا ذا القهم
أفتى الشيبى بهذا والبرزلى ☆ بقدر كيل الصاع أفتى فاعقل

وتجب الفطرة (عن المكلف) أي البالغ العاقل (ولم تقت) أي لم تسقط زكاة الفطر عن غنى بها وقت الوجوب ، بمضى زمنها بغروب شمس يوم العيد ، بل هي باقية في ذمته أبداً ، ولو مضى عليها سنين ، حتى يخرجها ، وأما لو مضى زمنها وهو معسر ، فإنه يسقط نذب الإخراج بمضى يومها ، (واجزأت) أي اجزء إخراجها (بالسلف) لراجي القضاء لأنه قادر حكماً ، بخلاف من لم يرجه فلا يجب عليه ، وقيل لا تجب بالسلف بل يستحب ، وعليه اقتصر ابن رشد ، فعلم أنها لا تسقط بالدين ، وتلزم المكلف (عن نفسه) أي تجب عليه زكاة الفطر عن نفسه (أو) بمعنى الواو وتجب عليه عن (من لزوماً اطعما) أي من تلزمه نفقته بقرابة كوالديه الفقيرين ، وأولاده الذكور ، للبلوغ قادرين على الكسب ، والاثاث ، للدخول بالزوج ، أو الدعاء إليه أو زوجة له ، أو لابه الفقير ، أو رق ، كعبيده وعبيد أبيه ، أو أمه وولديه ، لا عبد عبده ،

لأنه من حمة الذين تلزم نفقتهم، ولا تلزم زكاة فطرهم، ونظم ذلك بعضهم فقال :

عبد لعبد وأجير عديم ☆ والحامل البائن والملتزم

وزاد بعض خامسا عليهم ☆ وقف المساجد تماما لهم

و (تعطى) أي تدفع زكاة الفطر (إلى حر) فلا تجزىء لعبد وتدفع إلى (فقير) لا يملك قوت عامه، بناء على ان المراد بالفقير فقير الزكاة الاغم منه، ومن المسكين، وقيل تدفع لعادم قوت يومه، والمعتمد الأول، (مسلما) فلا تجزىء لكافر، ولا بد أن يكون غيرها شمي، قال الشيخ المرواني رحمه الله :

وانما تدفع للفقير ☆ زكاة فطرنا على التحريم

ومثله المسكين إذا كانا ☆ حرين مسلمين يا أخانا

سواهما من أخذي الزكاة ☆ فلا يجوز أخذه لهما

وجاز للزوجة ما حصل ☆ إعطاؤها للزوج والعكس فلا

وليس للامام أخذ الفطرة ☆ من مانع كرها بغير مريّة

وعاجز وبعد ما اعوام ☆ ايسر لم يقض بلا ملام

« فاندتان » : يستحب إخراجها إذا طلع الفجر يوم الفطر، وقيل صلاة العيد، ويجوز إخراجها قبل يوم الفطر بيوم أو يومين أو ثلاثة، وإذا ضاعت الفطرة كلا أو بعضا بعد إخراجها وقبل وصولها لمستحقها، فلا ضمان على مخرجها، إن أخرجها بعد وجوبها، لا قبله فيضمن، قال الشيخ المرواني :

إذا ضاع جزء الصاع أو ضاع كله ☆ أو أهريق بعد أن من المال أخرجها

وقبل وصول المستحق فليس من ☆ ضمان لها على الذي كان أخرجها

وهذا يا صاحي ان بعيد وجوبه ☆ عليه لا قبل افهم من المال أخرجها

الثانية إذا كان عبد بين ثلاثة لأحدهم النصف، وللآخر الثلث، وللآخر السدس، يجب على كل واحد من الصاع بقدر ملكه، وقيل على الرؤوس ولها نظائر أشار لها بهرام بقوله :

إجارة قسام وكتب وثيقة ☆ وحارس بستان وصيد كلاب

وإخراج فطر عن رقيق جماعة ☆ ومسكن محضون وكنس تراب

وضف نفقة الوالدين وشفعة ☆ وتكليفها عشا بعثق الرقاب

وذيله التثاني فقال :

وكنس السواق ثم اجر الذي سقى ☆ واجر الوكيل في الخصام

وذيله في طالع الاماني فقال :

والاول رجح في اصطياد وقسمة ☆ وكنس معا أو حارس لجنات

«خاتمة»: ينبغي للمزكي أن يدفع زكاته عن طيب نفس، قال في القرطبية:

قد جاء في القرآن يا مغرور ☆ موعظة شاب لها الصغير
ان الذي ينكرها وينع ☆ سينكوى بنارها وتوضع
في ظهره وجنبه وجهته ☆ تبأله من خاسر في صفقته
فطب بها نفسا إذا أعطيتها ☆ فانها ذخيرة أعدتها
وللزكاة فاعلموا آداب ☆ إخراجها عن طيبة صواب
كذلك اعطاء خيار المال ☆ فضيلة تختص بالكمال
ودفعها في الحين باليمين ☆ وسترها عن رؤية العيون
وقسمها لأهلها بالبلد ☆ أولى من استخرجها للأبعد
ويستحب دعوة المصدق ☆ لدفع زكاته فحقق

ولما انتهى الكلام على القاعدة الثالثة من قواعد الإسلام وهي الزكاة، شرع يتكلم على القاعدة الرابعة وهي الصوم فقال :

باب الصيام

(يثبت) أي يتحقق في الخارج (صوم شهر) والصوم لغة: الإمساك والصمت، ومنه قوله تعالى: (إني نذرت للرحمان صوما) أي صمتا وسكوتا والوقوف ومنه قول النابغة:

خيل صيام وخل غير صائم ☆ تحت العجاج وأخرى تعلق الجعما

وشرعا: الإمساك عن شهوتي الفم والفرج، أو ما يقوم مقامهم، مخالفة للهوى في طاعة المولى، من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، والمراد بالشهر شهر رمضان وأضفنا الشهر لرمضان، لأنه هو الذي يضاف له كربيعة كما قد قيل:

ولا تضاف لفظة شهر لاسم ☆ الأربعين وشهر الصوم

ويثبت الشهر أي شهر رمضان (باستكمال) أي إكمال (شعبان) ثلاثين يوما وكذا ما قبله ان غم

ما قبله ولو شهورا، لا بحساب منجم ولا بسير قمر على المشهور، لأن الشارع أناط الحكم بالرؤية، أو بـإكمال ثلاثين، فقال ﷺ : (الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين) « فائدة » : صام النبي ﷺ تسعة أعوام كما قد قيل :

صام نبينا من الشهور ☆ تسعة أشهر على المشهور

وهذه الأعوام التي صامها ﷺ منها عامان ثلاثون، وسبعة أعوام كل عام تسعة وعشرون اهـ. (أو) أي وثبت الشهر (برؤية الهلال) سمي بذلك لأن الناس يرفعون أصواتهم ويهللون عند رؤيته، ويقال له هلال إلى ثلاث ليال، ثم بعدها يسمى قمرًا، لأن ضوءه يقصر الأرض، أي يغلب عليها، وهو في غلاف من ماء، فكل ليلة يظهر منه شيء حتى يتكامل بدره ليلة أربعة عشر، ثم يعود إلى الغلاف قليلا قليلا، فيقطع الفلك في ثمانية وعشرين ليلة، ثم يختفي، وهو مخلوق من نور العرش، كما قاله بعض المفسرين، وأما قول بعض العوام انه مخلوق من تراب، فهو كذب لا أصل له، وثبت روية الهلال (اما) ان تكون (بعدلين) المراد بهما ما قابل المستفيضة فيصدق بالأكثر، فكل من أخبره عدلان برؤية الهلال أو سمعهما يخبران غيره، وجب عليه الصوم، لا بعدل، ولا به، وبامرأة، ولا به، وبامرتين على المشهور، خلافا لابن الماجشون في الأول ولا شهب في الثاني، ولابن مسلمة في الثالث، فلا يجب على من سمع العدل والمرأة الصوم، وأما الراي فانه يجب عليه قطعا، فقله باستكمال شعبان يعم، وقوله أو برؤية الهلال لا يعم، إلا إذا نقل بالعدلين عنها (أو) أي وثبت الشهر برؤية جماعة (استفاضة) أي منتشرة كل واحد منهم يخبر عن نفسه انه رأى الهلال (جماعة) ولا يشترط أن يكونوا كلهم ذكورا أحرارا عدولا (لم يكذبوا في العادة) أي لا يمكن تواطؤهم عادة على الكذب، لبلوغهم مبلغ التواتر . « فرعان » : الأول فرض رمضان في السنة الثانية من الهجرة يوم الاثنين من شعبان لليلتين خلتا منه، الثاني سمي رمضان لانه يرمض الجسم، أو لانه يرمض الذنوب، أي يحققها، ولفظه تعتق فيه كل يوم من النار ستون ألف عتيق من النار، قال الأجهوري :

برمضان كل يوم يعتق	☆	ستون ألفا جابذا المصدق
وجاء ان العتق ست من مئتين	☆	من الالف كل يوم يا فطن
ويعتق الله بيوم الفطر	☆	بقدر ما اعتقه في الشهر
وألف ألف كل يوم ذا ورد	☆	ليلة العشرين مع تسع تزد
ويعتق الله بها بقدر ما	☆	اعتق في جميعه فلتعلموا
وجاء عند كل فطر ومحور	☆	سبعة آلاف عتيق للففور

- وصائم الأول منه تغفر ☆ ذنوبه مثله فاستبشروا
سبعون ألف ملك تصلى ☆ على النبي يصوم فاحفظ نقل
من الفداة للعشى كل يوم ☆ وجاء هذا غير مخصوص بالقوم
ثم له بكل سجدة بحمد ☆ ألف وسبعمائة كذا ورد
من حسنات وله يبني الإله ☆ بيتا بحنة يكون مأواه

وإذا روى الهلال نهاراً، ولو قبل الزوال، فهو للقابلة، فيستمر مفطراً إن كان في آخر شعبان، وصائماً إن كان في آخر رمضان، (فبالثبوت) لرمضان بما تقدم كأن يثبت بالنقل أنه روى الهلال في الليلة الماضية، بعدلين، أو جماعة مستفيضة، أو حكم حاكم بثبوته، (امسك) أيها المكلف وجوباً عن المفطرات، ولو تقدم لك فطر، لحزمة الزمان، هذا إذا ثبت قبل الفلق، بل (ولو) لم يثبت الهلال إلا (بعد) طلوع (الفلق) أي الصبح ويجب عليه القضاء (وحكم) هلال (شوال على هذا النسق) فيثبت إذا وجد بواحد من الأمور الثلاثة المتقدمة، أما باستكمال رمضان ثلاثين يوماً، أو بروية الهلال، أما بعدلين، أو استفاضة، فبالثبوت لشوال يجب الإفطار، (ومن) أي الشخص الذي (نوى) أي قصد (الصوم) أي الصيام (بلا) وجود (استيقان) أي غير جزم به (و) لما صام (بأن) أي ظهر (ذلك اليوم) الذي صامه من غير استيقان أنه (من) شهر (رمضان) أي أنه منه (قضاه) أي وجب عليه قضاؤه، لعدم الجزم، ويقضيه بعد خروج رمضان، (وليض) أي يتلدى هذا الصائم الغير الجازم، بنية الصوم الفرض، فيتلدى (على إمساكه) لحزمة الزمان (و) حيث كان يلزمه الإمساك ولم يمسه فانه (يلزم) المنتهك للحزمة (التكفير) لعلمه بالحكم وانتهاكه الحزمة، فإن لم ينتهك، بل اعتقد أنه لما لم يجزه صومه جاز له فطره، فلا كفارة عليه، لأن اعتقاده المذكور وإن كان فاسداً تأويل قريب، (وصم) بالبناء للمجهول (يوم الشك) أي جاز صوم يوم الشك (للتطوع) على المشهور خلافاً لابن مسلمة، القائل بكراهة صومه تطوعاً، (و) صم يوم الشك أيضاً (للنذر) الذي ينذره المكلف (إن) كان يوم النذر (صادف) يوم الشك كنذر يوم خميس، أو يوم قدوم زيد مثلاً، وأجزأه إن لم يثبت من رمضان، وأما لو نذر صومه تعيناً، بأن نذر صوم يوم الشك، من حيث هو يوم الشك سقط، لانه نذر معصية، قاله الخطاب وقال العدوي: الحق أنه يلزمه صومه، ألا ترى أنه يجوز صومه تطوعاً، وإن لم يكن له عادة. (و) صم يوم الشك (لالتتابع) بأن يعتاد سرد الصوم، أو صادف يوماً جرت عادته أن يصومه، كخميس فانه يجوز صومه، (لا) يجوز صوم يوم الشك (لاحتياط) على أنه إن كان من رمضان احتسب به، والا كان تطوعاً، فلا يجوز، بل يكره على الراجح، ولا يرد قول عائشة: (من صام يوم الشك فقد

عصى ابا القاسم) لأن ظاهره غير مراد ، بل كُنْتُ بالعصيان عن شدة الكراهة ، (و) إذا اقتحم الشخص النهي ، وصام يوم الشك ، للاحتياط (عليه يقضى) أي وجب عليه أن يقضى (يوما) بدلا عن اليوم الذي صامه (ولو) كان هذا الصائم يوم الشك للاحتياط (صادف) بصومه (يوم الفرض) فانه يجب قضاء يوم ، عن يوم رمضان ، لان ذلك اليوم الذي صامه في يوم الشك لا يجزيه ، لتزلزل النية ، ولكن يندب امساكه بقدر ما جرت العادة فيه بالثبوت ، ليتحقق الحال من صيام أو إفطار ، لا يستحب الامساك لتزكية شاهدين شهدا به اهـ . (أوجه) أي الصوم المفهوم من سياق ومعناه انه يجب الصوم (ب) رؤية (الشهر) أي شهر رمضان بالرؤية من شروط الوجوب والأداء معا و (و) أو جبه (باحتلام) أي بلوغ فلا يجب على صبي ، فالاحتلام شرط وجوب للصوم ، (صح) الصوم (بالعقل) فمن لا عقل له كالمجنون والمفوم عليه ، لا يصح منه في تلك الحالة ، ويجب على المجنون إذا عاد إليه عقله ، ولو بعد سنين كثيرة ، ان يقضى ما فاتته من الصوم في حال جنونه ، ومثله المفمى عليه إذا أفاق ، (و) صح الصوم (بالاسلام) فلا يصح من كافر (و) صح الصوم بـ (نية) وهي شرط أداء ووصفها بقوله (سابقة) أي متقدمة (للفجر) ومحلها الليل ، من الغروب إلى آخر جزء منه ، أو مع طلوع الفجر ، ولا يضر ما حدث بعدها من أكل أو شرب أو جماع أو نوم ، بخلاف رفضها في ليل أو نهار ، وبخلاف الانعفاء والمجنون ، إن استمر للفجر ، فإن رفعها ، ثم عاودها قبل الفجر ، أو أفاق قبله لم تبطل ، والنية للصوم واجبة (في كل صوم) فرضا أو نفلا (و) لكن (كفت) أي اجزات نية واحدة (في) جميع (الشهر) حين يبيتها في أول ليلة منه ، إن لم يحصل مانع ، ولكن يستحب التبييت (ك) ما انها تكفي نية واحدة في جميع الشهر ، تكفي نية واحدة في (كل صوم واجب التتابع) أي يجب تتابعه ، فخرج ما لا يجب تتابعه ، كقضاء رمضان ، وصيامه في السفر ، وكفارة اليمين ، وفدية الاذى ، ونقص الحج ، فلا تكفي فيه النية الواحدة ، بل لابد من التبييت في كل ليلة ، ومثل المصنف للصوم الذي يجب تتابعه بقوله (كالقتل) أي ككفارة قتل (و) ككفارة (الظهار) ان الصوم فيهما واجب التتابع (لا) تكفي نية واحدة في صيام (التطوع) فلا بد من التبييت ، وما مشى عليه المصنف من كفاية النية الواحدة في واجب التتابع ، هو مشهور المذهب ، وقال ابن عبد الحكم لابد من النية لكل يوم ، نظرا إلى انه كالعبادات المتعددة ، (و) صح الصوم بـ (الطهر) أي بالنقاء (من كالحيض) والنفاس فلا يصح من حائض ولا نفساء ولابد أن يكون الطهر (قبل) طلوع (الفجر) وان بلحظة أو بلصاق الفجر (وصح) الصوم (قبل الغسل) من الجنابة (وبعد) حصول (الطهر) بقصة ، أو جفوف ، ووجب عليها قضاء اليوم ، والايام التي حاضت فيها ، ان كان الصوم فرضا كرمضان ، أو كفارة ، أو صوم اعتكاف .

« تنبيه » : اعلم أن شروط الصوم تنقسم إلى ثلاثة أقسام، نظمها الأجهوري بقوله :

شرائط لأداء الصوم نيته ☆ إسلامنا وزمان للاداء قبلا
كالكف عن مفطر شرط الوجوب له ☆ اطاقه وبلغ هكذا نقلا
ام النقاء وعقل فهو شرطهما ☆ دخول شهر الصيام مثل ذا جملا

(و) صح الصوم بـ (ترك إخراج المني) يقظة بلذة معتادة، فإن أخرجه كذلك فسد الصوم، ووجب القضاء والكفارة، واحترزنا بيقظة، وبلذة معتادة، من الاحتلام، والمني المستنكح، فانهما لا أثر لهما، (الداعي) أي المؤدى إلى فساد الصوم (و) وصح بترك إخراج (القيء) فإن استدعاه فالقضاء دون الكفارة، ما لم يزد منه شيئا، ولو غلبة، وإن خرج منه قهرا فلا قضاء عليه، إلا أن يرجع منه شيء، فالقضاء فقط، ما لم يختار في إرجاعه، فالكفارة أيضا (و) صح بترك (المذي) أي بإخراجه بلذة معتادة، فإذا أخرج كذلك فسد الصوم، لا بلل لذة، أو غير معتادة، أو مجرد انعاظ، (أو الجماع) بتغيب حشفة بالغ أو قدرها في فرج مطبق، سواء كان الفرج قبل أو دبرا، وسواء كان حيا أو ميتا، أدميا أو بهيمة، (و) صح الصوم بـ (تركه) أي الصائم (إيصال) أي وصول (متحلا) مانع من شراب أو دهي أو نحوها (للمعدة) وهي الكرشة التي فوق السرة، بمنزلة الحوصلة للطائر (أو) وصول متحلل لـ (حلق) وإن لم يصل للمعدة، ولو وصل سهوا أو غلبة فانه مفسد للصوم، واحترز المصنف بالمتحلل عن غيره، كحصاة، ودرهم، فوصله للحلق لا يفسد، بل للمعدة من منفذ عال، (لا) من منفذ سافل (كاحليل) أي قبل ذكر، وأما الدبر أو قبل المرأة فوصول المتحلل منهما غير مفسد للصوم (نسيان ذا) أي ما تقدم من المفطرات (في) صوم (الفرض يوجب) أي يستلزم (القضا) على من افطر الفرض، وأما في صوم النفل، فلا شيء عليه في ذلك، وشمل الفرض رمضان، ولا أشكال في وجوب القضاء على من أفطر فيه، على أي وجه كان فطره، نسيانا، أو غلطا، أو عمداً، ومثال ما يوجب القضاء على الصائم (كالسبق) أي الغالب، فأولى غير الغالب (مما استاك) أي سبقه إلى الحلق شيء من السواك، فانه يجب عليه القضاء (أو) السابق مما (تفضضا) في الفرض أو غيره، فانه يوجب القضاء، هذا إذا كان في الفرض، وأما وصول أثر المضمضة أو السواك للحلق في صوم النفل غلبة، فلا يفسده، (و) كذلك مما يوجب القضاء كصول (الشك) للشخص (في) طلوع (الفجر) هل طلع أو لم يطلع، وأكل شاكا في الفجر، فانه يجب عليه القضاء، وإن كان الاصل بقاء الليل، (أو) كالشك في (الغروب) للشمس فإن أكل شاكا في الغروب وجب عليه القضاء، لأن الاصل بقاء النهار، وعمل ذلك ما لم يتبين صحة الصوم، وإلا فلا قضاء عليه، (أو) أي وما يوجب القضاء في الفرض (ابتلاع) أي ازرداد (البلغم المغلوب) وهذا ضعيف،

والمعتمد أن المبلغ الممكن طرحه فابتلاعه لا يضر، ولو وصل طرف اللسان، وأولى البصاق، خلافا لما مشى عليه المصنف، ومتى وصل شيء مما ذكرنا لحلق أو معدة على ما تقدم أفطر، قال عبد الباقي: ولا شيء على الصائم في ابتلاع ريقه، إلا بعد اجتاعه، فعليه القضاء، وهذا قول سحنون، وقال ابن حبيب: يسقط مطلقا وهو الراجح اهـ. (أو) كان عامدا ولو لسفر طرا عليه خلافا لابن حبيب القائل: بعدم القضاء، فإذا تعمد الشخص (في) صوم (النفل) أي النافلة تعمد فيه (فطرا حرما) أي حرم عليه الفطر عمدا في صوم النفل، احترازا من فطر الاكراه، هذا إذا لم يقسم على الصائم نفلا، بل (ولو) أفطر لحلف شخص (عليه) أي على الصائم (بالطلاق) أو بعق لتفطرن (أقسما) فلا يجوز، وان أفطر قضي، ولا يجب الامساك، إذ لا وجه له، بخلاف الفطر نسيانا، فانه يجب عليه الامساك، هذا هو المعول عليه، وهذا الذي ذكره المصنف من لزوم القضاء في النفل، هو المشهور، لانها عبادة دخل فيها ولزمته بالشروع، كما قد قيل:

صلاة وصوم ثم حج وعمرة ☆ عكوف طواف بالشروع تحميا
وفي غيرها كالطهر والوقف خيرن ☆ فمن شاء فليقطع ومن شاء تما

وقال بعضهم:

وقاطع سبع في النوافل عامدا ☆ يعيد لزوما للذي كان قاصدا
صلاة عكوف وإيتام وعمرة ☆ طواف وصوم ثم حج - به الهدى
وبحث خليل في إعادة مقتد ☆ جليل فبادره وقيت من الردى

ومحل كون الصائم في النفل لا يفطر إن أقسم عليه بالطلاق البت، ما لم يتعلق قلبه بمن حلف بطلاقها أو عتاقها، بحيث يخشى أن لا يتركها ان حنث، فيجوز الفطر ولا قضاء. ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من المسائل التي يجب فيها القضاء، شرع يتكلم على المسائل التي لا قضاء فيها فقال: (ولا قضا) على الصائم (في الغالب) خرج من غير تسبب (من مني) وهو: «الماء الابيض الذي يخرج عند اللذة الصغرى» (أو) بمعنى الواو ولا قضاء على الصائم في غالب من (قيء) إذا خرج غلبة، ولو كثر ما لم يزدرد منه شيء (أو) بمعنى الواو أي ولا قضاء على الصائم (من) ابتلاع (بلغم) ابتلعه وهو صائم (أو) بمعنى الواو أي ولا قضاء على الصائم في غالب (مني) المستنكح بكسر الكاف، أي غالب من رجل أو امرأة، بأن يعتريه كلما نظر وتفكر، من غير تتابع، وأما إذا تابع النظر، أو قبل، أو باشر، أو لاعب، فنشأ مني أو مني فالقضاء والكفارة إن تعمد، (ولا) قضاء في غالب من (ذباب) أو بعوض، لان الانسان لا بد له من التحديث، والذباب يطير فيسبقه إلى حلقه، فلا يمكن الاحتراز منه، فاشبهه الريق، قال ناظم المقدمات:

وما عليك في الذباب من حرج ☆ ان دخل الفم كذا وإن خرج

وغير الذباب والبعوض، كالبراغيث والقمل، ليس مثلها، كما يفيد في التعليل الذي ذكرنا (أو) بمعنى الواو ولا قضاء في غالب من (غبرة الطريق) إذا وصلت للحلق للمشقة، وإن لم يكن الغبار، وأما غبرة غير الطريق، ككنس البيت، فالقضاء في وصوله للحلق، فيما يظهر، (أو) بمعنى الواو أي ولا قضاء في غالب من غبرة (صانع الجبس) أي الجير وكذا غبار الدباغ لصانعه، (أو) بمعنى الواو أي ولا قضاء في غالب من غبرة (الدقيق) حيث وصل لحلق طاحنه، وإنما اغتفر غبار الطريق، وغبار الكيل، والجبس والدقيق لصانعه، نظرا لضرورة الصنعة وإمكان التحفظ لغيره، وقال بعضهم لا يغتفر ذلك، ولا لصانع، ويجب القضاء. ثم شرع في بيان المسائل التي يلزم فيها القضاء والكفارة فقال (وخسة) من المسائل (في عمدها) أي تعمد واحد من هذه المسائل الخمسة الآتية (تكفر) أي يلزم التكفير بتعمدها (إلا) إذا كان الفطر حصل (بتأويل قريب) وهو المستند فيه إلى أمر موجود قانه (يعذر) بسبب استناده إلى التأويل القريب، مثاله كمن أفطر ناسيا فظن لفساد صومه الإباحة، فأفطر ثانيا عمدا، فلا كفارة عليه، أو لم يغتسل إلا بعد الفجر، فظن الإباحة فأفطر عمدا، أو تسحر قرب الفجر، فظن بطلان صومه فافطر، وقيل هذا من التأويل البعيد وهو المعتمد، ومثال التأويل البعيد، كراء لرمضان ولم يقبل المانع، فظن إباحة الفطر، فافطر، فعليه الكفارة، أو لحى تأتبه في يوم عادة، ثم حم في ذلك اليوم، أو لحيض عادته، ثم حصل بعد فطرها، وأولى أن لم يحصل، فالكفارة، وحقيقة التأويل البعيد هو المستند فيه إلى أمر معدوم، أو موجود لا يقبل شرعا، والكفارة مخصوصة برمضان، كما قال (في) شهر (رمضان) أي بالفطر في رمضان (قط) لا في قضاؤه، ولا في كفارة أو غيرها، لأن النص إنما ورد في أداء رمضان، والقياس لا يصح في الكفارات، لكن لأداء رمضان حرمة ليست لغيره، ولابد أن يكون الفطر في رمضان (باختيار) فلا كفارة على مكره، أو من أفطر غلبة، (ف) من المسائل التي توجب القضاء والكفارة (رفعه) أي تعمد رفع الصائم (النية) أي نية الصوم (بالنهار) وأولى ليلا وطلع الفجر رافعا لها، بأن قال في النهار وهو صائم رفعت نية الصوم، أو رفعت نيتي، لا إن علق الفطر على شيء ولم يحصل، وإن وجدت طعاما أكلته، فلم يوجد، أو وجد، ولم يفطر فلا قضاء عليه، (أو) أي ومن المسائل التي توجب القضاء والكفارة أن قصد الصائم في النهار (أكلًا) عمدا أو بلعا لنحو حصة، ووصلت للجوف عمدا على ما اختاره المحمي من قول عبد الملك، أن حكم الحصة والدرهم حكم الطعام، فعليه في السهو القضاء، وفي العمد الكفارة معًا، وقال ابن عبد السلام، الأقرب سقوطها كما قدمنا انظر الخطاب (أو شربا بالفم عمدا) فلا كفارة فيما يصل من نحو أنف، لأنها معللة بانتهاك الذي هو أخص من العمد،

(أو) حصل الفطر عمدا (من جماع) يوجب الغسل، وسواء كان المعتمد رجلا أو امرأة، (أو) كان حصول الفطر في رمضان من خروج (مني) أي إخراج من تقبيل، أو صباشرة، وإن بإدامة فكر، أو نظر، أو كان عمادته الانزال، ولو في بعض الاحيان من ادامتها، فإن كانت عادته عدم الانزال منها، لكنه خالف عادته وانزل، فالقولان في لزوم الكفارة، وعدمها، واختار الحمي الثاني، وصور المذي والمني الخارج والانعاظ ثلاثون نظمها الشيخ أبو العباس سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي بقوله:

فكر أو قبل أو نظر أو	☆	باشر أو لاعب خمسة رووا
ادام أولا فنشا انعاظ أو	☆	مذي مني ذى ثلاثون حكوا
لا شيء في عشر لانعاظ وفي	☆	ذات المني قضى وتكفير يفي
الا بفكر لم يدم قضى فقط	☆	وذات مذي حكم تكفير سقط
وليقض فيها غير فكر ونظر	☆	لم يستمهما فلا فيما اشتهر

ولما كانت أنواع الكفارة ثلاثة والمعروف انها على التخيير فقال (وهي) أي الكفارة المفهومة من السياق فانها (على التخيير) الاول منها (اما) إذا اختار المكفر (ادى) أي اعطى (ستين مسكينا) أي محتاجا فيشمل الفقير يعطى (لكل) من المساكين (مدا) وتقدم انه ملء اليدين المتوسطتين، ولا بجزء غذاء وعشاء، خلافا لأشهب، وتعددت بتعدد الأيام، لا في اليوم الواحد، ولو جهل الموجب الثاني بعد الاخراج، أو كان الموجب الثاني من غير جنس الاول، (أو) أي والتنوع الثاني من أنواع الكفارة، إن شاء المكفر (صام شهرين ولاء) أي متتابعة (نسقا) بالهلال ان يبتدأها أول شهر، فإن ابتدأها أثناء شهر، صام الذي بعده بالهلال، كاملا أو ناقصا، وكل الأول من الثالث ثلاثين يوما، فإن أفطر في يوم عمدا، بطل جميع صومه، واستأنفه، (أو) أي ومن أنواع الكفارة، ان شاء المكفر اعتق عبدا، (مؤمنا) ذكر أو أنثى (رقا) ليس فيه شائبة حرية، فلا يجزى كافر، ولا بد أن يكون الرقيق (سليما) من العيوب، فلا تجزء عوراء، ولا بكاء، ولا شلاء، ولا نحو ذلك، (اعتقا) المكفر الرقبة المذكورة على التخيير في الانواع الثلاثة، وقد جمع بعضهم أنواع الكفارة بقوله:

ظهارا وقتالا رتبوا وتمتعا	☆	كما خيروا في الصوم والصيد والاذنى
وفي حالف بالله خير ورتين	☆	فدونك سبعا إن حفظت لهذا

(ومن) أي الصائم الذي (توافي) في قضاء رمضان، أي في الايام التي أفطر فيها، وترك قضاءها (مفرطا) في قضائها كان التفريط حقيقة، أو حكما، كناسي القضاء، لا المكروه على تركه، ولجاهل

وجوب تقديعه على رمضان، الثاني له، فليسا بفراطين كمرريض أو مسافر، وفراط في القضاء، (حتى آتاه) أي دخل رمضان (الثاني) ولا بتكرر بتكرر المثل، كما إذا كان عليه يومان من رمضان، ومضى على ذلك ثلاث رمضان، أو أكثر، فإنه إنما يلزمه مدان، وهذا المفراط (عليه) أي يلزمه (الاجابا) أي وجوبا (لكل يوم) من الايام التي أفطر فيها، وفراط في قضائها، (إطعام) قدر (مد) له ﷺ، فلو أعطي مسكينا مدين عن يومين مثلا، ولو كل واحد في يومه لم يجزه، إن كان التفريط بعام واحد، فإن كان عن عامين جاز، ومحل إطعام المفراط ان امكن قضاء في شعبان، لا ان اتصل مرضه، فلا يطعم، ويجب عليه الاطعام (مع قضاء) أي أداء (الصوم) في العام الثاني، أي يندب الاطعام وإخراج المد مع كل يوم يقضيه، (ك) إطعام امرأة (مرضع خافت) بصومها على الولد (الصغير) بالصوم، وأخرى إن خفت على نفسها (و) الحال انه (لم يكن) أي لم يوجد (ثم) بفتح المثلثة أي هناك (غنى) أي أجرة تدفع وتعطى (للتظير) أي المرأة التي ترضع بالاجرة، قال ابن المرحل في فصيحه:

وقد تجوع حرة يا رجل ☆ لكنها بشديها لا تأكل

أي لتكون لاناس ظهرا ☆ لكي تنال بالرضاع أجرا

ومثل الأم في ذلك، المستأجرة للرضاع (أو) كان المال موجود ولكن (لم يك الطفل) أي الصبي الرضيع (سواها) أي غيرها أي غير أمه (يقبل) أي لا يقبل إلا إرضاع أمه، فإنها تقطر ان خافت بالرضاع المرض أو زيادته، ويجب إن خافت هلاكا على الصبي، أو شديد اذى، (أو) أي وتقطر وتنطم ك (حامل) أي امرأة حامل (تحشى) بصومها (على من) أي الذي (تحمل) به وأخرى إن خافت على نفسها، فإنها تقطر ولا تطعم على المشهور، خلافا لما مشى عليه الناظم، وقد قيل تطعم، ومفهوم، قول المصنف خافت على الصغير، أو حامل تحشى على من تحمل، انه لا يباح لها الفطر بمجرد حصول المشقة الشديدة، لكن اللحمي قد صرح بجوازه لهما، وحكى ابن الحاجب الاتفاق عليه، واستظهره خليل في توضيحه، وعزاه ابن رشد لسماع ابن القاسم، ونصه: للمرضع على المشهور من مذهب مالك ثلاثة أحوال، حال لا يجوز لها فيه الفطر والاطعام، وهو ما إذا قدرت على الصوم ولم يجهدا الارضاع، ولم يحصل لولدها ضرر بسببه، وحال يجوز لها فيه الفطر والاطعام، وهو ما إذا أجهدا الارضاع ولم تخف على ولدها، أو خافت عليه حدوث مرض أو زيادته، ولم يمكنها الارضاع، وحال يجب عليها فيه الفطر والاطعام، وهو ما إذا لم يمكنها الارضاع، ووخافت على ولدها شدة الاذى اهـ. (ويستحب) أي يندب (فدية) أي مدعن كل يوم للشيخ الكبير (الهرم) الذي لا يقدر على الصوم (أو) أي ومثل الهرم في الاطعام ندبا، يندب لشخص شاب (عاطش) أي لا يقدر على الصوم لحرارة في جوفه (كلامها) أي

ومثل الهرم في الاطعام نديا، يندب لشخص شاب (عاطش) أي لا يقدر على الصوم لحرارة في جوفه (كلامها) أي الهرم والعاطش (لم يصم) فيستحب لهما القدية، وهذا إذا كانا لا يقدران، على الصوم في زمن الازمنة، وإلا فيؤخران إليه وجوبا ويصومان، ولا إطعام عليهما، (كذلك) يستحب (التعجيل للفطور) بعد تحقق الغروب قبل الصلاة، وندب كونه على رطبات، فتمرات، فإن لم يجد حسا حسوات من ماء، وكون ما ذكر وترا، وندب ان يقول: (اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت، فاغفرلي ما قدمت وما أخرت) في الحديث: (اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت، ذهب الظمأ، وابتلت العروق، وثبت الأجر إن شاء الله) فإن للصائم دعوة مستجابة، قيل هي عند رفع اللقمة ووضعها في فيه (ومثله) في الاستحباب (التأخير بالبحور) مع تحقق بقاء جزء من الليل ولو قل الخير: (لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر واخروا السحور) ووقت السحور ابتدؤه نصف الليل الاخير، وكلما تأخر كان أفضل، وكان ﷺ يؤخر حتى لا يبقى بينه وبين الفجر إلا قدر ما يقرء القارئ خمسين آية، أو قدر ثلث ساعة، كما قد قيل:

وثلث ساعة قبيل الفجر ☆ لا أكل في ذا الوقت للتحري
هذا الذي جرى به بفاس ☆ عملنا وقاله المواسي

وكذا يندب السحور في نفسه لخبر: (تسحروا فإن في السحور بركة) والفطور والسحور لا حساب في أكلهما، وكذا فضلة الضيف، والاكل مع الاخوان، قال الاجهوري:

قد جاء لا حساب في أكل السحور ☆ كذا مع الاخوان أو أكل الفطور
وضف لهاذا فضلة الضيف فقد ☆ ذكر قوم ان هذا قد ورد

(و) يستحب (صوم) يوم (وقفه) أي يوم عرفة واستحباب صومه (لغير) الشخص المحرم، أي الحاج، وأما الحاج فلا يستحب له صوم عرفة، كما في الخطاب عن المطيطي، بل يكره، كما في الزرقاني فالفطر في حقه أفضل للتقوى على الوقوف، ولأنه الوارد في الصحيح، وأنه ينهى عن صوم يوم عرفة بعرفة، (و) يستحب صوم (تاسع) أي يوم تاسوعاء (و) يوم (عاشر للمحرم) وهو أول شهور السنة العربية، وعاشوراء بالمد على المشهور، وحكى قصره، وما ذكره من ان عاشوراء هو عاشرا محرم، هو مذهب الأكثر، واختلف لأي شيء سمي يوم عاشوراء، فقليل لانه عاشر المحرم، وهذا لما يأتي على القول بأنه منقول، وقيل لأن الله تعالى أكرم فيه عشرة من الانبياء، بعشر كرامات، أكرم الله بها هذه الأمة، والمذهب أن صومه يقتدر إلى نية، كغيره خلافا لما في المقدمات، ويستحب فيه أشياء، أشار إليها بعضهم بقوله:

☆	في يوم عاشوراء عشر تتصل	☆	بها اثنتان ولها فضل نقل
☆	صم صِلْ صل زرعاً لما عد واكتحل	☆	رأس اليتيم امسح تصدق واغتسل
☆	وسع على العيال قلم ظفرا	☆	وسورة الاخلاص ألفاً تقرأ
☆	ولم يرد من نوى سوى الصوم كذا	☆	توسعة العيال والغير انبذا

والنفقة في عاشوراء مخلوفة باتفاق ، وأنه يخلف الله بالدرهم عشرة أمثاله ، والخطيب ابن رشد في ذلك :

☆	صيام عاشوراء أن ندبه	☆	في سنة عكسة قاضية
☆	قال النبي المصطفى انه	☆	تكفير ذنب السنة الماضية
☆	ومن يوسع يومه لم يزل	☆	في عامه في عيشة راضية

(و) نذب (صوم ستة) أيام (من شهر شوال) فانه يندب صوم ستة أيام، ان فرقها وصامها خفية في نفسه، ويكره صومها المقتد به متصلة بـرمضان، متتابعة، واطهرها معتقدا سنة اتصاها، واعلم ان الكراهة مقيدة بخمسة أمور، فإن انتفى قيد منها فلا كراهة، (١) (٢) يندب صوم (ثلاثة) أيام (من كل شهر عَمَّا) في جميع الشهور وكان مالك يصوم أول يومه، وحادي عشره، وحادي عشرينه، وكره كونها البيض، كالثالث عشر وتاليه ومخافة اعتقاد وجوبها، وفرار من التحديد، وهذا إذا قصد صومها بعينها، وأما إن كان على سبيل الاتفاق، فلا كراهة، (وجاز) للشخص أي يندب (صوم) يوم (جمعة) فقط، لا قبله يوم ولا بعده يوم، فإن ضم له آخر فلا خلاف في نذبه، وإنما كان المراد بالجواز هنا النذب، لأنه ليس لنا صوم مستوى الطرفين، (و) جاز للشخص صوم كل (الدهر) يعني يندب صومه وكذلك يجوز (التسويك) أي استعمال السواك (بعد الظهر) خلافا لمن قال يكره بعد الزوال، وهو الشافعي وأحمد، واستدلا بقوله ﷺ: (لخلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) وجاز السواك عندنا معشار المالكية، وعند أبي حنيفة كل النهار، لقول النبي ﷺ: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) وهذا يم الصائم وغيره (و) جاز للصائم بمعنى كره له (فطر) بأن يبيت الفطر أو يتعاطى مفطرا، والجوازه أربعة شروط في حق (من) أي الشخص الذي (سافر) أي شرع فيه بالفعل، بأن وصل لحل بدء القصر المتقدم في صلاة السفر، لا ان لم يشرع، فلا يجوز، وإن يكون السفر (مسافة القصر) المتقدمة (بقصد الفطر) لا ان يبيت الصوم في السفر، فلا يجوز له الفطر، قال الاجهوري:

☆ وسفر القصر به يفطر من
☆ يشرع فيه قبل فجر فاعلما

☆ بأن جيء بدء قصر بعدما
☆ يصبح ذا هو الشروع فاعلما

☆	الا لمن نوى به الصوم فذا	☆	عليه ان أفطر تكفير خذا
☆	واضعه ان يشرع بعد الفجر	☆	بكل حال من تعاطي الفطر
☆	وما به كفارة ان حصلا	☆	بعد شروعه بحال مسجلا
☆	إذا يسافر يومه فإن جلس	☆	كفر ولو لمطر له حبس
☆	وفي سوى هاذين فالتكفير	☆	يلزمه بالفطر يا خبير
☆	وكل ذا إذا نوى فافطرا	☆	على الذي فصلت فيما غبرا
☆	أما إذا لم ينوي وقت النية	☆	كفر مطلقا بغير مريه
☆	لأنه كاضر قد أغفلا	☆	نيتيه في وقتها واهمالا

«فائنة»: قال الشيخ أحمد الزرقاني: يفهم من كلامهم انه يجوز للصائم المسافر الفطر، ولو قام يومين أو ثلاثة بمحل، ما لم ينو إقامة أربعة أيام، كالصلاة، كما صرح به في النوادر، ونقله ابن عرفة، أنظر الخطاب، وجاز في نهار رمضان (تضمنض) الصائم (العطشان) ونحوه كحر، ويكره لغير موجب، لأنه فيه تغيير، أو مخاطرة لاحتمال سبق شيء منها إلى الحلق، (ك) ما يجوز في رمضان (احتجام) صائم (ذى) أي صاحب (صحة) فانه يجوز له الاحتجام إذا (لم يخش) بالحجامة (من) حدوث (اسقام) أي مرض (وللمريض) أي الملتبس بالمرض (كرهوا) أي العلماء للمريض (الحجامة) خوف الاغناء عليه (و) كرهوا للصائم (ذوق) بالنصب معطوف على الحجامة أي ذوق (كالمالح) للقدر هل اعتدل ملح، وكذا نحو القدر كذوق العسل، ومضغ العلك، ومضغ الطعام للصبي، ولذا قال كالقدر (أو) بمعنى الواو (اقتحامه) والاحتجام الرمي أي يكره ذوق المالح إذا رماه من فيه قبل أن يصل منه شيء إلى حلقه، فإن وصل شيء إلى حلقه قضى ان لم يتعمد، وإلا كفر، وكيفية ذوق المالح أن يجعل شيئاً من الماء على طرف اللسان، ويبصق بعده بصفة أو بصفتين، لأنه لا يلزم من الذوق الابتلاع، وكرهوا (مقدمات الوطاء) أي الجماع من لمس، وفكر، ومباشرة، فانها نكراه (حيث علمت) أي عرفت من الشخص (سلامة) أي خلاص من (إنزال) للمني (وإلا) تعرف السلامة من الانزال عادة (حرمت) عليه ولا خصوصية للمس والفكر، بل وكذلك حكم غيرها من مقدمات الجماع، من اللمس، والمباشرة، والفرق بين اللمس والمباشرة، ان اللمس باليد، والمباشرة بالجد، (لكن) حرف استدراك (إذا) وقع ونزل و (أمنى) بسبب مقدمات الوطاء (قضى) اليوم (وكفر) بسبب تعمد خروج المنى (وحيث أمذى) أي خرج منه المذي (فالقضا) فقط لليوم (قد قررنا) أي ثبت التوضيح الحكم مختلف في مبادي الجماع على أقسام ثلاثة، فان كان يعلم من نفسه السلامة من المنى والمذي لم تحرم، وقد كرهوا ذلك في المشهور، وجعلوا

مراتب الكراهة تتفاوت بالاشدية، فأخفها الفكر، ثم النظر، ثم القبلة، ثم المباشرة، ثم الملاعبة، وإن كان يعلم من نفسه عدم السلامة من المني والمذي، حرمت، وإن شك في السلامة فقولان، الظاهر منهما التحريم، احتياطاً للعبادة، والحاصل أن الصور ثلاثون، فصور المني عشرة، وكلها فيها القضاء والكفارة، إلا الفكر الغير الدائم، فالقضاء فقط، وصور المذي عشرة أيضاً، ولا كفارة فيها، وإنما فيها القضاء، لا الفكر، والنظر، الغير المستدئين، فالقضاء فيهما، وصور الانعاط عشرة أيضاً، ولا قضاء فيها على المعتمد، كما في الزرقاني من رواية ابن وهب، وأشهد عن مالك في المدونة، وقال ابن القاسم في المدونة عليه القضاء، ورواه عن مالك في الحمديسية والعنابية، وقال في التوضيح عن ابن عبد السلام أنه الأشهر والأظهر والأصح، على اختلاف في نسخه، (ولم يجز) شرعاً (ل) مراة (ذات) أي صاحبة (زوج) ومثلها السرية لا يجوز لهما (نفلاً) أي فعله (حج) أي حج تطوع (و) ولا يجوز لهما (صوم) أي صوم نفل (و) لا يجوز لهما (اعتكاف أصلاً) أي لا يجوز لهما حج التطوع، وصوم التطوع، والاعتكاف، (إلا بإذن) من الزوج أو السيد (و) إذا صامت المرأة التطوع من غير إذن الزوج فإنه (له) أي الزوج (أن يُبْطِلَهُ) أي الصوم والحج والاعتكاف (على) المرأة (التي يحتاجها) فإنه يجوز له إفساده بجماع، لا بأكل أو شرب، (فلتسئله) فإن إذن لها فليس له ذلك، فإن علمت أنه لا يحتاج إليها، جاز لها التطوع بلا إذن، وأما أن علمت احتياجه، فلا يجوز لها إلا بإذنه، والمراد بالتطوع، الأصلي، فيدخل فيه النذر، كما إذا انذرت صوماً، أو حجاً، أو عمرة، من غير إذنه، فله إفساده عليها، ويجب عليها القضاء، لأنها متممة، وداخله على أن له تقطيرها، فكأنها أفطرت عمداً حراماً. ولما فرغ من الصوم اتبعه بالاعتكاف فقال:

باب الإعتكاف

(الاعتكاف) والاعتكاف لغة: الزوم، وفي الاصطلاح: لزوم مسلم مميز مسجداً مباحاً بصوم كافٍ عن الجماع ومقدماته يوماً وليلة فأكثر للعبادة بنية، و (حكه) أي الاعتكاف (فضيله) أي مندوب مؤكد على المشهور، كما في الحرشي وعبد الباقي، واعترضه أبو علي المسناوي قائلاً: طالعت شراح الرسالة وشراح المختصر وابن عرفة وغيرهم، فلم أجد من صرح بتشهيره، ولفظ التوضيح، والظاهر أنه مستحب، إذ لو كان سنة لم يواظب السلف على تركه، وقال ابن العربي أنه سنة (أقله) أي أقل زمن الاعتكاف (يوم) كامل (وبعض ليلة) على أحد قولين، وهو المشهور، وعليه إذا نوى اعتكاف غد، جاز للمعتكف أن يدخل قبل طلوع الفجر، ولو بلحظة، وقيل أقله يوم وليلة، وعليه إذا نوى اعتكاف غد، لزمه أن

يدخل فيه قبل غروب الشمس، وأشار المصنف إلى شروط صحته، فقال: (شروطه) أي المعتكف (التمييز) فلا يصح اعتكاف غير مميز (و) من شروطه (الاسلام) فلا يصح اعتكاف الكافر (و) من شروطه (المسجد المباح) فلا يصح في مسجد محجر عليه، كمسجد بيت، ولولا امرأة، وسواء كان المسجد تقام فيه الجمعة أم لا، ولا يصح الاعتكاف في الكعبة، ولا في مقام ولي، (و) من شروطه (الصيام) مطلقاً، سواء كان الصوم مقيداً بزمان كرمضان، أو سبب، ككفارة، أو نذر، أو أطلق كتطوع، فلا يصح من مفطر، ولو لعذر، فمن لا يستطيع الصوم لا يصح اعتكافه (وشغله) أي استعمال المعتكف (صلاته) ليلاً ونهاراً (و) شغله (ذكره) الله تعالى وصلاة على النبي ﷺ وشغله (قراءة) للقرآن (وغير هذا) أي غير الذكر والصلاة وقراءة القرآن (يكره) في حق المعتكف (كدرسه) أي المعتكف (للعلم) أي اشتغاله به متعلماً أو معلماً إذا كان العلم غير عيني، والالم يكره، لأن المقصود من الاعتكاف صفاء القلب ورياضة النفس، أي تخليصها من صفاتها المذمومة، وهذا إنما يحصل غالباً بالذكر والصلاة، لا بالاشتغال بالعلم، لأن العلم لشرفه عند النفس ربما شمخت به، (أو) أي ويكره للمعتكف (كتابته) الضمير كتابته يرجع للمعتكف، لا للعلم، ومحل كراهة ما لم تكن الكتابة لمعاش يحتاج له في مدة اعتكافه، وإن لعياله، وإلا فلا كراهة، كذا ينبغي، لأن الأمر المحتاج له لا يرخص في تركه، فلا تصح كراهته، (أو) أي ويكره (اعتكافه) أي الشخص المعتكف فانه يكره له أن يعتكف، (بلا) تحصيل (كفايته) أي ما يحتاج له من مأكّل أو مشرب وملبس، فإن اعتكف غير مكفي، جاز له أن يخرج لشراء طعام ونحوه، ولا يتجاوز أقرب مكان، وإلا فسد اعتكافه، كاشتغاله خارجه بشيء من قضاء دين، وتحدث مع أحد، ونحو ذلك، (و) بطل الاعتكاف (بالخروج) أي خروج المعتكف من المسجد لغير معيشة، أو لغير حاجة الإنسان، من بول، أو غائط، أو اغتسال من جنابة، (ابطله) أي الاعتكاف (أو) أي وابطل الاعتكاف (بالفطر) أي بفطر المعتكف معتمداً بأكل أو شرب، فيستأنفه إذا تعمد افساده بشيء مما ذكر، وسواء كان الصوم الذي تعمد افساده فرضاً، أو إنذاراً معيناً أو غير معين، أو كان تطوعاً، وأما إن أفطر لأجل حيض أو نفاس، أو أكل نسياناً، أو لمرض، فانه لا يبطل الاعتكاف، ويقضي ما حصل فيه متصلاً باعتكافه، إن كان الصوم فرضاً، ولو بالنذر، وأما إن كان تطوعاً، فإن أفطر فيه ناسياً، فكذلك، ولزمه القضاء لتقوى جانب الاعتكاف، وإن أفطر لحيض أو مرض، لم يقض في صوم التطوع (أو) أي ويبطل الاعتكاف (بدواعي) أي مقدمات (الوطء) أي الجماع كالقبلة على المشهور، ليلاً أو نهار، إن قصد اللذة أو وجدها، لا انتفياً، وهذه المسألة نظائر، نظمها بعضهم بقوله:

خمس يساوي الوطء فيها قبلة ☆ فاظفر بحفظ الخمس ترقى إلى العلا

حج عكوف والنكاح بُنيده ☆ وكذلك تخيير فكن متأملاً
أمة الخيار زواله بقلبه ☆ ويعد راض بعدها بين — الملا

(أو) أي وابطل الاعتكاف بـ (كالسكر) ليلاً حراماً، وإن صحى منه قبل الفجر، ومثل السكر بحرام، كل مخدر استعمله ليلاً وخدره، وأما السكر بحلال فيبطل اعتكاف يومه، إن كان السكر نهاراً، والحال أن الشرب ليلاً كالجنون، والاعماء، فيجري فيه ما جرى فيهما من التفصيل المذكور في الصوم في الاعماء يوماً أو جله أو أقله، وإن لم يسلم أوله فالقضاء اهـ.

باب في الحج والعمرة

(الحج) بفتح الحاء وهو القياس، والكسر أكثر سماعاً، وقيل بفتح المصدر، وبالكسر الاسم، وقيل الاسم بهما، والحج لغة: القصد، ورجل محجوج، أي مقصود، وهذا الأصل، وفي الاصطلاح: القصد إلى مكة المشرفة للنسك، وهو القاعدة الخامسة من قواعد الإسلام والحج (للمستطيع) أي القادر على الوصول، لا على غيره من مكره، وفقير، وخائف من كص، وسيأتي تفصيله (فرض) عينا كتاباً وسنة واجماعاً قال تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) وقال ﷺ: (بني الإسلام على خمس) إلى آخر الحديث. وأجمعت الأمة على أن الحج فرض (مرة) واختلف هل الحج فرض قبل الهجرة، أو بعدها، سنة ست، أو خمس وصححه الشافعي، أو ثمان أو تسع وصححه في الأكال، أقوال، وحج ﷺ حجة واحدة وهي حجة الوداع في السنة العاشرة، واعتمر أربعاً، عمرته التي صده فيها المشركون عن البيت من الحدية، وعمرته من العام المقبل حين صالحوه، وعمرته حين قسم غنائم حنين من الجعرانة، وكل في ذى القعدة، وقيل إن عمرة الجعرانة كانت لليلتين بقيتا من شوال، وعمرته مع حجته، والحج فرض مرة (في عمره) أي المستطيع وهل على الفور، أو التراخي، قولان، الأول للعراقيين، والثاني للمغاربة، (كذا تسن) على المشهور (العمرة) أي تسن مرة في العمر، وما زاد على المرة فهو مندوب، والعمرة أكد السنن، وهي أكد من الوتر، وقيل هي فرض كالحج، وقيل فرض على أهل مكة، ثم أشار إلى شروط صحته فقال: (شروطه) أي شروط وجوب الحج (إسلامه) فلا يصح من الكافر، ويصح من الصبي، والجنون، (حريته) أي الحاج فلا يجب حج ولا تسن عمرة على رقيق، ولو بشائبة حرية، (وعقله) فلا يجب على مجنون، ولكن يصح منه، ويحرم على الجنون والصبي وليه، إن كان الجنون مطبقاً، فإن كان يفيق أحياناً انتظر الافاقة، ومن شروط وجوب الحج (بلوغه) أي الحاج فلا يجب على

صغير، ولكن يصح منه، فيحرم الولي على الرضيع، ويحرم المميز عن نفسه، فمن لم يكن حراما مكلفا وقته، لم يقع فرضا، ولا يسقط عنه الفرض إذا اعتق أو بلغ أو أفاق بعد ذلك، إلا بحجة أخرى، ومن شروط وجوب الحج (استطاعته) أي الحاج وفسر الاستطاعة بقوله (وهي) أي الاستطاعة (الوصول) أي إمكان الوصول لمكة إمكنا عاديا، بمشي أو ركوب، ببر أو بحر، (مع) إمكان (رجوعه) بلا مشقة عظيمة خارجة عن العادة، والا فالمشقة لأبد منها، والمشقة المسقطه تختلف باختلاف الناس والازمنة والإمكان، وفي الخطاب التشنيع على من أطلق في سقوط الحج عن أهل المغرب، بل النظر بحسب الحال والزمان في أهل المغرب، وغيرهم، ولا يكون مسقطا له إلا لمشقة الفادحة، وأما مطلق المشقة فلا بد منها، لأن السفر قطعة من العذاب، كما قد قيل :

ان العذاب لقطعة من السفر ☆ يا رب فارددني إلى بقية الحضر

والاستطاعة الوصول والرجوع (إلى) أن يصل إلى (مكان) أي موضع (تمعيش) أي موضع يمكن فيه التعيش بما لا يزعج به من الصنائع (مع) زيادة (الأمن) من محارب وغاصب، لا سارق، (على نفسه) أي يكون آمنا على نفسه (ومال) له بال بالنسبة للمأخوذ منه، فقد يكون الدينار له بال بالنسبة للمأخوذ منه، ولا بال له بالنسبة لآخر، لا إن قل المال المأخوذ، بأن كان لا يضر بصاحبه، فلا يسقط الحج، كما عند ابن رشد، (مع) إمكان (أداء الفرض) أي فرض من فرائض الصلاة، أو ركن، فإذا كان يضع ركنًا من أركانها لم يمتد أي دوخة، فلا يجب عليه لما في الخطاب، ناقلا عن ابن المعلى والحلمي، أنه إذا علم حصول ميد حرم عليه الركوب، وإذا علم عدمه جاز، وإن شك بركه، وكذا ضيق المكان، بأن لا يستطيع السجود إلا على ظهر أخيه، ومثل الركن، الإخلال بشرطها وإخراجها عن وقتها، وإن حصلت الاستطاعة وجب الحج، (ولو) كان الوصول إلى مكة حاصلا (بمشي) لمن قدر عليه (أو) كان قدر على الوصول إلى مكة به (سؤال) من الناس كانت عادته السؤال أم لا، كانت العادة الاعطاء أم لا، وهذا معنى قول المصنف (يفضى) أي يؤدي على الراجح من أن من عادته السؤال بالحضر، وعلم أو ظن الاعطاء بالسفر ما يكفيه، أنه يجب عليه الحج، وقيل لا يجب عليه السؤال اهـ. «فائدة»: يجب على المستطيع الحج ولو يصير بعده فقيرا إذا لم يكن عنده وعند أولاده إلا مقدار ما يوصله فقط، ولا يراعى ما يؤل أمره وأمر أولاده إليه في المستقبل، لأن ذلك موكل لله تعالى، وهذا مبني على فورية الحج، وأما على التراخي، فلا إشكال في تبديئة نفقة أولاده والابوين والزوجة اهـ. (أركانه) أي الحج وحقائقه الركن : هو ما لا بد من فعله، ولا يجزئه عنه دم ولا غيره، والأركان (أربعة) لا خامس لها (فالأول) من أركان الحج (إحرامه) وهي نية أحد الناسكين مع قول أو فعل متعلقين به، فلا ينعقد بمجرد النية، والارجح أنه

ينعقد بمجردهما، (وسن) لمريد الاحرام (غسل بوصل) بالإحرام، والاتصال من تمام السنة، ولا يضر الفصل بشد رحله واصلاح جهازه، ويغتسل المحرم ولو كان حائضاً أو نفساء، صغيراً أو كبيراً، وإن كان جنباً اغتسل للجنابة والاحرام غسلاً واحداً، وكذلك إذا طهرت الحائض، ويتدلك في هذا الغسل ويزيل الوسخ، بخلاف ما بعده من الاغتسالات الآتية في صفات الحج، فليس فيها إلا أمر اليد مع الماء، وسن (تلبية) أي سن وصلها بالاحرام، وأما التلبية نفسها فواجبة كما سيأتي (و) سن (ركعتان) أي صلاتهما في وقت جواز بعد الاغتسال، وقبل الاحرام، فإذا كان الوقت وقت نهى تركهما، وإحرام الفرض مجزئاً عنهما، ويستحب أن يقرأ فيهما مع الفاتحة الكافرون والإخلاص، ويدعو إثرها (و) سن (اللباس) للإحرام (ردى) يلقيه الحاج على كتفيه عند الإحرام (و) سن (ازرة) يشدها الحاج على وسطه (و) سن (نعل) أي لبسه (و) سن (المداس) كنعل التكرور، وغالب أهل الحجاز، ومعنى قول المصنف ان السنة مجموع هذه الثلاثة، فلا ينافي ان التجرد من المحيط واجب، فلو التحف برداء أو كساء اجزاه، وخالف السنة، ومجموعهما هو السنة، كما للحطاب، وتبعه من بعده، ومثله في التوضيح، وبحث فيه المصطفى الرماضي بأن جعل الهيئة الاجتماعية سنة يحتاج لنقل وأنه معتمد، والذي يدل عليه كلام ابن عرفة وابن رشد في البيان، ان تلك الهيئة الاجتماعية مستحبة. «تنبيه»: المراد بالنعل الحذوة التي لا كعب لها، ولها سير بين الأصابع، ومثله المداس (ثم) من موانع الإحرام (اجتناب) أي تجنب الذكر (ما) أي الذي (يحيط) ويشمل (الجد) أي الجسم وهذا في حق الذكر سواء كان مكلفاً أم لا، والخطاب يتعلق بولي الصغير والجنون، وسواء كان المحيط بخياطة كالقميص، والسراويل، أو صياغة، أو بنفسه بكدل سلخ بلا شق، وأما الأنثى فلا يجب عليها التجرد. «فائدة»: نقل في نزهة الحادي رفع لمفتي الاسلام في الديار القدسية شمس الدين محمد أبي اللطف سؤال وهو:

- | | | |
|------------------------------|---|----------------------------|
| ماذا تقول يا إمام عصره | ☆ | يا فائقاً بالعالم أهل دهره |
| أنت الذي قد حزت فضلاً وافراً | ☆ | وفلاح مسك عطره من نشره |
| هل لبس السروال طه المصطفى | ☆ | وهل يلبس لبسه لستره |
| أم لا وعمل بالجواب سيدي | ☆ | بسرعة تحظ بطول اجرة |

فأجاب

- | | | |
|--------------------------|---|--------------------------|
| أقول ان المصطفى قد اشترى | ☆ | ذاك ولم يلبسه قط في عمره |
| كما الشموق حكى ذلك في | ☆ | حاشية الشفا فصد عن نكره |

قالوا وما في الهدى من لباسها ☆ فذاك سبق قلم لم يدره
ولبسه سنة إبراهيم لا ☆ باس به فالبس لاجل ستره

(واشعر) أيها المحرم استنانا (الهدى) ان كان معك هدى تطوع، أو لعام مضى ان كان مما يشعر، كالابل، وأما ما لا يجوز فيه الاشعار كالبقر تعين فيه التقليد، والهدى يشعر، (إذا) أي عند الإحرام، والاشعار شق السنام، علامة على انه هدى، فلا يتعرض له، (وقلدا) الهدى استناناً إذا كان مما يقلد لاغنياً، وأما ما يجب بعد الإحرام فإنما يقلد بعده، فالاشعار والتقليد سنة للإحرام، بالقيدين، لا مطلقاً. ولما فرغ من الركن الاول من أركان الحج، شرع يتكلم على الركن الثاني منه وهو الطواف، فقال: (وركنه) أي الحج (الثاني) واعلم ان الواجب في باب الحج غير الفرض إذا الفرض هنا هو الركن، وهو ما لا تصح حقيقة الحج والعمرة إلا به، والواجب ما يحرم تركه اختياراً لغير ضرورة، ولا يفسد النسك بتركه، وينجير بالدم، وهذا الاصطلاح للفقهاء مخصوص بباب الحج، وأما في غيره فالواجب والفرض شيء واحد، كما قد قيل:

الفرض والواجب قل السيان ☆ الا في باب الحج معنيان

والركن الثاني (طواف) من الحاج للبيت، والمراد به هنا طواف الإفاضة، لانه هو الركني، وأما غيره فليس بركن (يفعل) أي يفعله الحاج بعد رجوعه من عرفة (وفيه) أي تحته (تسع) أي تسعة أمور (واجبات) على الحاج (تجعل) أي تفعل (فأعدد) أي أحسب الواجبات التي تحت الركن (مع الطهرين) أي طهارة الحدث وطهارة الخبث كالصلاة، فان شك في الاثناء، ثم بان الطهر، لم يعد (ستر العورة) مفعول بأعدد، أي أعدد ستر العورة واجبا مع الطهرين، كالصلاة في حق الذكر والانثى، قال بعضهم: والظاهر من المذهب صحة طواف الحرة إذا كانت بادية الأطراف، وتعيد استحباباً ما دامت بمكة، أو حيث يمكنها الاعادة، وقيل لا إعادة عليها، (مواليا أشواطه) فلو فرقها لم يصح طوافه، الا ان يكون التفريق يسيراً فلا يضر، ولو لغير عذر، أو كثر العذر وهو على طهارته، وتكون موالاة الأشواط، (في سبعة) من الحجر الأسود فلو نقص شوطاً أو بعضه بطل، ورجع له، وأما لو زاد، فقال الباجي ومن سبه في طوافه فبلغ ثمانية أو أكثر فانه يقطع ويركع ركعتين، ويلقي ما زاد عليه، ولا يعتد به، وهكذا حكم العامد في ذلك، أنظر الخطاب خلافاً لعبد الباقي والخرشي من بطلان الطواف بزيادة مثله سهواً، وبمطلق الزيادة عمداً كالصلاة، فلانه مخالف للنص، وقياسهما له على الصلاة مردود بوجود الفارق، لان الصلاة لا يخرج منها إلا بالسلام، بخلاف الطواف فالزيادة بعد تمامه لغوا هـ. (و) اجعل أيها الطائف بالبيت

(البيت) في حالة الطواف (يسارك ، لا عن يمينك ، ولا تجاه وجهك ، أو ظهرك ، وحكمة جعل البيت على اليسار ، ليكون القلب إلى جهة البيت ، ووجهه إلى وجه البيت ، إذ باب البيت هو وجهه ، فلو جعل الطائف البيت عن يمينه لأعرض عن باب البيت الذي هو وجهه ، ولا يليق الإعراض عن وجوه الامال ، (و) يجب عليك أيها الطائف بالبيت أن تخرج بدنك (عن بنيانه) أي البيت (ف) إذا كنت تطوف بالبيت (جسمك) أي جسدك (أبعد) عنه (و) أخرجه عن (شاذ رواه) بفتح الذال المعجمة واسكان الراء المهملة ، بناء لطيف من حجر أصفر يميل إلى البياض ملصق بخائط الكعبة محدودب ، وما ذكره المصنف من انه من البيت ، هو الذي عليه الاكثر من المالكية والشافعية ، وذهب بعضهم إلى انه ليس من البيت ، وكذا يجب على الطائف أن يخرج كل البدن عن الحجر ، بكسر الحاء وسكون الجيم أي حجر إسماعيل ، لأن أصله من البيت ، وهو الآن محوط ببناء من حجر أصفر يميل إلى البياض على شكل القوس تحت ميزاب الرحمة ، من الركن العراقي إلى الركن الشامي ، طوله نحو الذراعين ، ليس متصلاً بالكعبة ، بل له باب من عند العراقي ، وباب من عند الشامي ، يدخل الداخل من هذا ويخرج من الآخر ، والمطاف خارج الحجر مبطن برخام نفيس من كل جهة ، (وكون هذا) أي الطواف (داخلا) أي مفعولاً (في) داخل (المسجد) فلا يجزئ خارجه ولا فوق سطحه ، وأما بالسقايف القديمة ومحل القباب وراء زمزم وقبة الشراب ، فيجوز للرحمة ، لا لغيره ، فيعيد ما دام بمكة ، وإلا قدم ، (و) إذا فرغت من للطواف صل (بالمقام) أي مقام إبراهيم (الركعتين فاجد) أي صلها خلفه بحيث يكون بينك وبين الكعبة ، ويلزم من ذلك فعلهما في المسجد ، لأن المقام وسطه ، فلو صلاها خارج المسجد أجزأ وأعادها ما دام على وضوء ، ويندب أن يقرأ فيهما بالكافرون بعد الفاتحة في الاولى والأخلاص في الثانية ، وندب دعاء بعد تمام الطواف ، وركعتيه بالملتزم ، وهو حائط البيت بين الحجر الاسود وباب البيت ، يضع صدره عليه ويفرش ذراعيه عليه ، ويدعوا بما شاء ، ويسمى الخطيم . ولما فرغ من واجبات الطواف شرع يتكلم على سننه فقال (وسن) للطواف (مشي) وفيه نظر اذ المشي للقادر عليه واجب (و) سن في حق الطائف بالبيت (الدعاء) في حالة الطواف بما شاء من طلب عافية ، وعلم ، وتوفيق ، وسعة رزق ، بلا حد محدود في ذلك ، والاولى ان يدعو بما ورد في الكتاب والسنة ، نحو : « ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » ونحو : « اللهم إني ءامنت بكتابتك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت » (والرجل) يسن في حقه ان يرمل (ثلاثة) أي الثلاثة (الاشواط الاولى) فقط (يرمل) والرجل ، ما كان فوق المشي ودون الخشب ، وهذا في حق الذكر ولو غير بالغ ومريض أو صبي حملاً ، فيرمل الحامل لهما بهما (و) من سنن الطواف (اللمس) أي

الاستلام (للركن) الياني أول شوط ، بأن يضع يده اليمنى عليه ويضعها على فيه من غير تقبيل (و) من سنن الطواف (تقبيل الحجر) الاسعد بلا صوت ندبا يقبله الطائف (في أول الأشواط) أي في أوله قبل الشروع فيه ، إذا لم تكن زحمة قبله بفیه ، وللزحمة لمس بيده ان قدر ، ثم يعود إن لم يقدر باليد ، ووضعها على فيه بعد التسليم بلا صوت ، (فاعمل) أيها الطائف (بالآثر) المروي عن النبي ﷺ وتقبيل الحجر سنة في كل طواف ، سواء كان واجبا ، أو تطوعا ، وهو الذي نسب ابن عرفة للتلقين ، وظاهر اطلاق خليل ، وابن شاس ، وابن الحاجب ، ولكن نسب البناني للمدونة تخصيص السنية بالطواف الواجب . « تنبيه » : نظم انشيخ محب الدين الطبري هذا المعنى وهو تقبيل الحجر الاسعد بالصوت وغيره فقال :

وقالوا إذا أقبلت وجنة من تهوى ☆ فلا تسمعن صوتا ولا تظهر النجوى
فقلت ومن يملك شفاها مشوقة ☆ إذا ضفرت يوما بغايتها القصوى
وهل يشقى التقبيل إلا مصوتا ☆ وهل يبرد الاحسا سوى الجهر بالشكوى

وفي هذا المعنى لغز شيخ الجماعة وقلم التأييد والاستطاعة سيدي التاودي بن سودة فقال :

أيها العالم المقيّد البرايا ☆ ما مقالك في جواب سؤال
قبلة لم تجز بدون وضوء ☆ وهي لا تنقض الوضوء بحال

فأجاب سيدي حمدون بقوله :

هي قبلة الركن الاسود لم ☆ قد حلالي عن كل ثم حلال
لم يكن تقبيلي له غير تقبيلي ☆ يميننا لربنا المتعال
قبلة الحال خال وجنة ليلي ☆ هي طيب من طيب الاعمال
لم تجز إلا بالوضوء لمن قد ☆ ساعدته ليلاه بالآمال
بعد أن طفت حول ليل ومرغت ☆ المحايال لها من جلال
رمت تقبيل خالها فأبت الا ☆ بشرط الوضوء ذات الدلال
وزدت أرشف من تغر ☆ لها ما يفوق عذب الزلال

ولما فرغ من الركن الثاني من أركان الحج شرع يتكلم على الركن الثالث فقال : (الثالث) من أركان الحج (السعي) بين الصفا والمروة ، (فيبدا) الساعي (ب) الوقوف على (الصفا) قبل المروة (فمروة) يقف عليها بعد الصفا ويسعى بينهما (سعا) أي سبع مرات والبدء من الصفا إلى المروة شوط ، والعود إلى الصفا شوط آخر (ولاء) أي متتابعاً فيبدأ بالصفا ، ويختم بالمروة ، فإن ابتدأ بالمروة لم يعتد به (في صفا)

أي في هيئة واحدة وصحة السعي كونه (بعد) أي عقب (طواف واجب) كالقدوم والافاضة فإن سعى من غير طواف (صحيح) لم يعتد به، واشترط المصنف وجوب الطواف فيه نظر بل صحته بمطلق طواف ولو نفلا، ولا يشترط اتصاله به، بل يغتفر الفصل اليسير (و) انو بقلبك الطواف المتقدم على السعي المشترك (انو) تقديمه عليه (بالوجوب) ان كان فرضا فليس هذا شرطا في صحة السعي كما يومه كلامه، ولا يريدان غير الفرض ينوي به، بل هو شرط لعدم اعادته وعدم ترتيب دم عليه، والمراد بالفرض ما يشمل الواجب، كطواف القدوم (مع التصريح) بوجوب الطواف. ثم شرع في سنن السعي فقال: (مسنونة) أي السعي (البدء) أي الابتداء قبل الشروع في السعي (بتقبيل الحجر) الاسود قبل الخروج له (و) يسن في حق الساعي ان يرقى (بالصفاء) أي على الصفا (و) يرقى على (مروة يرقى) أي يصعد (الذكر) على الصفا والمروة، واعلم ان السنة تحصل بمطلق الرقي، ولو على سلم واحد، والرقي على الاعلى مندوب، والمراد الرقي على كل منهما في كل مرة، فالجميع سنة واحدة، فمن رقى مرة أو مرتين فقد أتى ببعض السنة، كذا في البناني، والمرأة يسن لها الصعود ان خلى الموضع من الرجال، وألا وقفت اسفلهما، (كذلك) من سنن السعي (الاسراع بالميلين) أي بين الميلين (أي العمودين الاخضرين الملاصقين لجدار المسجد أولهما في ركن المسجد تحت منارة باب علي على يسار الذهاب إلى المروة في مقابلتهما (ويندب) في حق الساعي بين الصفا والمروة (الستر) للمروة (مع) استحباب (الطهرين) أي طهارة الحدث والخبث فإن انتقض وضوءه أو تذكر حدثا أو أصابه حقن استحباب له ان يتوضأ ويبنى، فان اتم سعيه كذلك أجزأه واستخف مالك اشتغاله بالوضوء ولم يره مغللا بالموالة الواجبة في السعي ليسارته، والجلوس مكروه، أو خلاف الاولى. ولما فرغ من الركن الثالث من أركان الحج شرع يتكلم على الرابع فقال: (رابعها) أي رابع أركان الحج (حضور) وهو أعم من الوقوف إذ الوقوف ليس بشرط، والمشترط حضور (جزء) أي بعض (الجبل) في أي جزء منه وهو جبل متسع جدا فيجب حضوره والوقوف عليه ولا بد من مباشرة أرضه وما اتصل بها، كالسجود، فلا يكفي أن يقف في الهواء، والوقوف الركني (في لحظة) أي طرفة كائنة (من ليلة النحر) على أي حالة كانت ولو بالمرور بها وعلم انه بعرفة ونوى الحضور الركني، وهذان شرطان في المار فقط. (ويندب) في حق الواقف بعرفة (الركوب) ويستثنى هذا من النهي عن اتخاذ ظهور الدواب كراسي، لوقوفه ﷺ كذلك، ولكونه أعون على مواصلة الدعاء، وأقوى على الطاعة، وكذا يندب في حق الواقف بعرفة الذكر لله تعالى من تهليل، وتحميد، وتسبيح، ودعا بما أحب بأي وجه كان، ويندب ابتداءه بالحمدلة، والصلاة على النبي ﷺ ثم أفضله دعوات القرءان وما جرى مجراه من الدعوات النبوية، والدعوات الماثورة على السلف، (ثم الذكر) لا الأنتى

(يقوم) ندبا بعرفة على قدميه إن كان يستطيع الوقوف (أو مجلس) مرة ويقوم أخرى (من) أي الذي (لا يقدر) على مواصلة القيام، لتعب أو مرض، فانه يقوم بقدر وسعه. ولما فرغ من أركان الحج التي لا تنجر بالدم شرع يتكلم على الواجبات التي تنجر بالدم فقال: (وواجبات الحج) أي الامور الواجبات في الحج، وبهاذا عرفت في اصطلاح الجمهور، ومنهم من يسميها سننا مؤكدة، وتظهر ثمرة الخلاف في التسمية بالتأثم بتعمد تركه وعدمه، وقد جزم ابن الحاج وابن فرحون بالتأثم، وتردد في ذلك الطرطوشي، وقال ابن عبد السلام من يقول بالوجوب يقول بالتأثم، ومن يقول بالسنية لا يقول به، وواجبات الحج (عشر) وقد عد الخطاب في مناسكه من هذا القسم نحو المائة والستين (تجبر) أي تنجر (بالدم) أي الهدى، بمعنى ان من ترك واحد منها فعليه الدم، وذلك بدنة، أو بقرة، أو شاة يذبحها أو ينحرها إلى المساكين، ومن الواجبات التي تنجر بالدم (افراد الحج) بأن يحرم بالحج مفردا، وانما ينجر الافراد بالدم لانه أفضل من التمتع والقرآن، والتمتع صفته: أن يحرم بالعمرة، ثم بعد فراغه منها يحرم بالحج، والقرآن صفته: أن يحرم بحج وعمرة معا، ويبدأ بالعمرة في نيته، وهذه الواجبات (تجبر) أي تعلم هذه العشرة من النظم (و) منها (احرم) أيها الحاج (من الميقات) وهو واجب ينجر بالدم ان وصله، وإلا فدونه واساء تارك الإحرام منه، والميقات المكاني يختلف باختلاف الجهات، فأهل المدينة محرمون من ذى الحليفة، وكذا من يمر عليها يحرم معهم، وأهل مصر والمغرب والسودان والروم والشام محرمون من الجحفة، واليمن والهند محرمون من يللم، وأهل نجد محرمون من قرن المنازل، وأهل العراق وخراسان وفارس والمشرق ومن وراءه محرمون من ذات عرق، وقد جمع بعضهم هذه المواقيت فقال:

عرق العراق يللم اليمن ☆ وبينى الحليفة يحرم المدينى
والشام جحفة ان مرت بها ☆ ولأهل نجد قرن فاستين

« فائدة »: الميقات مكاني وزماني، ويكره الإحرام قبلهما وينعقد، ووقته شوال، من أول ليلة عيد الفطر، ويمتد لفجر يوم النحر بإخراج الغاية، فمن أحرم قبل فجره بلحظة وهو بعرفة فقد أدرك الحج وبقى عليه الإفاضة والسعي بعدها لأن الركن عندنا الوقوف بعرفة ليلا كما تقدم، وقد حصل (ثم) أي تلى وتتبع في الوجوب (تلبية) والتلبية هو أن يقول الحاج بعد إحرامه: « لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » ويستحضر عند التلبية انه يحجب مولاه، فإذا تركها رأسا وجب عليه الدم، (ثم) من الواجبات التي تنجر بالدم (الطواف للقدم) أي طواف القدم فمن تركه وجب عليه الدم (تبديه) أي يبدأ به الحاج أول دخوله لمكة، ومن تركه وجب عليه الدم، ويستحب أن يدخل المسجد من باب السلام ويبادر إليه وإن لم يكن في طريقه، ويستحضر ما أمكنه

من الخضوع، والخشوع، وليحذر من حضور المعاصي بقلبه، والظلم . (ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم) واستحب ابن حبيب الحاج إذا رأى البيت أن يرفع يديه ويقول: « زد هذا البيت شرفا وتعظيما » وكان عمر بن عبد العزيز عند دخوله يقول: « اللهم أنك وعدت الأمان داخل بيتك وأنت خير منزل به في بيته اللهم اجعل أمانى ما تؤمنني به أن تكفيني مؤنة الدنيا وكل هول دون الجنة حتى تبلغنيها برحمتك » . وأنشد البلوى عند دخول الحرم فقال:

إلهي هذا البيت بيتك جيئته ☆ وعادة رب البيت أن يكرم الضيفا

فهب لي قرى فيه رضاك وأنفي ☆ من النار خوفي فتؤمنني خوفا

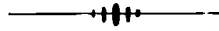
(ليلة النحر) أي ليلة العيد وهي الليلة التي تلى وقوف عرفة (انزلن) أيها الحاج (بالمشعر) الحرام بمزدلفة بقدر حط الرحال، (و) من واجبات الحج (للعشائين) أي المغرب والعشاء (بجمع) أي أجمعهما بعد وصولك للمزدلفة و (أخرا) جمعهما جمع تأخير وإلحاق هنا سنة لا يجبر بالدم خلافا للمصنف فالنزول بها واجب بقدر حط الرحال وهلاة العشائين وتناول شيء من أكل أو شرب سنة، فإن لم ينزل قدم، والمبيت مستحب، وندب ارتحاله منها بعد صلاة الصبح بفلس، وندب وقوفه بالمشعر الحرام، وهو الحل الذي يلي المزدلفة، وهو المسجد الذي على يسار الذهاب لمنى، الذي بين جبل المزدلفة والجبل المسمى بفزح، وسمى بالمشعر الحرام لما فيه من الشعائر ومعالم الدين، فإذا وصلت إلى منى ورصيت جمرة العقبة (قصر) أي شعر رأسك أيها الحاج إذا كنت من أهل التقصير، أو كان امرأة والتقصير للمرأة سنة، ولا يجوز لها الحلق، (أو) إن لم تكن من أهل التقصير (أحلق) رأسك وجوبا إذا كنت من أهل الحلق (وارم) أيها الحاج (جمرا) بمنى (أي جمرة العقبة حين وصولك لها على أي حالة، بسبع حصيات، يلتقطها من المزدلفة إذا وصل بعد طلوع الشمس، فإن وصل قبل طلوعها انتظر حتى تطلع الشمس استحبابا لأن وقتها يدخل بطلوع الفجر ويمتد إلى الغروب (وبت) أيها الحاج (ليالي الرمي) أي رمي الجمار (فيها) أي في منى بعد رجوعه من طواف الأفاضة، يبيت فيها أياما معدودات، ثلاثا من الليالي إن لم يتعجل أو ليلتين إن تعجل قبل الغروب من اليوم الثاني من أيام الرمي، وإن ترك جل ليلة وهو ما زاد على النصف من الغروب للفجر قدم، وكيفية الرمي أن يرمي كل يوم بعد يوم النحر الجمرات الثلاث الأولى والوسطى وجمرة العقبة بسبع حصيات، فجميعها إحدى وعشرون حصاة في كل يوم غير يوم النحر فليس فيه إلا جمرة العقبة، وندب أن يبدأ في الرمي بالتي تلي مسجد منى، ويختم بالعقبة، ووقت أداء الرمي من الزوال إلى الغروب، وللليل قضاء، فإن قدمه على الزوال لم يعتد به، وصحة الرمي أن يكون بحجر، فلا يصح بطين ولا بحدن ولا تشترط طهارته وإن يكون كحصى الخذف، قدر القولة أو النواة، ولا يجزء

صغير جدا، وكره كبير جدا، واجزأ، ومببت الحاج أيام الربى فيها (بالمنى) أي ملتبسا بالمنى بضم الميم وهو الهنا والفرح، «تنبيه»: جمع بعضهم المسائل التي تقبل يوم النحر فقال:

ورحر ما يفعل يوم النحر ☆ برن حظ قد خصه من يدري
وثالث ورابع ان قمما ☆ على الذي تقديمه قد لازم
فالدم لازم وباقى الصور ☆ لا ضير فى الفعل كما فى الخبر

فإذا علمت أيها الحاج ان هذه المسائل هي واجبة على الحاج، فاعلم ان (فى ترك) أي نبذ (كل شعرة) من هذه الشعائر العشر التي ذكر المصنف فمن ترك (منها) شعيرة فعليه (دم) يلزمه، وأما ذكر المصنف هذا وإن كان مستغنى عنه بما قدمه بقوله تجبر بالدم ليرتب عليه ما بعده، والدم الذي يلزم الحاج فى ترك الشعائر (الابل) بأنواعها هي (اعلاها) لكثرة لحمها لان المطلوب فى الهدايا كثرة اللحم والبقر أوسطها (والادنى) أى الأصغر فى الهدايا الغنم.

فصل فى محرمات الإحرام



أى فى المسائل التي تحرم بسبب الاحرام بحج أو عمرة (على النساء) متعلق بحرم (القفاز) أى لبسه وهو كرماني، شيء يعمل للدين يحشى بقطن تلبسه المرأة للبرد. (حرم) أى احكم بتحريم لبس المرأة القفاز ولو أمة أو صغيرة، ويتعلق الخطاب بوليها، أى يحرم عليها لبس القفاز، وكذا استر أصبع من أصابعها، فإذا أدخلت يديها فى قبضها فلا شيء عليها. «فائدة»: تخالف المرأة الرجل فى ثمانية لدى الاحرام نظمها بعضهم فقال:

تخالف الرجل فى الاحرام ☆ فى لبسها الخفين بالبدوام
مثل التحيط والمحيط وكذا ☆ تغطية الرأس وغير ذا انبذا
وتركها للرفع بالتبليبة ☆ وتركها الرمل فى الثلاثة
وتركها الحبيب والاسراعا ☆ ومنع حلق الرأس حكم ذاعا
وتركها القيام والركوبىا ☆ بعرفات حقق المطلوبىا
كذا الرقى بالصفىا ومروة ☆ فجيلة الفروع عند العشرة

(واكتفى) أى اجتزأ من المرأة المحرمة بالحج أو العمرة (بالوجه) جميعه، ويحرم عليها ستره أو بعضه،

الا لستر عن أعين الناس، فلا يحرم بل يجب ان ظلت الفتنة بها (والكفين) أي اليمين إلى الكوعين (منها) أي من المرأة المحرمة (تكشف) لان إحرام المرأة في وجهها وكفيها، ومعناه ان المطلوب في وجهها وكفيها الكشف، ويحرم سترها الا ان تريد الستر عن أعين الناس فتستر بلا غرز ولا ربط، فإن فعلت بأن لبست قفازا أو سترت وجهها أو كفيها أو بعضها لغير ستر ففدية إن طال وإلا فدية، لان شرطها الانتفاع من حر أو برد، وعند إزالة ما ذكر بالقرب لم يحصل الانتفاع المذكور، والمطلوب في حالة الإحرام (من رجل) ذكر محقق الذكورة ولو صغيرا أي يطلب منه الكشف (لوجه) جميعه (والرأس فقط) أي يجب على الرجل المحرم أن يكشف وجهه ورأسه في الإحرام فقط دون بقية الجسد، (وامنعه) أي الرجل المحرم (مما) أي الذي (قد أحاط) واشتمل على عضو من أعضائه كيد أو رجل، ويدخل، في المحيط الصرارة أي التاسومة والقبقاب إذا كان سيره عريضا، وإلا فلا، كما نقله الخطاب. (أو ربط) أي وامعه مما قد ربط على جسده وان بنسج، أوزر، أو عقد كحاتم، أو سوار لرجل، وأما المرأة فيجوز لها لبس المحيط لسائر الجسد ما عدا الوجه والكفين كما تقدم، والرجل يحرم ستر وجهه ورأسه بما يعد ساترا كطين فأولى غيره، فالرأس والوجه يخالفان سائر البدن إذ يحرم سترها بكل ما يعد ساترا مطلقا، وسائر البدن إنما يحرم بنوع خاص وهو المحيط. «فائدة»: لا فدية في تقليد سيف وإن بلا عذر، وإن حرم ابتداء، ولا فدية باحتزام بثوبه لعمل، وكذا بغيره كان يحترم بحبل أو غيره فوق ازرة، ولا فدية خلافا للتثاني. (وامنعهما) أي أمنع الرجل والمرأة المحرمين (الطيب) أي استعمال الطيب المؤنث، وهو ما له جرم يعلق بالجسد والثوب كالسك، والعنبر، والكافور، والعود، والورس، والزعفران، وأما مذكره كالورد، والياسمين، فلا فدية فيه، ويكره. قال القصار:

أفد المؤنث كك عنبر ☆ والورد والحناء من المذكر

(و) امنعهما (الادھانا) أي استعماله، فيحرم على المحرم دهنه للحية، والرأس، ولو كان أصلع، وكذا سائر الجسد، كما قد قيل:

وداهن بنحو زيت سلما ☆	من خلطه بالطيب فافهم واعلمها
ان كان في بطن كفوف وقدم ☆	بلا شقوق فدية له تضم
ومع شقوق فدية قد سقطت ☆	بلا توقف لدى من قد ثبت
في غير ما ذكر فدية تجب ☆	إن لم تكن علة فافهم ما طلب
ومع وجود علة على خلاف ☆	فهاكها مشروحة بلا تناف

وكل دهن عندهم مطيب ☆ فيه الفدا من غير قيد يطلب
وفدية يتبعها التحريم ☆ ان لم تكن علة يـا فهم

(و) امنعهما (كلما يرفه) أي يحسن (الانسانا) أي هيئة الانسان، والحاصل أنه إذا أدهن المحرم بطيب يفتدى، كان لعله أم لا، جعل بجسد كلا أو بعضا، أو ببطن كف، أو رجل، فإن أدهن بغير مطيب لعله فلا شيء عليه إن كان بكف، أو رجل، فإن كان بجسد فقولان، كما في المختصر، ومثل المصنف لما يرفه الإنسان فقال: (كقتل قتل) فإنه يمنع على المحرم قتله، أو طرحه حيا، (أو) أي وامنع على المحرم (كقلم) أي تقليم (الظفر) للترفه، أو عبثا، لا لإمالة الأذى، ولا لكسره، (أو) أي وامنع على المحرم (حلق رأس) أي يمنع على المحرم حلق رأسه في زمن الإحرام (أو) أي وامنع على المحرم أن يزيل شيئا من جسده (كنتف) أي إزالة (الشعر) عن جسده (و) تلزم المحرم (حفنة) أي ملء اليدين من الطعام (في) قتل (قطة) واحدة أو قلات عشرة فما دون لا لإمالة الأذى، خلافا لمن قال ان قتل القمل إذا كان لاماطة الأذى فيه فدية (أو) أي وتلزمه حفنة (في) تقليم (ظفر) واحد، لا لإمالة الأذى، إذا كان ظفر نفسه، وأما لو قلم ظفر غيره فلا شيء عليه في قلم ظفر حلال، فإن قلم ظفر محرم مثله بغير أمره ورضي أو بأمره عمدا أو جهلا أو نسيانا افتدى المقلوم له، وإن فعل به مكرها أو ناتما ففي الفدية على الفاعل خلافا، (أو) أي ولزمته فدية في نتف (شعرة) واحدة إزالتها عن جسده، (و) تلزمه (فدية فيما كثر) أي زاد على العشرة في القمل، أو زاد على العشرة في الشعر، ففدية تلزمه من صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين، أو نسك. «تتبيه»: لقلم الظفر ثلاثة أحوال قلم المنكسر لا شيء فيه، وقلمه لاماطة الأذى فيه حفنة، وقلمه لا لإمالة الأذى فيه فدية، ثم اعلم ان الأصل تعدد الفدية بتعدد موجهها إلا في مواضع أربعة أشار لها المصنف بقوله: (وان تعدد) أي تكرر (موجب) أي سبب موجب لتعدد الفدية (تعددت) أي تكررت عليه الفدية بقدر التعدد (الاب) مسائل (أربع) فإن الفدية فيها تتحد وان تعدد موجهها، الاول منها (بفور) أي دفعة (فعلت) تلك الافعال من غير تراخ، بأن تكون في وقت واحد ففدية واحدة لانه كالفعل الواحد، ومن ذلك ما يفعله من لاقدرة له على التجرد من إحرامه، يلبس بعده جميع ملبوسه من قلنسوة، وعمامة، وقميص، وسراويل، وغير ذلك، فان تراخى ما بين الفعلين فالفور على حقيقته كما يفيد ظاهر المدونة، وقرره ابن عرفة، خلافا لابن الحاجب، واقتصر عليه التتائي من ان اليوم فور وان التراخي يوم وليلة لا أقل، وأشار لثانيها بقوله (أو) تراخا ما بين الفعلين ولم ينوا التكرار عند الفعل الاول لكنه (قدم) ما نفعه أعم كأن قدم في اللبس (الثوب على) ليس (السروال) أو القميص على الجبة، والقلنسوة على العمامة، الا ان يكون للخاص زيادة نفع على العام، كما إذا طال

السراويل طولاً له بال يحصل به انتفاع أو دفع حراً ورد فتعدد، كما إذا عكس فقدم السراويل على الثوب، وأشار لثالثها بقوله (أو) تعدد مع (ظنه) أي للفاعل (إباحة) أي جواز (الإفعال) كان يعتقد أنه خرج من إحرامه كان يطوف لعمرته على غير وضوء ثم يسعى ويحل منها أو يطوف الإفاضة معتقداً فيها أنه على طهارة فتبين خلافه، أو يرفض حجة أو يفسده بوطء فيظن استباحة موانعه، وإن الأحرام سقطت حرمة بالرفض والفساد، كان يفعل أمورا كل منها يوجب الفدية فتتحد عليه الفدية في الصور الثلاثة (أو أن نوى) المحرم (التكرار) أي تكرار فعل الموجب لها (عمداً ففعل) ولو اختلف الموجب كاللبس مع الطيب، وكلامه صادق بثلاث صور أن ينوي فعل كل ما أوجب الفدية فيفعل الجميع أو بعضاً منه، أو ينوي فعل كل ما احتاج إليه منها أو ينوي متعدداً معيناً ففدية واحدة، ما لم يخرج الأول قبل فعل الثاني، والاعتدلت، (وهي) أي الفدية الواجبة للقاء التفت وطلب الرفاهية (على التخيير) قال تعالى: (فدية من صيام أو صدقة أو نسك) فاو للتخيير (ك) كفارة (الصيد حصل) في كونها على التخيير كما قد قيل:

خير في صوم وفي صيد واذى ☆ وقل في كل خصلة يا حبذا
ورتب الظهار والتمتع ☆ والقتل ثم في الهيئن اجتماعاً

وقال آخر:

ظهاراً وقتلاً رتبوا وتمتعاً ☆ كما خيروا في الصوم والصيد والاذى
وفي حلف بالله خير ورتب ☆ فدونك سبعا إن حفظت فحبذا

والفدية ثلاثة أنواع الأنواع منها (شاة) من ضأن أو معز (فاعلى) لحماً وفضلاً من بقر وإبل كالهدايا، والشاة أفضل فالبحر والابل كالضحايا، ويشترط فيها من السمن وغيره ما يشترط في الهدي والضحية، ويشترط أيضاً ذبحها بنية الفدية، فلا يكفي إخراجها غير مذبوحة أو مذبوحة بغير نية الفدية (أو) أي النوع الثاني من أنواع الفدية أن يصوم (ثلاثاً) من الأيام مطلقاً (فصم) ولو أيام منى وهو ثاني يوم النحر وتاليها وقيل منع فيها (أو) أي والنوع الثالث من أنواع الفدية إطعام (سنة) من المساكين اعطهم (مدين مدين اطعم) لكل مسكين منهم، بمده ﷺ من غالب قوت المحل الذي أخرجه فيه ولا تختص الفدية بأنواعها الثلاثة بمكان، أو زمان، فيجوز تأخيرها لبلده أو غيره، في أي وقت شاء فيجوز الصوم والإطعام والذبح في أي مكان أو زمان، بخلاف الهدي فإن محله منى أو مكة (وامنع) أي حرم (على الإنسان) محرماً كان أو غير محررم عافاقياً أو من أهل مكة امنع عليه (قطع الشجر) أي قطع ما ينبت

بنفسه من غير علاج، كالبلقل البري، والشجر، والطرفاء، وكذا شجر ام غيلان، ولو أنبتت نظرا لجنسه، ولو قطعه لأطعام الدواب على المعتمد، ولا فرق بين الأخضر واليابس، وقطع الشجر يمنع (من حرم) أي حرم مكة وقد أشار بعضهم إلى حدود الحرم المكي فقال:

ان رمت للحرم المكي معرفة ☆ فاسمع وكن واعيا قولي ما أصف
واعلم بأن سيول الحل قاطبة ☆ إذا جرت نحووه فدونه تقف

ويستثنى من قطع شجر الحرم ما أشار إليه المصنف بقوله: (الا قطع) (السنا) بالقصر نبت معروف يتداوى به (و) الاقطع (الاذخر) نبت معروف كالحلفاء، طيب الرائحة، واحده اذخرة وجمع اذخر أذخر، فيجوز قطعها، ومثلها العصا، والسواك، وقطع الشجر للبناء والسكن بموضعه، أو قطعه لإصلاح الحوائط، (ومنع) أي يحرم على من في الحرم وإن لم يكن محرما (الصيد) أي التعرض (ل) حيوان (بر) بفتح الباء (في الحرم) ويدخل فيه السلحفاة والضفدع البريان والجراد لا الكلب الإنسي، لانه وإن كان حيوانا برياً لكنه ليس مما يحرم التعرض له، لا على الحرم ولا في الحرم، لأن قتله جائز بل مندوب على المشهور، ويباح البحري (أو) أي ومنع (صيد) أي اصطلياد شخص (محرم) بالحج أو العمرة (و) الجزاء لازم (بالقتل) للحيوان البري (الترم) بدله وإن قتله لمخمصة تبيح الميتة لزمه (يحكم) أي بالحكم على من اتلف الصيد أو تسبب في إتلافه ويكون الحكم من (عدلين) فلا بد من الحكم ولا تكفي الفتوى ولا بد من اثنين فلا يكفي الواحد، ولا بد من كونهما غيره، فلا يكفي أن يكون الصائد احداها ولا بد فيهما من العدالة، فلا يكفي حكم كافر، ولا رقيق، ولا فاسق، ولا مرتكب ما يخل بالمروءة، ولا بد من كونهما فقيهين، يحكمان به (جزاء) للصيد (مثل ما) أي الصيد الذي قتله أي مثله في القدر والصورة، والقدر، ولو في الجملة، يكون مماثلا لما قاتله (قتله) في القدر، فإن تعذر فالقدر في الجملة كاف، (من نعم) ابل أو بقر أو غنم (قد قوما) ذلك الصيد المقتول وإذا اختار المثل من النعم، فحله الذي يذبح فيه أو ينحر منى، أو مكة، ولا يجزىء في غيرها، لانه هدى قال الله تعالى: (هديا بالغ الكعبة) وأشار إلى النوع الثاني بقوله (أو) يعطى (قيمة الصيد) المقتول (إذا) أي وقت القتل والتلف (مطعوما) بأن يقوم بطعام من غالب طعام أهل ذلك المكان الذي يخرج فيه، وتعتبر القيمة والاخراج يوم التلف بمحله، لا يوم تقويم العدلين، ولا يوم التعدي، ولا تعتبر قيمته بمحل آخر غير محل التلف ولا بدراهم (أو صومه) أي المتلف للصيد (عن كل مد) من امداد الطعام التي قوم بها الصيد يصوم عن كل مدمنها (يوما) في أي مكان شاء وفي أي زمان شاء وكمل لكسر المد يوما إذا لا يتصور صوم بعض يوم.

«فائدة»: يحرم التعرض لصيد المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، ولا جزاء في قتله، ويحرم أكله، وحرم المدينة ما بين الحرار الأربع جمع حرة بكسر الميملة أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار، ويحرم قطع ثمر حرم المدينة، وحرم المدينة بالنسبة لقطع الشجر بريا في يريد من كل جهة من جهتها من طرف آخر البيوت التي كانت في زمنه ﷺ، فيحرم قطع ما نبت بنفسه في البيوت الخارجة عنه وذات المدينة خارجة عن ذلك فلا يحرم قطع الشجر الذي بها ثم استثنى من حرمة التعرض لصيد البر قوله (وجاز) للانسان (قتل الفار) بالهمزة وقد تسهل، ويلحق به في القتل كل ما يقرض الثياب من الدواب، (و) جاز قتل (الغراب)، ولا فرق بين الابقع وغيره، لقول ابن عبد السلام هل لفظ الغراب عام يعني في الحديث فالابقع فرد لا يخصص أو مطلق فالابقع مبین له والاول أقرب، وعليه غالب أهل المذهب اهـ. والابقع هو الذي فيه بياض في سواد، (و) جاز قتل (عادى السباع) من أسد، ودب، وغر، وفهد، (كالكلاب) العادية لان السبع يقال له كلب لقوله ﷺ في عتبية بن لهب: (اللهم سلط عليه كلبا من كلابك) فعدى عليه السبع فقتله (و) جاز قتل (حية) أى أفعى (و) جاز قتل (حدأة) بكسر ففتح بوزن عنبه (و) جاز قتل (عقرب) ويلحق بها الزنبور وهو ذكر النحل ولا فرق بين كبيرها وصغيرها (و) جاز قتل (بنت عرس و) جاز قتل (الرتيلا) أي العنكبوت (فانسب) القتل لهذه المؤذيات (وامنعه) أي المحرم سواء كان ذكر أنثى (الاستمئاء) أي استدعاء المنى خروج المنى والمذي (و) امنعه (الجس) باليد على ظاهر جسد الزوجة أو الامه (و) امنعه (القبلة) ولو امن من خروج المنى، أو المذي، ولكن الذي استظهره علي الاجهوري كراهة مقدمة الجماع إذا علمت السلامة كالصوم، لكن يقيد بما إذا قلت، (و) امنعه (الجماعا) من باب أخرى (وافسد بذاك) الجماع الواقع من المحرم (الحج) والعمرة مطلقا ولو سهوا أو مكرها في عادي أو غيره فعل شيئا من أفعال الحج بعد الإحرام أم لا، كان بالغا أم لا، ومحل الفساد بالجماع ومقدماته ان وقع شيء منها (قبل الوقفة) مطلقا، فعل شيئا من بعد إحرامه كالقدوم والسعي أم لا (أو) وقع الجماع أو مقدماته (بعدها) أي بعد الوقفة فانه يفسد الحج بشرطين أشار لهما بقوله (ان) وقع الجماع أو مقدماته و (لم يفيض) أي قبل طواف الافاضة أو سعي آخر وقبل رمي (بالجمرة) يوم النحر أو قبله ليلة مزدلفة، فيفسد الحج بالجماع أو مقدماته إن وقع قبل الافاضة وقبل رمي الجمرة. ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من الحج شرع يتكلم على العمرة فقال: (والحج) المتقدم الذكر (كالعمرة) وهذا من قلب التشبيه، كان المشبه هو العمرة، والمشبه به هو الحج، وهي تشبه الحج، (في) سائر (أحكام) أي احكام الحج، وهي سنة مؤكدة مرة في العمر، وهي تشبه الحج فيما يحرم على الحاج من اللباس، والطيب، والصيد، وتشبه (في السعي)

بين الصفا والمروة (و) تشبهه في (الطواف) بالبيت (و) تشبهه في (الاحرام) ويستحب أن يكون الإحرام بها من التنعيم، وكذا يستحب الغسل والتنظيف لها. «فرع»: أشار الشيخ زروق إلى ما يشترك فيه الحج والعمرة وما يتفرد به الحج عن العمرة فقال:

أحرم ولب ثم طف واسع وزد ☆ في عمرة حلقا وحجا ان ترد
فزد مني وعرفات جمعا ☆ ومشعرا والجرات السبعبا
وانحر وقصر وافض ثم ارجع ☆ للبري أيام منى وودع

«قائدة»: يسن في حق الحاج إذا قضى حجه أن يزور ضريحه ﷺ لا يشرك معه غيره، لأن الدعاء عند قبره ﷺ مستجاب، وقال الشيخ أبو عمران الفاسي أن زيارته واجبة، قال عبد الحق في التهذيب يعني وجوب السنن المؤكدة، ونقل ابن هبيرة اتفاق الأئمة على استحبابها، وفي المواهب ينبغي لكل مسلم اعتقاد كون زيارته ﷺ قرينة للأحاديث الواردة بذلك، ولقوله تعالى: (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم نجأؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا) وأن تعظيمه ﷺ لا ينقطع بموته، ولا يقال إن استغفار الرسول لهم إنما هو في حال حياته وليست الزيارة كذلك، لانا نقول الآية دلت على تعليق وجدان الله توابا رحيمًا بثلاثة أمور: المجيء، واستغفارهم، واستغفار الرسول لهم، وقد حصل استغفار الرسول لجميع المؤمنين، لأنه ﷺ قد استغفر للجميع، قال تعالى: (واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) فإذا وجد مجيئهم واستغفارهم تكاملت الأمور الثلاثة الموجبة لتوبة الله تعالى ورحمته، ولما حج بعض الأشراف من العلويين ووقف تجاه الحجرة أنشد:

إن قيل زرتم بمما رجعتم ☆ يا أكرم الخلق ما أقول

فسمع صوتا يقول:

قولوا رجعتنا بكل خير ☆ واجتمع الفرع والاصول

وفي بعض المجالح حج سيدي أحمد الرفاعي فلما وقف تجاه الحجرة أنشد:

في حالة البعد روعي كنت أرسلها ☆ تقبل الأرض عني وهي نائبي

وهذه نوبة الأشباح قد حضرت ☆ فامدد يمينك كي تحظى بها شفتي

فخرجت اليد الشريفة من القبر الشريف فقبلها اهـ.

باب الذكاة والصيد

أي هذا باب في بيان حقيقة الذكاة وأنواعها، وشروطها، ومن تصح منه، ومن لا تصح منه، وما يتعلق بذلك، (شرط الذكاة) وهي لغة التام، يقال ذكيت الذبيحة إذا تمت ذبحها ورجل ذكّي تام الفهم، واصطلاحاً هو السبب الموصل لحل أكل الحيوان البري اختياراً وشروطها (القطع) الحاصل (من مقدم) أي مقدم العنق، فلا يجزئ القطع من القفا، لأنه ينقطع بها النخاع المتصل بالرقبة وسلسلة الظهر قبل الوصول إلى الحلقوم والودجين فتكون ميتة وأما لو ابتدأ من صفحة العنق ومال بالسكين إلى الصفحة الثانية فتوكل إذا لم ينحجمها ابتداءً، فإذا لم تساعد السكين على قطع الحلقوم والودجين فقلها وادخلها تحت الاوداج والحلقوم وقطعها فقال سحنون وغيره لم توكل، كما يقع كثيراً في ذبح الطيور من الجبهة، وشروطها القطع (بغير) أي بلا (رفع) للآلة (قبل أن يتم) أي قبل تمام الذبح فإن رفع يده قبل التام وطال عرفاً ثم عاد وتم الذبح لم توكل إن كان أنفذ بعض مقاتلها بأن قطع ودجا أو بعض الودجين، ولا يضر سير الفصل، كما لو رفع يده لعدم حد السكين، واخذ غيرها، أو سنها ولم يطل الفصل، ولو رفعها اختياراً والحاصل أنه إن طال الفصل يضر مطلقاً رفع اختياراً أو اضطراراً وإن لم يطل لم يضر مطلقاً، والطول معتبر بالعرف وهذا إذا أنفذ بعض مقاتلها، والا فلا يضر مطلقاً في الصور الأربع، لأن الثانية حينئذ ذكاة مستقلة لكن يحتاج إلى نية وتسمية إن طال لا إن لم يطل، والصور ثمانية، نظمها بعضهم فقال :

☆	ان رفع المذكي من قبل التام	☆	صوره ثمانية لدى النظام
☆	إذ رفعه اختياراً أو بالضد	☆	وعوده بالقرب أو بالبعد
☆	وكل ذى لم ينفذ أو قد أنفذ	☆	مقتله أبحر بقت وانبذ
☆	صوري البعد مع الانقاذ	☆	من علينا الررب بالانقاذ

وعلى الأكل فيما إذا رفع اختياراً إذا لم يتكرر منه ذلك، والا لم توكل، لأنه متلاعب، ونظمها بعضهم فقال :

☆	والاكل في صور الاختيار	☆	مقيده بعدم التكرار
☆	لأنه إذا يصير لاعباً	☆	بذبحه فكن في هذا راغباً
☆	وان يك السداج غير الأول	☆	ينوي الذكاة ان يعد عن عمل
☆	وان يعد عن بعد فطلقاً	☆	ينوي الذكاة قاله من حققا

(الكامل) أي لجميع (الحلقوم) وهو القصة التي يجرى بها النفس، بفتح الفاء، فلا يكفي بعضها، ولا المقلصة وهي منحازة الجوزة فيها لجهة البدن، لأن القطع حينئذ صار فوق الحلقوم، والشرط أن تبقى الجوزة أو بعضها كدائرة حلقة الخاتم لجهة الرأس، حتى يصدق عليه أنه قطع الحلقوم، وقطع الحلقوم شرط عند الشافعية أيضاً، فالمقلصة لا تجزئ، عندهم أيضاً، خلافاً لما في بعض الشراح من أنها توكل عند شافعية وصار الناس يقلدونه إن نزلت بهم مثل هذه النازلة وهو نقل خطأ لا أصل له، نعم عند الحنفية توكل لعدم اشتراط قطع الحلقوم عندهم، ولا يجزئ قطع نصف الحلقوم على الأصح من الخلاف. (و) شرط الذكاة الكمال والقطع لجميع (الودجين) وهما عرقان في صفحتي العنق، يتصل بهما أكثر عروق البدن، ويتصلان بالدماع، فلو قطع أحدهما وابقى الآخر أو بعضه لم توكل، ولا يشترط قطع المريء المسمى بالبلعوم، وهو عرق أحمر تحت الحلقوم متصل بالفم ورأس المعدة، يجري فيه الطعام إليها، واشترطه الشافعي، فيجب على المالك أن يباع الذبيحة التي لم يقطع فيها المريء لشافعي البيان، وقطع الحلقوم والودجين يكون (بالآلة تقطع) أي بمحدد يقطع، وسواء كان المحدد من حديد (كالكسكين) أو من غيره كزجاج، وحجر له حد، أو عود، احترازاً من الدق بحجر ونحوه، أو النمش أو القطع باليد فلا يكفي حال كون الذابح (مسياً) وجوباً أن ذكر وقدر، فالتسمية لا تجب على الآخرس، لأنه غير قادر ولا على الناسي. (بنية) في أنواع الذكاة الأربع، أي يشترط فيها قطع مصاحب لنية وقصد لإحلالها، احترازاً عما لو قصد مجرد موتها أو قصد ضربها فأصاب محل الذبح فلا توكل، واقتصر نحو الجراد لها كما قد قيل:

وكالجراد احتياج للذكاة ☆ بكل ما أدى إلى الممات
مع قصدها وقيل لا يفتقر ☆ لها وأول هو المشهر
من ذاك جاءنا الخلاف في التي ☆ في القدر حين طبخت مع ميت

(و) أما (الذابح من شرطه) أي الذابح (مميز) فيخرج غير المميز لصغر أو جنون أو إغماء وسكر فلا يصح ذبحه لعدم القصد الذي هو شرط في صحتها وقد نظم بعضهم ذلك فقال:

ذكاة مجوس ومغصى وطافح ☆ وطفل ومرتد وهن قد تزندقا
حرام وزد خنثى وأنثى واغلفا ☆ خصياً وطفلاً عاقلاً وفويسقاً
ولكنها مكروهة وتنزعوا ☆ بنشوان أو من كفره ما تحقفا
وفي كافر ذكي بإذن لمسلم ☆ وفي عربي بالنصاري تعلقا

(بناكح) أي يحل وطء انثاه، فخرج الكافر غير الكتابي، كالجوسي، والمشرک، والدھري، والمرتد

فلا تصح ذكائهم وشمل الكتابي النصراني واليهودي فتصح منهم بالشروط الاتية هذا إذا كان المميز، مسلماً بل (ولو) كان (كتابياً) ذبح (لنفسه) يريد أكل ما (استحل) أي حل له في شرعنا، من غنم، أو بقر، أو غيرها، وعمل كون ذكاة الكتابي توكل، ان لم يذكر غير إسم الله (لا) تؤكل ذكاة الكتابي (ان بغير ذكر ربنا استهل) بأن يجعله قرينة لغير الله بأن يذكر عليه إسم غير الله، فإن أهل به لغير الله بأن قال إسم المسيح والعذراء وأولى لو قال باسم الصم، وأما ما ذبحوه بقصد أكلهم منه ولو في أعيادهم ولكن سمي عليه اسم عيسى أو الصم هذا يكره أكله والحاصل ان ذبح أهل الكتاب إذا قصدوا به التقرب لآلهم بأن ذبحوه فلا يحل لنا أكله، لانه ليس من طعام أهل الكتاب، وأما ما ذبحوه لأنفسهم بقصد أكلهم ولو في أعيادهم وأفراحهم فيؤكل مع الكراهة إن تبركوا فيه باسم عيسى والصم، كما يتبرك احدنا بالانبياء والأولياء. ثم شرع في بيان ما يذبح من الحيوان وما ينحر فقال: (والطعن) من الذبح بالآلة (في اللبة) بفتح الام موضع القلادة، والطعن في اللبة (نحر) في كلامه قلب لان الأصل والنحر في الابل هو الطعن في اللبة والنحر في الابل والزرافة وهي حيوان طويل العنق كالابل يداها أطول من رجلها ونحرها واجب فإذا ذبحت لم تؤكل، (و) أما (البقر) والجاموس وبقر الوحش (الامرأ) أي الذبح والنحر (فيها) أي في البقر (معتدل) أي جائز لان لها موضعاً للنحر وللذبح، ولكن الافضل فيها الذبح، ومثل البقر في جواز الامرين وندب الذبح ما أشبه من حمار الوحش، والخيول، والبغال الوحشية، وأما الغنم فتذبح كغيرها من الانعام، والوحوش، والطير، فإن نحرتم لم تؤكل، إلا لضرورة كعدم ءاله صالحة للذبح، وكوقوع في حفرة بحيث لا يمكن ما يجب فيجوز العكس في الامرين، فيجوز حينئذ ذبح الابل ونحر غيرها. «فائسة» : يجوز سلق الدجاج الكائن في القفص ونفذه كما قال ناظم ذلك :

فان أردت نطفها بالسلق	☆	فذاك جائز بغير شق
من بعد غسل الدم من رأس ومن	☆	ريش ورجليها وحيثا يبين
وان تشا نطف ريشا باليد	☆	وان تشا قصصته عن جسد
وان تشا حرقتة وان تشا	☆	طبختها بريشها مع الحشا
ثم كل اللحم ودع عنك الندي	☆	تعافه النفس وزبلها انبذ

(صحيحها) أي الذبيحة إذا ذبحت وكانت صحيحة (يكفى) أي يجزىء (له سيل) أي رشح (الدم) منها وان لم تتحرك، ولو بالخشب، إذا لم يصيبها المرض، ولم يصيبها شيء، فانه يكفى في حلها مجرد السيلان، (وقوة التحريك) أي وانما حل أكل ما ليس من حياته بالذكاة أن يصحبها قوة حركة عقب الذبح (في) الحيوان (ذى) أي صاحب (السم) أي المرض فلا بد فيه من حركة قوية، لا مجرد مد رجل أو ضم، أو

ارتعاش، أو فتح عين أو ضمها، فلا يكنى، وقيل إن مد الرجل فقط أو ضمها فقط كاف في حلها لدلالة ذلك على حياتها حال الذبح، (الا) الشاة (الحنيقة) بحل أو بين حجرين فلا تعمل فيها الذكاة ان نفذ مقتلها، (اللفظ) والام فيه للغاية أي ينتهي في قراءة الآية الشريفة إلى قوله تعالى: (وما أكل السبع) أي السبع، والسبع المراد به الوحشي الذي يفترس الحيوان سواء كان سبعا أو غيره، (الاما) ذكيت منها أي أدركتموه حيا فذكيتموه إذا لم تنفذ مقالته، (والاستناء اتصل) في قوله تعالى: (إلا ما ذكيتم) منها أي ما كانت ذكاتكم عاملة فيه منها، والذي تعمل فيه الذكاة منها هو الذي لم تنفذ مقالته قبل الذبح، ومحل كونها لا تعمل فيها الذكاة (ان انفذت) قبل الذبح (مقاتل) فان انفذت لم تعمل فيها الذكاة، وكانت ميتة، وانفاذ المقتل واحد من خمسة أمور بينها بقوله (وتجمع) المقاتل (في خمسة) من الامور (وهي) أي المقاتل (نخاع) مثلث النون: المخ الذي في فقاير الظهر والعنق متى قطع لا يعيش واما كسر الصلب بدون قطع نخاع فليس بمقتل ولذا قال المصنف (يقطع) النخاع (و) منها (فرى) أي قطع (أوداج) أي الودجين معا أو احدها واما شقه بلا قطع ففيه قولان، وعلى أنه ليس بمقتل تعمل فيها الذكاة، ومنها (دماغ نثرا) وهو ما تحويه الجمجمة، واما شذخ الرأس وخرق خريطة الدماغ بلا انتشار فليس بمقتل، (كنثر حشوة) بضم الحاء المهملة وكسرهما وسكون المعجمة وهي ما حواه البطن من قلب وكبد، وطحال، وكلوة، وأمعاء، فهي من المقاتل ان زال ما ذكر عن موضعه، بحيث لا يمكن عادة رده لموضعه، (أو) أي ومنها (ثقب) أي خرق (مصران) واولى قطعه، واما ثقب الكرش فليس بمقتل، فالهيممة المنخقة إذا ذكيت فوجدت مثقوبة الكرش توكل على المعتمد، وثقب المصران من المقاتل، (جرى) أي وقع خلافا لما في المواق من ان ثقب المصران وشقه ليس بمقتل، لانه قد يلتم وأما المقتل فيه قطعه وانتشاره، وقد نظم بعضهم هذه المسألة في ستة أبيات فقال:

- | | | | |
|---|---------------------------|---|------------------------------|
| ☆ | ان التحرك في الجميع لمقنع | ☆ | اما الدماء ففي سليم بها قنع |
| ☆ | وقت التحرك بعد ذبح قبله | ☆ | معه وفي البعدي شك ينقطع |
| ☆ | ودلائل ذنب ورجل عينا | ☆ | نفس دم واثنان لب المجتمع |
| ☆ | في يأس أو شك بما كنطيجه | ☆ | لم يفر ثالثها اخو يأس منع |
| ☆ | ان المقاتل حشوة ونخاعها | ☆ | ودج دماغ والمصر المرتفع |
| ☆ | والخلف في كرش وفي عنق وفي | ☆ | سفل المصر وفي الوداج المنصدع |

«فرع»: مصران بضم الميم جمع مصر كرجيف ورغفان، وجمع الجمع مصرين كسلطان وسلاطين وجمعه باعتبار طياته اهـ. (ويندب النحر) للإبل (من القيام) فانه أفضل من تبريكها حال النحر أو

مقبدة، أو معقولة الرجل اليسرى مستقبلة، ويقف الناحر بحجب الرجل اليمنى هكذا صفة النحر، (و) اما (الذبح) أي المذبوح فيستحب ان يكون وقت الذبح (مضجاً بشق) أي جهة (شام) أي أيسر لانه أيسر للذباح، وتندب أن يضجع المذبوح برفق فإن الله يحب الرفق في الأمور كلها، ولقوله ﷺ: (إذا قتلتم فاحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة) ويندب في حق الذباح أن يكون (مستقبلاً) ندباً (بما) أي بالحيوان الذي (يذكي) أي بالحيوان المزكى يندب في حقه أن يكون مستقبلاً به (القبلة) لانه أفضل الجهات (أوضح) أيها الذباح (محل) أي موضع (الذبح) ندباً أي أوضح محل الذبح من صوف، أو شعر، أو ريش، لانه أفضل لما فيه من الرفق والسهولة، و (حد) أي سن (الشفرة) أي المدية والسكين، فانه يندب أن تكون مسنونة للتسهيل على الحيوان، كالحديد فانه أفضل من غيره في الذبح والنحر، كزجاج مسنون، وحجر كذا، وقصب، وعظم، فيندب أن يكون الكل محمداً، لأن ذلك أهون على المذبوح، لخروج روحه بسرعة (ويكره) في حق الذباح (التقطيع) لعضو منها (قبل) تمام (الموت) أي خروج روحها وبعد تمام الذبح أو النحر، اما قبل التام فينته، كما يقع لبعض الفقهاء في طريق الحج، يقع الجمل فيشرع إنسان في نحره فيأتيء آخر ويقطع منه قطعة لحم قبل تمام النحر فلا يؤكل ما قطع منه، (و) يكره (دور) أي تدوير (حفرة) يجتمع فيها الجزارون للذبح لما في ذلك من رؤية الذبائح بعضها بعضاً، وهو من تعذيبها، لان لها تميزاً وشعوراً، وأيضاً (لأجل) أي لما في ذلك من عدم استقبال (القبلة) لاكثرها، فذلك مكروه، (و) (يسرى) (ذبح أم) للجنين أي ذبحها يسرى (في جنين) أي في الجنين الحي الذي في بطنها ان مات بعد ذكاة أمه (يسرى) ذبحه فيؤكل بسببها وتحله الطهارة، واختلف في المشيمة، وهي: وعاءه على ثلاثة أقوال، قيل: لا تؤكل مطلقاً، وقيل: تؤكل مطلقاً، وقيل: هي تبع للولد، ان أكل أكلت، وإلا فلا، وأكل الجنين بذكاة أمه بشرطين أشار لهما بقوله: (ان تم) أي استوى (خلق) أي خلق الجنين، ولو كان ناقص يذ أو رجلي خلقه، وأشار إلى الشرط الثاني بقوله: (مع نبات الشعر) أي شعر جسده ولو لم يتكامل، ولا يكفي شعر رأسه، أو عينيه، وقول المصنف مع نبات الشعر عطف لازم على ملزوم، لانه يلزم عادة من تمام خلقه نبت شعره، أو هو مسبب على مسبب، وكذا البيض يكون طاهراً إن خرج بعد ذكاة أمه، بخلاف لو ماتت أمه بلا ذكاة، فإن خرج الجنين بعد ذبح أمه حياً حياة مستقرة لم يؤكل إلا بذكاة، إلا أن يسارع له بالذكاة فيفوت بالموت فانه يؤكل للعلم بأن حياته كلا حياة، أو كأنه خرج ميتاً. «فائدة»: الجنين إذا أخرج حياً بعد ذكاة أمه اما إن تكون حياته مرجواً بقاءها، أو مشكوكاً في بقاءها، أو ميثوساً من بقاءها، ففي الاولين تحجب ذكاته، كما قال ابن رشد، ولا يؤكل إذا مات بدونها، وفي الثالث تندب ذكاته، كما قال ابن رشد. ولما فرغ من الذبح والنحر شرع يتكلم على العقر

فقال : (للمعجز) عن إدراك الصيد الوحشي (أوجب) على الراي (نية) عند الرمي ، أو إرسال الجارح ، (و) أوجب على الراي (بسملة) عند الرمي ، أو إرسال الجارح ، والضرب بالرصاص ، كما انعقد عليه الاجماع ، قال الفاسي :

وما ببندق رصاص صيدا ☆ جوازا كله قد استفيدا
افق بهذا والدننا الا وه ☆ وانعقد الجمع على فتواه

ويشترط في أكل الحيوان الوحشي بالعقر أن يكون الوحشي غير مقدور عليه إلا بعسر ، أو مشقة ، ولو كان ذلك الوحشي المعجوز عنه نانس ، ثم توحش ، فيخرج المقدور عليه بسهولة فلا يؤكل بالعقر ، وكذا من رمى صيدا فأثخنه حتى صار لا يقدر على الفرار ثم رماه ، آخر فقتله فلا يؤكل ، لأنه صار مقدورا عليه ، وهذا الشرط يشترط (في أكل) حيوان (وحشي) لا إنسي ، فلا يؤكل بالعقر ، ووصف الوحشي بقوله (مباح) فلا يؤكل الخنزير الوحشي لحرمته ، (قتله) أي الحيوان الوحشي (محدد) سواء كان المحدد سلاحا ، أو غيره ، كحجر له حد ، فهو أم من السلاح ، واحترز بقوله محدد عن العصا ، والحجر الذي لا حد له ، والبندق أي البرام الذي يرمى بالقوس فلا يؤكل الصيد بشيء من ذلك إذا مات ، وانفذ مقتله ، (أو) قتله (جارح) أي حيوان طير أو غيره (تعلمنا) بالفعل كيفية الاصطياد ، والمعلم هو الذي إذا أرسل أطاع ، وإذا زجر انزجر ، ولو كان من جنس ما لا يقبل التعليم عادة ، كالفر ، فإذا جرح الجارح الصيد فمات أو انفذ مقتله قبل إدراكه حيا فيباح أكله ، وأما لو أدركه حيا غير منفوذ المقتل لم يؤكل إلا بالذبح ، ويؤكل بشروط أربعة أشار لها بقوله : (ارسله) أي ارسل الصائد الجارح من يديه ، ومثله ارسله من حزامه ، ومن تحت قدمه ، وما مشى عليه المصنف من اشتراط الارسال من يديه ونحوها ، فإن كان مفلوتا فارسله لم يؤكل ، وهو قول مالك الذي رجع إليه ، وكان يقول أولا يؤكل ولو كان ارسله من غير يديه ، وكفت نية الامر ، وتسميته كيد غلامه نظرا إلى أن يد غلامه كيده ، ولا يشترط أن يكون الغلام مسلما حينئذ ، لأن الناي والمسمى هو سيده ، وأما لو كان الجارح سائبا فذهب للصيد بنفسه أو باغراء ربه ، فلا يؤكل إلا بذكاة ، والجارح ارسله شخص (مميز) فلا يؤكل ما ارسله عليه غير المميز ، كالجنحون ، والصغير ، والمغمى عليه ، والسكران ، لعدم القصد الذي هو شرط في صحتها ، (قد اسلما) المرسل أو الراي ، فلا يؤكل ما ارسله المجوسي والكافر ، ولو كتابيا ولو سمي الله عليه ، لأن الصيد رخصة ، والكافر ليس من أهلها ، « فرع » : شروط الصيد تسعة : ثلاثة في الصائد ، وثلاثة في المصيد ، وثلاثة في الصيد ، وقد نظمها بعضهم فقال :

كل صيد مسلم صحيح الذبح ☆ غير مفروط بنحو الرمح

أو جـارح معلم ومرسل ☆ من يديه بصيده مشتغل
يصيد مرئيا اخا امتناع ☆ يموت من حرج بلا نزاع

انتهى بناني. وأما قوله تعالى: (وما علمتم من الجوارح) خطاب المؤمنين، فانه قال بعد ذلك: (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) (وما توفى) أي تراخي الصائد (في اتباع اثره) أي الصيد، فان توفى في اتباعه ثم وجده ميتا فلا يؤكل، لاحتمال انه لو جَدَّ في طلبه لأدرك ذكاته قبل موته، الا ان يتحقق انه ولو جد لا يلحقه حيا. «فائدة»: لو حمل الآلة كالسكين مع غيره كغلامه فسبقه بعد ضرب الصيد، فما جاء الغلام الذي معه السكين حتى مات الصيد فلا يؤكل لتفريطه، وكذا لو بات الصيد عن الصائد بعد ضربه نهارا، فقال بينهما الليل، فوجده بالغد ميتا لم يؤكل، لاحتمال موته بشيء، آخر كالهوام، ومفهوم المبيت انه لو رماه نهار أو غاب عنه، ثم وجده ميتا فانه يؤكل حيث لم يترأخ في اتباعه، ولو غاب عليه يوما كاملا، والفرق بين الليل والنهار ان الليل تكثر فيه الهوام، دون النهار، فإذا غاب ليلا احتمل مشاركة الهوام، ما لم يتحقق موته بالري أو جرح الجارح، (ولم يقصر) أي لم يشتغل (جارح) بعد الإرسال لم يقصر (في أمره) أي في طلب الصيد، فان قصر بأن اشتغل بغير الصيد بشيء ما، ولا فرق بين كثير الشغل وقليله، ورأى الخمي ان قليل التشاغل لا يضر، فان اشتغل بأكل خفيف، أو صيد آخر، ثم انطلق فقتل لم يؤكل. «خاتمة»: يقضى بالصيد للسابق له، بوضع يديه عليه أو حرزه له في داره، أو كسر رجليه، وان رءاه غيره قبله، لان كل من سبق لمباح فهو له، وان تدافع جماعة عليه فبينهم، ولو دفع احدهم الآخر ووقع عليه، إذ ليس وضع يده عليه والحالة هذه من المبادرة، بخلاف المسابقة بلا تدافع، فلو جاء غير المتدافعين حال التدافع وأخذه اختصاص به، وان شرد الصيد بغير اختيار صاحبه، ولو من مشتر فاصطاده آخر، فهو له، ولو لم يلتحق بالوحش، حيث لم يكن تناس عند الاول، ولم يتوحش عند شروده، والا لكان لصاحبه الذي شرد من يده، والصائد له أجرة تخليصه فقط، واشترك طارد مع ذئ حباله بالكسر شبكة، أو فتح، أو حفرة جعلت للصيد، قصدها الطارد لا يقاع الصيد فيها، ولولاها لم يقع الصيد فيها، والطارد آيس منه، ولولاها ما وقع فيها فانهما يشتركان بحسب فعليهما، وان لم يقصد الطارد الحباله، وآيس منه فلها ولا شيء للطارد، وان كان محققا اخذه بدونها فله دون ربهما كمن طرد صيد الدار فادخله فيها فانه يختص به، ولا شيء لرب الدار امكنه اخذه بدونها أم لا إذ ليست معدة للصيد، الا ان يطرده لغير الدار فدخل فيها وهو عاجز عنه، فلمالك الدار سواء كانت مسكونة أم خالية، فإن كان محققا أخذه بغيرها فهو له اهـ. ولما كانت الذكاة سببا في أكل الحيوان البري، ناسب أن يذكر الأضحية والعقيقة والمباحات بعدها فقال:

باب الأضحية والعقيقة وما يباح من الطعام



أي باب في بيان الأضحية وأحكامها، والعقيقة وأحكامها، وفي بيان ما يباح من الطعام، (سن) عينا على المشهور، وقيل إنها واجبة، وقيل تسن سنة أكيدة على كل واحد بعينه من مستوفى الشروط، وتحصل تلك السنة بفعله من ماله، أو بفعل الغير نيابة أن تركه معه، وتسن (لحر) لا رقيق ولو بشائبة لأن ملكه غير تام، فهو فقير حكما ولو بيده المال، (غير حاج) لا لحاج لأن سنته الهدى، فلا يطلب بضحية، سواء كان بمنى أو غيرها، (بمنى) أو غيرها (أضحية) نائب فاعل سن أي ذبحها، إذ لا تكليف إلا بفعل، وسنية تلك الضحية عن نفس الحر المذكور، وعن أبويه الفقيرين، وولده الصغير حتى يبلغ الذكر، ويدخل بالانثى زوجها لا عن زوجة لأنها غير تابعة للنفقة، بخلاف زكاة فطرها فتجب لتبعيتها لها، ومحل كونها تسن في حق الحر غير الحاج إذا كان يفعلها، (من غير إجحاف) بالمضحي أي بماله بأن لا يحتاج لثمنها في ضرورياته في عامه (عنا) أي وعناء أي نصب وتعب فهو عطف على إجحاف بخذف العاطف. ثم شرع يتكلم على الاسنان التي تجزىء في الضحية فقال: (وسنها) أي الأضحية أي الشاة التي تذبح في الضحية (عام) أي سنة بتمامها (مضى) أي كمل العام (في الضان) فيكفي فيه مرور الحول، فلو ولد يوم عرفة اجزا أضحية في العام القابل، (و) أما (المعز) فالسن التي تطلب في الضحية به (عام) أي تمامه (وابتدا) بعد اتمام السنة (في) العام (الثاني) دخولا بينا كالشهر، والمراد بالسنة العربية، وهي ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما، لا القبطية وهي ثلاثمائة وخمسة أو ستة وستون يوما، (وداخل) بعد تمام الثلاث سنين (في أربع) ولا يشترط أن يكون الدخول بينا في جميع المواشي إلا في المعز، فداخل في أربع (من) أصناف (البقر) يجزىء ضحية (و) أما (الابل) فلا تجزىء في ضحيتها إلا ما دخل (في ست سنين) أي أو في خمسا ودخل في السادسة (قد عبر) أي جاوزها ودخل فيها دخولا بينا، ولو بيوم، ويشترط في الضحية السلامة من العيوب، وإليها أشار بقوله (ويمنع الاجزا) أي أجزاء الضحية (جنون) أي فلا تجزىء الشاة المجنونة ضحية، وهي فاقدة التمييز أن كان دائما، لا أن لم يدم فلا يضر كما في التوضيح، (أو) بمعنى الواو (بكم) فلا تجزىء البكاء وهي فاقدة الصوت، (أو) بمعنى الواو (عرج) فلا تجزىء العرجاء إلا إذا كان خفيفا، (أو) بمعنى الواو (عور) فلا تجزىء العوراء ولو كانت صورة العين قائمة، (أو البشم) أي التخمة فلا تجزىء البشاء، (أو) بمعنى الواو (مرض) فلا تجزىء المريضة إذا كان المرض بينا، (أو بحر) فلا تجزىء البغراء وهي منتنة رائحة الفم، (أو البتر) فلا تجزىء البتراء وهي التي لا ذنب لها خلقة، أو حدث لها بعد خلقها ما صارت به بتراء (أو جرب) فلا تجزىء الجرباء البينة

الجرب، (كذا) مما لا يجزىء في الضحية (هزال) وهي العجفاء التي لا مخ في عظامها لهزها ، (إن ظهر) راجع لجميع ما تقدم من العيوب وكذا لا تجزىء في الضحية (ياسة الضرع) حتى لا ينزل منها اللبن ، فإن أرضعت ولو بالبعض أجزاء ، (و) مما لا يجزىء في الضحية (ذات) أي صاحبة (أم وحشية) وأبوها من الإنسي بأن ضربت فحول الإنسي في إناث الوحشي فإنها لا تجزىء اتفاقا ، وأما العكس فلا يجزىء على الأصح ، (و) أي وكذلك لا تجزىء في الضحية (ذات) أي صاحبة (قرن يدي) أي لم يبرأ فان برا أجزاء ، فليس المراد بالإدماء حقيقته بل عدم برئه وإن لم يكن هناك دم ، ثم شرع يتكلم على الأفضل في الضحايا فقال : (أفضلها) أي أفضل الحيوان في الضحايا (ضان) مطلقا ، فحوله ، فخصيانه ، فخنثاه ، فأنثاه ، (ف) يلي الضان في الأفضلية (معز) فحوله ، فخصيانه ، فخنثاه ، فأنثاه ، (ف) يلي المعز في الأفضلية (بقر) فحوله ، فخصيانه فخنثاه ، فأنثاه ، (ف) يلي البقر في الأفضلية (إبل) فحلبها ، فخصيها ، فخنثاها ، فأنثاها ، والمراتب ستة عشر من ضرب أربعة في مثلها وذلك أن يقال : فحل الضان ، فخصيه ، فخنثاه ، فأنثاه ، إلى آخر المراتب ، فأعلاها فحول الضان ، وأدناها إناث الإبل ، (نم) كلمة مدح كحذا في الضحية (السمين) أفضل من غيره (و) نم في الضحية (الذكر) أفضل من الانثى ، لان الأفضل فيها طيب اللحم ، بخلاف الهدايا فإن المعتبر فيها كثرة اللحم ، والأفضل في حق المضحي الجمع بين الاكل والصدقة بلا حد ، وهي أفضل من العتق ، كما قد قيل :

ورب صغير ففاق أجر كبيرم ☆ كسنة الأضحية فاقت العتق في الاجر

« فرع » يندب ترك حلق الشعر من سائر البدن وترك قلم الاظفار في التسعة الايام الأولى من ذى الحجة لمن يريد الضحية ولو بضحية الغير عنه ، (و جاز) للمضحي قبل الذبح لاضحيته لا بعده (تشريك قريب بثلاثة شروط : أن يكون قريبا كما قال ، كإبنه أو أخيه أو ابن عمه وتلحق بهم الزوجة (إن) كان القريب (سكن) أي ساكنا معه بدار واحدة ، والتشريك يكون (في الاجر) لا في الثمن ، وكان المشرك (معه) أي مع المضحي الذي اشركه معه (في العيال) بأن كان معه في عياله (و) كان معه في (المؤن) أي في الانفاق ، سواء كانت النفقة وجوبا كالابن والأبوين الفقيرين ، أو كانت النفقة غير واجبة كالالاخ وابن العم المنفق عليه تبرعا كما هو ظاهر النقول ، وقال عبد الباقي والحرشي : لا تشترط السكنى إلا ان يكون الانفاق تبرعا ولم ار من ذكره غير ما نقله الطخيني عن العوفي مستدلا بكلام ابن حبيب الذي هو في المواق ، ولا دلالة فيه اصلا ، والظاهر من كلام المدونة والباحي والتمهي وغيرهم ان السكنى معه شرط مطلقا انتهى . ثم شرع في بيان شروط صحتها بقوله (ووقتها) أي وقت صحة الضحية في اليوم الاول (بعد صلاة العيد) أي من حل النافلة للغروب ، وأفضله أوله للزوال ، فلييه في الأفضلية أول اليوم الثاني للزوال ، فأول اليوم

الثالث للزوال، وتمتد وقت الضحية من حل النافلة يوم النحر، (الى غروب) شمس اليوم (الثالث السعيد) أي اليوم الثالث من يوم النحر فمن فاته أول الثاني نذب له ان يؤخر الى اول الثالث، وقيل بل آخر الثاني افضل من اول الثالث، (وشرطها) أي شرط صحة الضحية (في غير يوم اول) أي في غير اليوم الاول، وأما اليوم الاول فالشرط للإمام صلاته وخطبته بعد حل النافلة، وللغير ذبح إمامه، وأما غير اليوم الاول فشرطها (طلوع الفجر) فلا تصح بليل (ك) ما أن طلوع الفجر شرط في صحة أجزاء (الهدايا) لأن الضحية كالهديا (مثل) أي مثلها للهديا، فالنهار شرط فيها، فلا يجزىء ما وقع منها ليلا، (تتمة) لانتقاض الضحية بعد اليوم الثالث، بخلاف زكاة الفطر فتقضى، لأنها واجبة ووقتها التي تجزىء فيه من ذبح الإمام بعد الصلاة، لآخر اليوم الثالث بغروب الشمس انتهى ثم شرع يتكلم على العقيقة وحكمها فقال: (ويستحب) أي يندب لأب من ماله (سابع الولادة) أي في سابع يوم الولادة، (عقيقة) نائب فاعل يستحب، والعقيقة هي ما يذبح من النعم في سابع الولادة وسقطت بمضي زمنها بغروب السابع ولو كان الأب موسرا فيه وقيل: أنها لاتقوت بفوات الأسبوع الاول، بل تفعل في الأسبوع الثاني، فإن لم تفعل في الأسبوع الثالث، ولاتفعل بعده، وعند الشافعية لاتسقط أصلا فإن لم يفعلها أبوه طوّل بها هو بعد البلوغ وقوله (شاة) بدل من عقيقة (تضحى عادة) أي تجزىء ضحية، فيشترط فيها ما يشترط في الضحية من سن، وفيها يجزىء وفي ما لا يجزىء، وفي كونها من بهيمة الأنعام وشاة واحدة تجزىء في العقيقة (عن كل مولود) يولد فإنه يندب للأب أن يعق عنه (ولو) كان المولود (أنثى) فإنه (يعق) عنه بشاة، خلافا لمن قال إنه يعق عن الأنثى بواحدة، وعن الذكر باثنتين، وإن ولد توأمان في بطن واحد عق عن كل واحد منهما واحدة (ويومها) أي يوم الولادة (يلغى) فلا يحسب من السبعة (إذا الفجر) أي طلوعه (سبق) الولادة بأن ولد بعده، فإن ولد معه حسب، وكذا أن ولد قبله فإنه يحسب، لا بعده لأنه من الأيام التي تلغى، كما تقدمت في السفر مجموعة في قول القائل: «واليوم يلغى في الين والكرا» البيتين إلخ. وندب ذبحها بعد طلوع الشمس، وندب حلق رأسه، والتصديق بزنة شعره، وتسميته، وندب تخيير الأسماء له، وخير الأسماء ما عبد واحد، فإن لم يعق عنه سمى في أي يوم شاء، ولذا قال الجاهلي:

☆	في سابع المولد ندبا يفعل	☆	عقيقة وحلق رأس أول
☆	ووزنه نقدا تصديق به	☆	وسمه وإن يميت من قبله
☆	أن عنه قد علق والاسمى	☆	في أي يوم شاءه المسمى
☆	وكل ذا في سابع والختن في	☆	نمن الأمر بالصلاة فأعرف

ثم شرع يتكلم على المباح فقال (لنا يباح) حال الاختيار (أكل) وشرب (كل) طعام أو شراب (طاهر) لم يتعلق به حق للغير فيخرج المفضوب، فإنه وإن كان طاهرا لكنه غير مباح، لتعلق حق المالك به، (و) يباح لنا (ضربوب) أي يباح أكله، والضربوب بضم الضاد المعجمة وسكون الراء كالقنفود في الشوك، إلا أنه قريب من خلقة الشاة، ويباح لنا (فأر) بالهمز معروف إذا كان لا يصل للنجاسات تحقيقا أو ظنا، والاكراه، فإن شك في وصوله لم يكره، ولكن فضله نجسة، ويباح لنا (قنفذ) بضم القاف والفاء بينهما نون سكنة وء آخره ذال معجمة أكبر من الفار، وله شوك إلا رأسه وبطنه ويديه ورجليه، (و) يباح لنا (أرنب) أي أكله والأرنب معروف، ويباح لنا (يربوع) واليربوع دابة قد رينت عرس، رجلاها أطول من يديها، وهي أصغر من الفأرة، ويباح لنا (وبر) بفتح الواو وسكون الباء وقد تفتح دابة فوق اليربوع ودون السنور، لونها بين البياض والغبرة أي طحلاء اللون، ويباح لنا (خلد) أي أكله وهو مثلث الحاء المعجمة مع سكون اللام وفتحها فار أعنى لا يصل للنجاسة، أعطى من الحس ما يغني عن البصر، ويباح (خشاش) أي أكل خشاش (الارض) وهو بثليث الحاء المعجمة والكسر أفصح، وأضيف إلى الارض لأنه يخش ويدخل فيها، ولا يخرج منها إلا بمخرج، ويبادر برجوعه إليها، والذكاة تعمل فيه بما يموت به قياسا على الجراد بجامع عدم النفس السائلة، في كل فيكون مباح الاكل، وخشاش الأرض كعقرب وخنفساء وبنات وردان وجندب ونمل ودود وسوس، ويباح لنا (الوحش غير المفترس) كغزال وزرافة، وأما الوحش المفترس فمكروه كما سيأتي، والافتراس عام فيما يفترس الإنسان وغيره، والعداء خاص بما يعد وأعلى الادى، (و) يباح لنا (حية) أي أكلها أن (أمن من شر سمها حرس) أي أمن إن ذكيت بحلقها كما لا يبي الحسن، وأمن المستعمل من سمها فيجوز أكلها، وأما من كان ينفعه أكلها بسمها كن به داء الجزام فيجوز أكلها بسمها، والام يحز، وإنما يؤمن سمها لمن يؤديه السم بذكاتها على الصفة التي ذكرها اهل الطب، بأن تكون في حلقها وقدر خاص من ذنبها بأن يترك قدر أربعة قراريط من ذنبها ورأسها، ولا بد أن تطرح على ظهرها، وأما لو طرحت على بطنها، فقطع من القفا فلا يجوز في ذكاتها، لأن شرط الذكاة أن تكون من المقدم، فليست بطاهرة، حنث وإن أمن سمها، والسم مثلث السين والفتح أفصح، وجمعه سمام وسموم، (و) جاز (أي يباح لنا أكل وشرب) (ما يسد) أي يحفظ ويسك (للضرورة) وهي حفظ النفس من الهلاك، أو شدة الضرر، إذ الضرورات تبيح المحظورات، لا يجوز لسد الضرورة (الادى) فلا يجوز أكله للضرورة لأن ميته سم فلا يزيل الضرورة، فلا يجوز تناوله سواء كان حيا أو ميتا، ولو مات المضطر، وهذا هو المنصوص لاهل المذهب، وبعضهم صحح أكله للمضطر إذا كان ميتا، بناء على أن العلة شرفه، لأعلى أن العلة ضرورته سما وعلى القول بأكله

فلا يشوى بالنار، (و) لا يجوز لسد الضرورة (الحمر) أى شربه لانه مما يزيده (لا) يحرم شرب الحمر (للفص) أى لازالتها، ان لم يتعين ولا لغير غصة، وتعين لفصه خشى منها الهلاك، ويصدق المامون ويعمل بالقرائن. « تنبيه » : يقدم المضطر الميتة وجوبا من غير الخنزير على خنزير عند اجتماعهما ، لانه حرام لذاته، وحرمة الميتة عارضة، ويقدم الميتة على صيد المحرم، ويقدم طعام الغير على الميتة ان لم يخف القطع، أو الضرب، أو الاذى، والإقْدَم الميتة، وقاتل المضطر عليه بعد ان يعلم ربه فان قتل ربه فهدر. ولما تكلم على المباح اخذ في بيان ضده وهو المحرم فقال: (ويحرم البغل) أى اكله، (و) يحرم (خنزير) برى، اي يحرم اكله، ويحرم (فرس) أى اكله، ويحرم (قرد) أى يحرم اكله وكذا النسناس وقيل بكراهتهما (حمار) انسى اي يحرم اكله، (ثم) من المحرم (طين) اي يحرم اكله، ومحل منع الطين ما لم تكن المرأة حاملا، وتشاق لاكله، وتخاف على مافي بطنها، والارخص لها اكله، (او) بمعنى الواو ويحرم (نجس) اي المتنجس من جامد او مائع، كدم، وبول، وغائط، وميتة حيوان له نفس سائلة، إلا ما اظطر إليه كما تقدم. ثم شرع يتكلم على المكروه فقال: (ويكره السبع) أى أكل السبع أي الوحش المفترس، كالسبع، والفر، ابن عرفة الباجي: في كراهة أكل السباع، ومنع أكلها، ثالثا حرمة عاديها، كالاسد، والفهد، والثمر، والديب، وكراهة غيره كالذب، والثعلب، والضبع، والهر، مطلقا الاول لرواية العراقيين والثاني لابن كنانة القاسم والثالث لابن حبيب عن المدنيين (و) يكره (هر) أى يكره أكله، لأنه من جملة المفترس لاقتراسه نحو الفأر، ويكره (كلب) أى يكره أكل الكلب الانسى، وقيل حرام، والذي حصله الخطاب في الكلب قولان الحرمة والكراهة، وصحح ابن عبد البر التحريم، قال الخطاب لم أرى في المذهب من نقل إباحة أكل الكلاب اهـ. (و) يكره (ثعلب) أى يكره أكله، ويكره (ضبع) وقيل يحرم، (و) يكره (فيل) أى يكره أكله، وقد ذكر ابن الحاجب في الفيل قولين بالإباحة والتحريم، وصحح في التوضيح الإباحة فيه وفي كل ما قيل انه ممسوخ كالقرد والضب، ولذا قال بهرام: لا أعرف من شهر الكراهة في الفيل وقال البصاطي تشهير الكراهة في الفيل انما هي في عهد خليل ويكره (ديب) لانه مما يفترس الغنم، ويكره الوطواط بفتح الواو وهو الحفاش، جناحه من لحم، « تنبيه » : يحرم أكل ابن عرس لعصى في أكله، قاله الشيخ عبد الرحمان، ويحرم الوزغ للسّم، ولا يجوز أكل مباح ولده محرم، كشاة من أتان ولا عكسه كأتان من شاة، وأما نسل ذلك المباح الذي ولده المحرم فيؤكل حيث كان مباحا لبعده، أفاده في المجموع، ويكره شرب خليطين كزبيب أو تمر، تين، أو مشمش، إن أمكن الإسكار، ويكره نبذ بدباء، وحنتم، أو مقير، ونقير اهـ.

باب في الإيمان والنذور وأحكامها

ولما كانت اليمين تشتمل على برتارة، وحنث أخرى، ناسب أن يذكرها عقب باب المباح والحرام، وهو باب ينبغي الاعتناء به لكثرة وقائعه، وتشعب فروعه، وأشار المصنف لحده فقال: (يميناً) واليمين الحلف والايلاء والقسم الفاظ مترادفة وهي مؤنثة في حديث: (من اقتطع مال مسلم يميناً كاذبة أدخله الله النار) وتجمع على إيمان وأيمان وفيها اثنتا عشرة لغة جمعها بعضهم بقوله:

همزاًيم وأيمان فافتح أو أكرم أو أم قل ☆ أو قل م أو من بالتثنية قد شكل
وأيمان خم به والله كلا أضف ☆ إليه في قم تستوف ما نقل
فهذه لغة بلثني لعشرتها ☆ قد ضمها بعضهم لبعض ما نقل

وهي في اللغة مأخوذة من اليمين الذي هو العضو، لانهم كانوا إذا تحالفوا وضع أحدهم يمينه في يد صاحبه، فسمي الحلف يميناً من باب تسمية الشيء بسم الله، وهي قيمان الاول تعليق طاعة أو طلاق على وجه قصد الامتناع من فعل المعلق عليه، أو الحض على فعله، نحو ان دخلت الدار وان لم ادخل طالق والاول عين بر والثاني عين حنت. الثاني قسم بالله أو صفة من صفاته، واليمين الشرعية (تحقيق) أي تقرير وتثبيت (ما) أي أمر (لم يجب) وقوعه عقلاً أو عادة، فدخل الممكن عادة، ولو كان واجباً أو ممتنعاً عادة، نحو لاشربن البحر ولاصعدن إلى السماء، واليمين التي تكفر تكون (بالله) أي بسبب إسم الله المحلوف به، وشمل كل إسم من أسمائه تعالى، (أو صفاته) أي واليمين تكون بصفاته الله تعالى الذاتية كالعلم، والبقاء، والوحدانية، وكذا صفاته المعنوية ونظم التتائي صفات المعاني السبعة المتفق عليها فقال:

حياة وعلم قـدرة وإرادة ☆ وسمع وابصار كلام بلا مرا
بها تعقد الإيمان فاصفى لسمعها ☆ صفات معاني وهي سبع كما ترى

لاصفات الفعل كلفه ورزقه، (و) اليمين التي تكفر هي التي تكون ايضاً بـ (الكتب) السماوية، ما لم ينو النقوش، أو هي مع الأوراق، (فاللغو) أي اليمين اللغو وهي التي لا كفارة فيها، وفسرها المصنف بقوله (أن يظهر) للحالف بعد حلفه (نفي) أي خلاف (ما) أي الذي (اعتقد) حصوله، أو عدم حصوله، وعين اللغو (لا حنث) أي لا كفارة فيها لعذره، إن كانت يمينه (بالله فقط) قال تعالى: (لا يؤخذكم الله باللغو في إيمانكم). ومحل عدم الكفارة فيها إن تعلقت بغير مستقبل، كأن تعلقت بماض فلا حنث عليه، (فما عقد) أي جزم به نحو والله ما زيد فعل كذا أو لقد فعل كذا، معتقدا حصول ما حلف عليه

فتبين خلافه فلا كفارة عليه، لأنها اليمين الشرعية، وأما الطلاق والعق فلا لغو فيهما فإذا حلف على ما يعتقده بالطلاق والعق ثم ظهر خلافه، فإنه يقع عليه الطلاق والعق، (ومثله) أي مثل اللغو في عدم الانعقاد (الثنايا) بأن شاء الله بعد قوله والله لأفعلن كذا، فقال إن شاء الله، أو إلا أن يشاء الله، أو إلا أن يريد أو يقضي الله فإنها تحل اليمين، إذا تعلقت بالمستقبل، نحو والله لأفعلن كذا، أو لأفعلنه، ولا كفارة على المستثنى بشروط أربعة أشار لها المصنف بقوله (ولو) كان الاستثناء بأن شاء الله (سرا) ولا يشترط سماع نفسه، و (نطق) بحركة لسانه لا أن جرى الاستثناء على قلبه بلا نطق فلا يفيد، (إذا نوى) أي قصد الحالف بالاستثناء (حل اليمين) لا أن جرى على لسانه بلا قصد، ولا إن قصد به التبرك فلا يفيد، واتصل الاستثناء بالمستثنى منه، (بالنسق) أي التابع فإن فصل لم يفده، إلا لعارض لا يمكن رفعه كعطاس، أو سعال، أو تتأوب، أو انقطاع نفس، لا لتذكر، ورد سلام، ونحوها فلا يفيد، ويزاد على الشروط التي ذكر الناظم أن يكون حلفه الذي ذكر فيه الاستثناء في غير توثق بحق، كما لو شرط عليه في عقد النكاح، أو بيع، أو دين، شروطا كان لا يضرها في عشرة، أو لا يخرجها من بلدها، أو على أن يأتي بالثمن، أو بالدين، في وقت كذا، وطلب منه يمين على ذلك، فحلف واستثنى لم يفده، لأن اليمين على نية الحلف لا على نية الحالف كما سيأتي، والاستثناء المتقدم المعتبر في حل اليمين بإلا أو إحدى أخواتها، ثم أشار المصنف للقسم الثاني مما لا كفارة فيه، وهي عين الغموس فقال: (أما الغموس) وسميت غموسا لأنها تغمس صاحبها في النار، ولذا لا تقيد فيها الكفارة، والغموس (الشك) من الحالف في مجيء زيد أمس، أو عدم محيئه، ثم حلف مع شكه أنه قد جاء، أو ظنه فيه ظنا غير قوي، (أو قصد) أي قصد الحالف (الكذب) واستمر على ذلك بلا تبين صدق، فإن تبين صدقه لم تكن غموسا، ولا اثم عليه، وكذا أن قوى الظن فلا اثم، ولم تكن غموسا، وكذا إذا قال في يمينه في ظني، (فلا تكفر) أي لا كفارة فيها إن تعلق بماض، فإن تعلق بالمستقبل، كاللغو كفرت، فإن تعلقا بالحال، كفرت الغموس، دون اللغو، وهذا معنى قول الأجهوري:

كفر غموسا بلا ماض تكون كذا ☆ لغو بمستقبل لا غير فامثلا

ولما كانت الغموس لا تكفر لإغماسها صاحبها في النار لكن (المقاب) والاستغفار إلى الله منها مطلقا (قد) هنا حرف تحقيق (يجب) على الحالف يمين الغموس، فتجب عليه التوبة ولو كفرت، كما إذا تعلق بماض، ثم شبه المصنف بما يجب فيه الاستغفار فقط قوله (ك) شخص مسلم (قائل) في تلفظه (هو اليهودي مثلا) أو النصراني، أو المرتد، أو على غير ملة الاسلام، إن فعل كذا، ثم فعله فلا شيء عليه لكن يحرم عليه ذلك، فإن كان في غير اليمين فردة ولو هازلا، وإلا فلا شيء عليه، كقوله: هو المرتد (إن

فعل الشيء) أي الامر (الذي قد فعل) ويستغفر الله تعالى ، لأنه ارتكب ذنبا وجب منه المتاب إلى الله تعالى ، (ومن) أي الشخص المسلم الذي (يحرم ما) أي الشيء الذي (أحل) أي أباح (الله له) كقوله الحلال علي حرام ، أو كل حلال على حرام ، لا أفعل كذا وفعله (فلا تحنثه) أي لا تحكم عليه بالحنث ، (إذا ما فعله) أي الشيء المحلوف عليه ، لأن من حرم ما أحل الله له لم يحرم عليه ، (إن لم يكن) الحلال الذي حرمة (من زوجة) يملك عصمتها (أو من أمة) يملك رقبتها فانهما يحرمان عليه ، (إلا إذا حشى أي استثنى وأخرج بنيته عند قوله الحلال على حرام ، فأخرج أولا الزوجة عند تمام النطق باليمين حتى لا يحتاج إلى استثناء في يمينه ، بقوله الحلال على حرام إلا زوجتي ، أو امتي فلا شيء عليه في الزوجة لأنه أخرجه عن يمينه في قصده ابتداء وما قصد إلا غيرها كغير الزوجة لا شيء عليه فيه وهو حلال له لأن الحلل والمحرم هو الله تعالى وهذه المسألة المسماة عند الفقهاء بالحاشاة ويصدق الخالف بها في دعواه حتى في القضاء ، وهل يحلف على ما ادعاه من العزل أو لا يحلف ، ويصدق بمجرد دعواه ، قولان : (وإلا) بأن لم يخرج الزوجة في الحلال على حرام (لازمه) الطلاق فيها ، ولابد أن تكون النية أولا ، قبل تمام النطق باليمين ، وأما إن كانت في الأثناء لم تنفع ، ولابد من لفظ الاستثناء ، وقال المصطفى الرماصي : إن النية إذا كانت في الأثناء تنفع ، قال القرافي والحاشاة : هي التخصيص بعينه من غير زيادة ولا نقصان ، فليست الحاشات شيئا غير التخصيص ، وقال ابن رشد : شرط النية المخصصة حصولها قبل تمام اليمين ، وهي بعده لغو ولو وصلت به ، بخلاف الاستثناء به ، وقد جعل ابن عبد السلام قول ابن محرز مقابلا للمشهور ، وإن المشهور أن النية تنفعه إن وقعت أولا ، أو في الأثناء ، ونسب ابن هارون هذا المشهور للمدونة ، وسلم ابن عرفة لها ذلك ، « فائدة » : اختلف العلماء في تحريم الزوجة على خمسة عشر قولاً ، الأول أنها يمين تكفر ، قاله أبو بكر الصديق ، وعائشة ، والأوزاعي ، الثاني تجب فيه كفارة وليست بيمين ، وبه قال ابن عباس في إحدى روايته ، والشافعي في أحد قوليه ، الثالث أنها طلاق رجعية ، قاله عمر بن الخطاب ، والزهرى ، وعبد العزيز ابى سلمة ، الرابع أنها ظهار ، قاله عثمان ، واحمد بن حنبل ، الخامس أنها طلاق بائنة ، قاله حماد بن سلمة ورواه بن خويز مندد عن مالك ، السادس أنها ثلاث تطليقات ، قاله علي بن ابى طالب ، وزيد بن ثابت ، وأبو هريرة ، ومالك ، السابع قال أبو حنيفة أن نوى الطلاق أو الظهار كان مانوياً ، والا كانت يميناً ، وكان رجلاً مولياً من امراته ، الثامن أنه لا تنفعه نية الظهار ، وإنما يكون طلاقاً ، قاله ابن القاسم ، التاسع قال يحيى بن عمر ، يكون طلاقاً ، فإن ارتجعها لم يجز له وطؤها حتى يكفر كفارة الظهار ، العاشر هي ثلاث قبل وبعد ، لكنه ينوى في التي لم يدخل بها في الواحدة ، قاله مالك وابن القاسم ، الحادى عشر ثلاث ولا ينوى بحال ، ولا في محل ، قاله عبد الملك في البسوط ، الثانى عشر هي في التي لم يدخل بها

واحدة، وفي التي دخل بها ثلاث، قاله أبو مصعب ومحمد بن عبد الحكم، الثالث عشر انه ان نوى الظهار وهو ان ينوي انها محرمة كتحريم امه، كان ضهارا، وان نوى تحريم عينا بمحمله بغير طلاق تحرما مطلقا وجبت كفارة عين، وان لم ينو شيئا وجبت عليه كفارة عين، قاله الشافعي، الرابع عشر انه ان لم ينو شيئا لم يكن بشيء، الخامس عشر انه لاشيء عليه فيها قاله مسروق وربيعة من اهل المدينة اهـ. ثم ذكر ان العين تكون على نية الحالف، الا في حق، فقال (وهي) اي العين المحلوف بها كائنة (على نية من) اي الذي (قد حلفا) اي العين (الا) ان تكون العين التي حلفها الحالف (على حق) للغير ثوثقا (نوى المستحلفا) اي فعل نية المحلوف له، سواء كان حقا ماليا من دين، كان يدعى أن له عليه عشرة دنائير من بيع، فيحلف بالله أو الطلاق أو بعق عبيده أو عبد فلان مالك عندي عشرة، وينوي من قرض، فان هذه النية لا تنفعه، أو كان الحق لزوجة اشترطت عند العقد عليها أن لا يتزوج عليها، وحلفته بالطلاق على ذلك، فلا تقبل نية الحالف إذا تزوج عليها، وادعى ان لا يتزوج عليها من بلادها، حيث تزوج من غيرها، لان العبرة بنية المحلف، كأنه اعتاض من حقه هذه العين، والحاصل أن العبرة بنية الحالف، إلا أن يحلف لدى الحق، فالعبرة بنية المحلف فلا ينفع الاستثناء، كما لا تنفع النية.

«فائدة»: إذا قال الزوج زوجتي طالق، وقال أردت زوجتي التي ماتت منذ مدة، أو التي طلقها قبل الحلف، فلا تقبل منه تلك النية، وكذا إذا قال امي حرة، وقال أردت التي ماتت، أو التي اعتقتها، لا تقبل منه تلك الإرادة، وكذا إذا قال لزوجته أو امته هي حرام، وقال أردت ان كذبها حرام، فانه لا يصدق ويلزمه الطلاق في الزوجة، والعق في الامة. ثم شرع المصنف فيما يخص العين أو يقيدها، والذي يخص العين أو يقيدها خمسة؛ النية، والبساط، وهو السبب الحامل على العين، هذا عريف له باعتبار الغالب، وإلا فهو المعبر عنه في علم المعاني بالمقام وقرينية السياق، وقد لا يكون سببا، كما في بعض الأمثلة، واعلم أن البساط يجري في جميع الايمان، سواء كانت بالله أو بطلاق، أو بعق، قال بعضهم:

يجري البساط في جميع الحلف ☆ وهو المشير لليمين فاعرف
ومن لم يكن نوى وزال السبب ☆ وليس ذا الحالف ينتسب

ومنها العرف القولي، والمقصد اللغوي، والمقصد الشرعي، وبدأ بالنية لانها الاصل فقال: (وخصص) العين (بنية) أي خصصت نية الحالف لفظه العام (وقيدت) أي قيدت نية الحالف لفظه المطلق، وأراد المصنف بالتقييد ما يشمل تبين الجمل، كقوله زينب طالق، وله زوجتان اسم كل منهما زينب، وقال أردت بنت فلان، والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر، وتخصيصه قصره على بعض أفرادها، والمطلق ما دل على الماهية بلا قيد، وتقييده رده إلى بعض ما يتناولها، بحيث لا يتناول

غيره، فمن حلف لا يكلم رجلاً، ونوى جاهلاً، أو في المسجد، أو في الليل، جاز له تكريم العالم، أو في غير المسجد، وفي النهار، والتخصيص والتقييد يكونان (بالعرف) أي بعرف أهل البلد، وهو اللفظ الخاص في عرفهم كما لو كان عرفهم استعمال الدابة في الحمار، والمملوك في الأبيض، والثوب فيما يسلك من العمق، فحلف حالف أن لا يشتري دابة ولا مملوكاً ولا ثوباً، ولا نية له، فلا يحث بشراء فرس، ولا نزع، ولا عمامة، (بعد بسطه) أي اليمين (إن فقدت) النية فإن اليمين تخصص وتقيد بالعرف بعد البسط، وهو السبب الحامل عليها، إذ هو مظنتها، وضابط صحة التقييد يمينه بقوله: ما دام هذا الشيء موجوداً، كحلفه أن لا يشتري لحماً، أو لا أبيع في السوق لزحمة، أو وجود ظالم، يحمله على الحلف لصحة تقييد يمينه بقوله: ما دامت هذه الزحمة والظالم موجوداً، أو كما لو كان خادماً المسجد أو الحمام يؤذي إنساناً كلما دخله، فقال ذلك الإنسان والله لا أدخل هذا المسجد أو هذا الحمام، فإنه يصح أن يقيد قوله، ما دام هذا الخادم موجوداً، فإن زال هذا الخادم جاز له الدخول، ولا حث وكذا من حلف بالطلاق أو بالعق أو بالله لا أكل لحماً، وأكل لحم طير، وقال أردت لحم غير الطير، فإنه يصدق، فإن لم يجد عرف قولي، فالخصص والمقيد العرف الشرعي، إن لم توجد نية ولا بساط، فيقدم على المقصد اللغوي على الراجح، كما في نقل المواق عن محنون، خلافاً لخليل، حيث قدم اللغوي على الشرعي، ومحل كون العرف الشرعي يقدم، إذا كان الحالف من أهل الشرع، فمن حلف أن لا يصلي في هذا الوقت، أو لا يصوم، أو يتوضأ، أو لا يتطهر، ولا يتيمم، حثت بالشرعي من ذلك، دون اللغوي فلا يحث بالصلاة على النبي ﷺ ولا غسل اليدين إلى الكوعين مثلاً، (و) إن حلفت وحنثت (كفر) أيها الحائث (اليمين) التي حنثت فيها بالفعل، أي صيغة البر والعزم على الضد في صيغة الحث، إن لم يضرب ليمينه أجلاً، فإن أجل، نحو لافعلن كذا في هذا الشهر، وإن لم أفعله في هذا الشهر، فهو على بر حتى يمضي الأجل، ولا مانع من الفعل، أو هناك مانع شرعي، أو عادي، لا عقلي. «فائدة»: صيغ البر ما دخل فيها حرف النفي ولم ينتقص، وإلا كان حنثاً كقولك، لافعلت، أو لافعل، أو والله إن فعلت كذا أي ما أفعله، لأن إن نافية بمعنى ما، وسميت يمين البر، لأن الحالف بها على البراءة الأصلية حتى يحث، وصيغ الحث كقولك لافعلن، أو إن لم أفعَل، كما قد قيل:

البر إن فعلت لافعلت ذا ☆ إن لم أفعَل لافعلن حث كذا

وسميت يمين الحث لأن الحالف بها على حث حتى يفعل المحلوف عليه وتكفر اليمين (بالوجوب) من الشرع (وهي) أي الكفارة أربعة أنواع الأول كونها (على التخيير) تقدم لنا في نظم علي الأجهوري: «وفي حلف بالله خير ورتين» إلخ. أي خير ابتداء في الثلاثة الأول (و) الرابع على (الترتيب) في الصوم فلا يكفي إلا بعد العجز عن الثلاثة الأول النوع الأول من أنواع كفارة اليمين (إطعام) أي تلك

(عشرة) من المساكين أو الفقراء أحرار مسلمين ، فلا تصح لكافر ، ويشترط أن لا يكون الفقير في نفقته ، ولا يشترط أن يكون غيرها شمي ، بل تصح للهاشمي ، ويعطي المكفر للعشرة من المساكين (كل شخص) أي بكل واحد من العشرة المساكين (مدا) بمد النبي ﷺ ولا يشترط كونهم من محل الحنث ، وقد نظم في ذلك علي الاجهوري ، كما انه يجوز له إخراجها في غير محل الوجوب ، كما قد قيل :

كفارة اليقين في غير محل ☆ وجوبها إخراجها جاز وحل
هذا الذي نقل في المفتاح ☆ عن الامام صاحب الصلاح
محمد الامين ذاك الاثر ☆ كما أتى عن الامام الاجهوري

ويشترط في الإطعام أن يكون من أوسط الطعام ، لا من الأدنى ، ولا من الأعلى ، وإن أفرد هو بواحد ، فإن أخرج الأدنى لم يجز ، وإن أخرج الأعلى أجزأ ، ويندب أن يزيد بغير المدينة على المد بالاجتهاد بلا حد ، (وصح) أي أجزأ عن إخراج العشرة الامداد (ان) كان المكفر (عشي لهم) أي للعشرة المساكين (وغداً) أي أشبعهم مرتين كغداء وعشاء في يوم أو أكثر ، أو غدائين أو عشائين مجتمعين أو مفترقين متساويين الاكل أو متفاوتين ، والمراد الشبع الوسط في كل مرة ، ولو أطفال استغنوا بالطعام عن اللبن فلا يكفي إشباعهم مرتين ، بل لابد من المد كاملاً أو من الرطلين ، والمعتبر الشبع الوسط في المرتين ، ولو أكلوا أكثر من العشرة الامداد في كل مرة ، ولم يبلغوا الامداد العشرة (أو اعطه) أي أعط لكل مسكين من العشرة (رطلين خبزاً) من الاوسط بالبغدادي وهو أصغر من رطل مصر بيسير و (والاحب) أي يندب أن يكون الاطعام (بالادم) أي ادام من تمر وزبيب ولحم أو غير ذلك ، وأشار إلى النوع الثاني من أنواع الكفارة بقوله : (أو كسوة عشر) من المساكين (قد وجب) أي يكسوم للرجل ثوب يستر جميع بدنه إلى كعبيه أو قريب منه ، لا إزار وعمامة ، والمرأة درع سابغ وخمار ، ولو كانت الكسوة من غير وسط كسوة أهل محله جاز ، لان المراد منها الستر ويعطي الصغير كسوة كبير على المعتمد ، وقال به ابن القاسم ومحمد ، ومقابل المعتمد يعطي الصغير ثوباً بقدره ، ونقله ابن المواز عن أنس ، وأشار إلى النوع الثالث بقوله (أو) أي ومن أنواع الكفارة (عتق رق) أي قن عبداً أو أمة (سالم) من العيوب كالظهار ، فلا يجزئ مقطوع يد ، أو رجل ، أو أصبع ، أو أعمى ، أو مجنون ، أو أبله ، أو أصم ، إلى اخر ما سيأتي في الظهار (قد أسلم) فلا يجزئ كافر ثم أشار إلى النوع الرابع الذي لا يجزئ إلا عند العجز عن الثلاثة التي على التخيير ، ولذا أتى فيه بـ (ثم) إذا عجز عن الانواع الثلاثة ، بأن لم يكن عنده ما يباع على المفلس صام (ثلاث) من الايام (صامها ان اعدما) وندب تتابعها ، وجاز تفريقها ، ومن وجد طعاماً قبل تمامها رجع للطعام ، ومن وجد مسلفاً مع القدرة فليس بعاجز ، ولما فرغ من اليقين

شرع يتكلم على النذر فقال (والنذر) ويجمع على النذور وعلى نذر، بضمين يقال نذرت أنذر بفتح الذال في الماضي وكسرها وضما في المضارع ومعناه لغة الالتزام و (في) اصطلاح (الشرع) وعرفه (الزائم مسلم) لا كافر، ولا يلزمه الوفاء به ولو أسلم بعد، لكن يندب بعد الاسلام (مكلف) لا صغير ومجنون ومكره، لكن يندب الوفاء بعد البلوغ، وشمل المكلف الرقيق، فيلزمه الوفاء بما انذر. مالا، أو غيره إن عتق، وشمل المكلف أيضا السفية، فيلزمه غير المال، وأما المال فالاولى أبطاله، لان رد فعل السفية رد ابطال، كالسيد في عبده، وشمل أيضا الزوجة والمريض، فيجب عليهما الوفاء بما نذراه، إن كان غير مال، أو مالا ولم يزد على الثلث، فإن زاد كان للزوج رد الجميع، وللوارث رد ما زاد، واختلف في رد الزوج، فقيل رد أبطال، وقيل رد إيقاف، وأما رد الوارث فهو رد ايقاف، كالغريم ورد القاضي بمنزلة من ناب عنه وجمع بعضهم هذا المعنى في بيتين فقال:

ابطل صنيع العبد والسفيه ☆ برد مولاه ومن يليه
وأوقفنا فعل الغريم واختلف ☆ في الزوج والقاضي كبديل عرف

وإنما يلزم المكلف من النذر (ما) أي الذي (حكاه النذب اعلم) أي اعلم ان النذر الذي يلزم ناذره اذا كان قرابة مقصودا بها التقرب الى الله، بلا تعليق نحو لله على عتق عبد أو صوم يوم أو شهر، ولو بالتعليق على معصية، أو غضبان، فأولى غير معصية، وغير غضبان كلكه على، أو على ضحية، أو صوم يوم، أو ان حججت فعلى صوم شهر، أو شهر كذا وحصل الحج، أو ان شفى الله مريض فعلى صوم شهر، أو ان جاءني زيد فعلى صوم شهر، أو قتلته فعلى صوم شهر، أو شهر كذا، فحصل المعلق عليه، فيلزمه المعلق، والمعلق عليه في هذا معصية يجب تركها، وندب نذر المطلق، وهو ما لم يعلق على شيء وكره المكرر، كندب صوم كل خميس، لما فيه من الثقل، فيكون إلى غير الطاعة أقرب، (ونذر كل) أي جميع (المال) أي مال الناذر الموجود حين النذر أو اليقين، لا ما زاد بعده، الا ان ينقص الموجود حين النذر، ونذر كل المال (بالثلث) أي ثلث ماله (اكتفى) أي اجتزء في نذر ماله كله بثلثه، كقوله في نذره أو يمينه، مالي أو كل مالي أو جميع مالي في سبيل الله، أو الفقراء، أو المساكين، أو طلبه العلم، فانه يحكم عليه بإخراج ثلث ماله، لمن عينه له، و (بنذر) شيء (ممنوع) أي حرام شرعا كمن نذر أن يصلي نفلا عند طلوع الشمس، أو عند غروبها، (و) كذا نذر شيء (كره) أي مكروه كمن نذر أن يصلي نفلا بعد صلاة العصر، (لا تنى) أي لا تنى بنذر الممنوع والمكروه، لانه كالحجزة والمعاوضة لا القرية المحض، وظاهر كلامهم ولو كان المعلق عليه طاعة، نحو إن حججت فله على كذا، وهو ظاهر التعليل أيضا لانه في قوة إن قدر الله على الحج لاجازينه بكذا، ولا شك في كراهة ذلك، ولا عبرة بمخالفة ابن رشد.

«فائدة»: محل كون ناذر جميع ماله، يلزم الثلث إن لم يسم فإن قال في نذر أو يمين، ثلث مالي لزيد وثلثة لعمرو، وثلثة لطلبة المدرسة الفلانية، فيلزمه الجميع حين اليمين، ويترك له ما يترك للمفلس، (ومن) أي الذي نذر (صلاة أو) نذر (عكوفاً) أي اعتكافاً (نذراً) أي نذر صلاة أو عكوفاً أو صوماً (بمسجد) أي بواحد (من) المساجد (الثلاثة) مكة والمدينة وبيت المقدس (حضرًا) أي لزمه الحضور، والأتيان لواحد منها، (لفعله) أي المندور من صوم وصلاة واعتكاف (ولو) كان الناذر حين (نوى) ما ذكر من النذر (ب) المسجد (الأفضل) وهي المدينة (ك) ما يلزمه حين نوى بـ (غيره) أي غير الفاضل وهو المفضول كبيت المقدس، فمن نوى صلاة أو صوماً أو اعتكافاً بمسجد المدينة، أو بمكة، أو بيت المقدس، وجب عليه الذهاب إليه، ولو كان في الفاضل منها، وأما لو نوى المشي للمدينة، أو بيت المقدس، ولم يتنوي صلاة أو صوماً أو اعتكافاً بمسجدهما، لغى المشي إليهما، وحاصل فقه المسألة أن من نذر الاتيان بمسجد من المساجد الثلاثة لأجل صلاة أو صوم أو اعتكاف، فإنه يلزمه الاتيان إليه، وكذا إذا نذر اتيان نذر لأجل صلاة أو صوم، لزمه اتيانه، لا اعتكاف، (وغير ذا) من المساجد الثلاثة إذا نذرت فيه صلاة أو صوماً (لا ترحل) إليه، بل أفلها بموضعها، نقوله ﷺ: (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى) وبعضهم فصل قال إن كان المسجد بعيداً من الناذر فلا يلزمه الاتيان إليه، وإن كان قريباً منه فقولان، قيل يلزمه الاتيان إليه ماشياً، واستغربه ابن عبد السلام، لأنه جاء في المشي إلى المسجد من الفضل ما لم يأت مثله في الراكب، وقيل لا يلزمه الاتيان إليه أصلاً، والمدينة أفضل عند معاشر المالكية من مكة، تقدماً لعمل أهل المدينة، ولما رواه الطبراني والدارقطني من حديث رافع بن خديج (المدينة خير من مكة) نقله في الجامع الصغير ولما ورد في دعائه ﷺ: (اللهم كما أخرجتني من أحب البلاد إلى فاسكنني في أحب البلاد إليك) وقوله ﷺ: (رمضان في المدينة خير من ألف رمضان فيما سواها من البلدان، وجمعة بالمدينة خير من ألف جمعة فيما سواها من البلدان) اهـ. من الجامع الصغير وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه: أن مكة أفضل من المدينة، ومحل الخلاف المذكور في غير البقعة التي ضمت أعضاء المصطفى ﷺ، وأما هي فأفضل من جميع بقاع الأرض والسماء، حتى الكعبة، والعرش، والكرسي واللوح، والقلم، والبيت المعمور، ويلها الكعبة، فالكعبة أفضل من بقية بقاع المدينة اتفاقاً، وأما المسجدان بقطع النظر عن الكعبة والقبر الشريف، فسجد المدينة، وما زيد في المسجد الشريف حكم مسجده عند الجمهور، خلافاً للنووي، وعدم المجاورة بمكة أفضل، قال مالك: القبول أي الرجوع أفضل من الجوار، وأما المدينة فالمجاورة بها من أعظم القرب، فلذلك اختار مالك التوطن بها حتى لقي الله تعالى. ولما انتهى الكلام على النذر وكان هو أحد الأسباب الثلاثة المعينة للجهاد ذكره بعده فقال:

باب في الجهاد

وأحكامه (والجزية) وأحكامها (والمسابقة) وأحكامها (فرض الجهاد) والجهاد لغة: التعب والمشقة، واصطلاحاً قال ابن عرفة: قتال مسلم كافراً غير ذي عهد لاعتلاء كلمة الله تعالى، والجهاد قبل الهجرة كان حراماً، ثم اذن فيه لمن قاتل المسلمين، ثم اذن فيه مطلقاً في غير الأشهر الحرم، وأول آية نزلت في الجهاد قوله تعالى: (أذن للمؤمنين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير) والجهاد فرض (في أم الإمكانة) أي المكان الذي يخاف منه خروج العدو على المسلمين، كغفور إذا كان العدو في جهات متعددة، فإن استوت الجهات في الضرر خير الإمام في الجهة التي يرسل إليها، إن لم يكن في المسلمين كفاية لجميع الجهات، وإلا وجب في الجميع إذا خيف منها خروج العدو، و (كفاية) إذا قام به البعض سقط عن الباقي، ويجب الجهاد (مع أي وال) أي سلطان ولو كان جائراً في أحكامه ظالماً في رعيته، إلا أن يكون غداراً ينقص العهد، فلا يجب معه على الأصح، ويجب الجهاد مرة (في السنة) فلا يجوز تركه سنة، بل يوجه الإمام كل سنة طائفة، ويخرج بنفسه معها، أو يخرج بدله من يليق به، وهو فرض (على) شخص (صحيح) فلا يجب على المريض، وفرض على (عاقل) فلا يجب على صبي أو مجنون، وفرض على (حر) فلا يجب على عبد ولو بشائبة أن لم يتعين، وفرض على (ذكر) فلا يجب على المرأة (و) فرض على (مسلم) فلا يجب على ذمي (و) فرض غلي (بالغ) فلا يجب على صبي مطبق للقتال، كما في النوادر، ونقله عبد الباقي، (و) من شروط الجهاد أن يكون المجاهد (قد قدر) فلا يجب على العاجز عن تحصيل شيء محتاج له من سلاح ونفقة، ذهاباً وإياباً، ومن باب أولى اختلاف كلمة لمسلمين، فإذا اختلف رأيهم سقط الوجوب، وسواء كان بتعين الإمام أو بغيره، العدو محلة، كما في النفراوى على الرسالة (من غير) ثبوت (دين) على الشخص (حل) أجله مع قدرته على الوفاء والإخراج، بغير إذن ربه، فإن حل في غيبته وكان عنده ما يوفى منه، وكل من يقضيه عنه، فإذا حل الدين مع القدرة على الوفاء، سقط الوجوب حتى يقضى الدين الحال (أو) أي ومحل كونه فرض كفاية من غير وجود (ابوين) أي الوالدين فإنه يسقط بمنع أحد الوالدين دنية فلا يخرج له إلا بأذنها، فإذا منعاه، أو أحدهما مع سكوت الآخر أو إجازته، سقط غلي الظاهر، كسقوط كل فرض كفاية عنه، فلا يخرج له إلا بأذنها حيث كان في بلده من يفيد، والإخراج له بغير أذنها إذا كان فيه اهلية للنظر، قال الطرطوشي ولو منعاه أبواه من الخروج للفقهاء والكتاب والسنة ومعرفة الأجماع والخلاف ومراتبه ومراتب القياس، فإن كان من يفيد ذلك موجوداً ببلده لم يخرج إلا بأذنها، والإخراج، ولا طاعة لهما في منعه، لأن تحصيل درجات المجتهدين

فرض كفاية، واما فرض العين فيخرج له ولو بغير اذنها، واما الجد فلا منع له لابن ابنه من فرض كفاية، ويكون الجهاد (عينا) اي فرض عين (اذا فجوا) اي فجأ العدو على قوم، فانه يكون فرض عين على جميع المسلمين، وان على امرأة او رقيق او صبي له قدرة على القتال، ومعناه، وتعين القتال بفجأ العدو على كل احد وان امرأة او رقيقا او صبيا، قال الجزولي ويسمى اذ ذاك للمرأة والعبد والصبي، لان الجهاد صار واجبا عليهم، واما حيث لم يفجأهم العدو فلا يجب عليهم، ولذا لا يسهم لهم، وتعين على من يقرهم، ان عجزوا عن كف العدو بانفسهم، (و) كذا يكون الجهاد فرض عين (بالتعين) من الامام لشخص وان لعد او امرأة او مدين، فتعين على من ذكر بتعين الامام، ويخرجون ولو منعهم الولي او الزوج او السيد او رب الدين، فاذا اردنا قتال العدو فانه يجب علينا (حتا) اي وجوبا (عليهم) اي على الكفار الذين اردنا قتالهم (يعرض) اولا (الاسلام) وجوبا قبل الشروع في القتال ندعوهم الى الاسلام ولو بلغتهم دعوة النبي ﷺ، مالم يبادرونا بالقتال، والا قتلوا بلا دعوة، فان اجابوا واسلموا، تركوا بمحل امن، (او) اي امتنعوا من الاسلام فانها تضرب عليهم جزية، تطلب منهم فان اجابوا تركوا، وضربت عليهم الجزية، (ان) كانوا بمحل امن و (نالهم) اي تنالهم فيه (احكام) اي احكامنا فيه اما بالرحيل الى بلادنا، واما ان يكون محلهم نقدر عليهم فيه، ولا نخشى فيه غائلتهم، (وقتلوا) اي الكفار جميعا (الا النساء) فلا يجوز قتالهن، الا اذا قاتلت المرأة فيجوز قتالها ان قتلت احدا او قاتلت بسلاح كالرجال، ولو بعد اسرها، ان قاتلت بكرى حجر فلا تقتل، (و) الا (الزمن) اي المقعد العاجز عن القتال فلا يجوز قتله (و) الا (الطفل) اي الصبي المطبق للقتال فلا يجوز قتله، واحوال الطفل والمرأة ثمانية لانها اما ان يقتل احدا اولا، وفي كل اما ان يوسر اولا، فان قتلا احدا جاز قتلها سواء قاتلا بسلاح اولا، أو أسرا اولا، وان لم يقتل احدا فقاتلا بسلاح جاز قتلها ايضا، اسرا اولا، وان قاتلا بغير سلاح فلا يقتلان بعد، الأسر اتفاقا، ولا في حال المقاتلة على الراجح، (و) الا (الجنون) والمعتوه وهو ضعيف العقل (و) الا (الشيخ) الكبير (الفاني) اي الهرم (ومثل الاعمى) في عدم جواز قتله، ومحل عدم جواز قتله (راهب متعزل) عن الناس في دير، وصومعة، واما الراهب المخالط لهم فيقتل، ومحل عدم جواز قتل من ذكر (ان لم يكن) اي لم يوجد (راى) اي تدبير للحرب (له) اي لمن ذكر من الزمن والراهب والاعمى، اي محل عدم جواز قتالهم، ان لم يكن لهم راى، ومستعمل فان كان لواحد منهم راى للحربين جاز قتله، «فرع» الراهب والراهبة المنزellan بلا راى جران، فلا يوسران ولا يقتلان، وان كان لاديه على قاتلها، وجاز قتلهم بجميع السلاح، وما الحق به كفلا ومنجنيق، وقطع ماء عنهم او عليهم ليغرقوا، (و) اما (القتل بالنار) اي احراقهم بها (و) قتلهم

ب (سم) يلقى عليهم فالقتل بالنار والسم (محرم) علينا بشرطين (ان امكن الغير) اى امكن القتل بغير النار والسم ، فان لم يمكن القتل الا بهما ، جاز ان خفنا منهم ، وقال بعضهم : ان لم يمكن غير النار جاز قتالهم بها ، ولو لم يخف منهم على المسلمين ان تركناهم ، (و) لم يكن (فيهم) اى معهم (مسلم) فان كان فيهم مسلم لم يحرقوا ، وظاهره ولو خفنا منهم ، وهو كذلك كالابن الحاجب ، التوضيح هو المذهب ، خلافا للحمى ، لائن ينبغي تقييده بما اذا لم يعظم الضرر ، فانه يرتكب اخف الضررين ، كما هي القاعدة ، (وامنع) اى حرم (لمن) الذي بلغ من الكفار (مثليه) اى مثل عدد المسلمين (منهم فرا) اى وحرّم فرارا من العدو ، ان بلغ المسلمون الذين معهم السلاح من نصف عدد الكفار ، فلا يفرو احد من اثنين ، ولا عشرة من عشرين ، لقوله تعالى : (الان خفف الله عنكم) الآية فان زاد الكفار على مثل عدد المسلمين فلا يحرم الفرار حينئذ (او) اى ويحرم على المسلمين الفرار ان (بلغت) اى وصلت (الوفنا) معاشر المسلمين المجاهدين (اثني عشر) فان بلغناها حرم الفرار ، ولو كثر الكفار جدا ، ما لم تختلف كلمتنا او ينفرد الكفار بالمدد ولم تختلف وفر واحد من هذا العدد ، كان فراره من الكبار يغفر له بالتوبة ، أو عفواً لله ، وأما لو فر بعد نقص العدد واحد فلا حرمة عليه ، ومحل كون الفرار محرم ، ما لم يكن متحرفا لقتال ، أو متحيزا إلى فئة ، إن خاف التحيز من العدو خوفاً بينا وقرب المنحاز إليه ، وإلا فلا ، (و) إذا جاهدنا العدو وأخذنا ما لهم ف (الخمس) أي خمس المال (في الغنم) أي من الغنمية يدفع (لبيت المال) أي بيت مال المسلمين فالجزية وعشر تجار أهل الذمة ، وعشر الحربين إذا دخلوا بلادنا بأمان ، وكل مال جهلت أربابه ، ومال المرتد إذا قتل لردته ، وتركته ميت لا وارث له ، وجمع بعضهم الاموال التي توضع في بيت المال ، فقال :

جہات انواع بيت المال سبعتها ☆ في بيت شعر حواها فيه كاتبه
فه وخمس خراج جزية عشر ☆ وارث فرض ومال ضل صاحبه

(و) اما (الاربع الاخماس) الباقية بعد دفع الخمس لبيت المال فانها تقسم (للرجال) دون النساء ، فلا يسهم للمرأة ولو قاتلت ، إلا إذا تعين الجهاد عليها بفجأ العدو ، وإلا أسهم لها ، كما قال الجزولي ومثلها الصبي والعبد وكيفية القسمة يعطى (سهم) واحد (لغازنا) اى للغاز المجاهد يعطى له سهم (وضعفاء) أي ضعف الغاز (للفارس) فيعطى له سهمان ، ولراكبه المحصل للشرط سهم واحد ، هذا إذا كان الفارس في القتال ، بل (ولو) كان الفارس (غدا في حاجة) من حوائج الجيش (مثل الحرس) أي حراسة الغنائم فانه يسهم له ، وكذا يسهم للفارس الرهيس ، ومثله الفارس المريض إذا رجع برؤه ، يسهم له على قول مالك خلافا لاشبه وابن نافع ، ولو لم يشهد القتال ، ومحل الخلاف إذا كان منعه المرض من القتال عليه ولكن يرجى برؤه ، وأما إذا كان يمكنه القتال عليه ، أو قاتل عليه بالفعل ، فانه يسهم له بلا خلاف ، والرهس

مرض بباطن القدم، أي قدم الفرس يمنعه من المشي . « فائدتان » : إذا كان الفرس محبسا فسهماه للقاتل عليه، لا للمحبس، ولا في مصالحه كعلف ونحوه والمغصوب سهماه للمقاتل عليه أيضا وللمغصوب منه أجرة مثله، إن لم يكن المغصوب منه من أحد المجاهدين ولم يكن له غيره، وإلا فسهماه لربه، الثانية لا يسهم للفرس الأعرج، وهو الهزيل الذي لا نفع فيه، ولا الكبير الذي لا ينتفع به، ولا البغل، والفرس المشترك بين اثنين فأكثر، سهماه للمقاتل عليه وحده، وعليه أجرة حصة الشريك كثرت أو قلت، (وستة) من الأشخاص (لم يأخذوا) أي لا يعطى لهم شيء (في المنعم) أي من الغنيمة فالاول ممن لا يعطى لهم شيء منها (العبد) فلا يعطى له من الغنيمة ولو قاتل (و) كذا ممن لا يعطى له شيء من الغنيمة (الانثى) فلا يعطى لها من الغنيمة ولو قاتلت، إلا إذا تعين الجهاد عليها بفجأ العدو، وإلا أسهم لها كما تقدم عن الجزولي، (و) كذا (غير المسلم) كالذمي فلا يسهم له اتفاقا إن لم يقاتل، ولا إن قاتل على المشهور، وتحرم الاستعانة به (و) كذا مما لا يسهم له (الطفل) أي الصبي، إلا أن يطبق القتال ويحميه الامام، (و) كذا مما لا يسهم له (الجنون) المطبق واما من معه شيء من العقل فقولان، فقليل يسهم له، وقيل لا يسهم له، (او) بمعنى الواو أي وكذا لا يسهم لمن (أي الذي) غابا) وقت القتال كن غاب لحاجة ببلد المسلمين، ولم يأتى إلا بعد الفتح، (ولا على الجيش ينفع) أي منفعة تعود على الجيش (ءابا) أي رجع والابان تعلقت غيبته بالجيش، بان عادت على الجيش أو على اميره منها بمنفعة، اسهم له، فالاول كإقامته في بلاد المسلمين، لاجل تسوق طعام أو سلاح للجيش، والثاني كتخلفه في بلاد الاسلام لاجل تريض ابن، أو اخ امير الجيش. ولما فرغ من احكام الجهاد شرع يتكلم على الجزية فقال (شرائط) جمع شرط (الجزية) والجزية بكسر الجيم لغة : مأخوذة من المجازاة، لانها جزاء لكفنا عنهم وتمكينهم من سكنى ديارنا، وقيل : مأخوذة من جزي يجزى، إذا قضى قال تعالى : (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا) الآية. أي لا تقضى وجمعها الجزى بكسر الجيم، مثل لحية ولحى، واصطلاحا هي : المال المأخوذ من الكفار في كل عام، وشروطها (خمس) أي خمسة الاول منها (قدرة) على أدائها فلا توضع الجزية على فقير، فلا يؤخذ منه إلا ما قدر عليه، وثالثها (عقل بلوغ) فلا تضرب على صبي أو مجنون، فإن بلغ الصبي، وعتق العبد، وفاق المجنون، أخذت منهم، ولا ينظر حول بعد البلوغ أو العتق أو الافاقة، ومحل أخذها منهم، أن تقدم لضربها على كبارهم الاحرار الذكور العقلاء حول فأكثر، وتقدم له هو عندنا حول صبيا أو عبدا أو مجنونا، ورابعها (خلطة) لاهل دينه ولو منعزلا بكنيسة، فلا تضرب على راهب منعزل بدير أو صومعة، إذا كان غير مخالف لاهل دينه، وخامسها (ذكورة) فلا تضرب على أنثى أو زمن، أو أعمى أو شيخ فان، (وقدرها) أي مقدار الجزية التي تؤخذ من الكفار (في كل عام غلقا) أي كل وهي

تختلف باختلاف المأخوذ منه، أما صلحي، وهو ما إن فتحت بلده صلحا، وأما عنوي، وهو ما إن فتحت بلده قهرا، فالمأخوذ من الصلحي (ما) أي الذي (صالح الصلحي) أي شرط عليه الامام (مطلقا) قل أو كثر، وإن أطلق الامام في صلحه ولم يبين قدرا معلوما، فكالعنوي (و) أما (العنوي) فإنه يضرب عليه (أربعون درهما) على الواحد إن كان من أهل الورق يضرب عليه أربعون درهما شرعية، وهي أقل من دراهم مصر، لأن الدرهم الشرعي أربع عشرة خروبة وثمانية اعشار خروبة ونصف عشر خروبة، والمصري ست عشر خروبة، فزيادة الأربعين المصرية على الأربعين الشرعية ست خروبوات، وأما أهل الدنانير، فيضرب على كل واحد أربعة دنانير شرعية، إن كان من أهل الذهب، والدنانير الشرعية أكبر من دنانير مصر، لأن الدينار الشرعي إحدى وعشرون حبة خروب وسبع حبة ونصف سبع حبة، وأما الدينار المصري فثمان عشرة حبة، فيكون الأربعة الدنانير الشرعية، أربعة دنانير مصرية وثلاثا دينار وستة اسباع خروبة، وصرف الدينار (بعشرة) من الدراهم (دينارها) أي الدينار يصرف بعشرة في باب الجزية، كما تقدم في باب الزكاة، في قول القائل:

والصرف في الجزية والزكاة ☆ عشرة والبقا بالاوقاات

« تنبيه » : العنوي منسوب للعنوة، بفتح العين، وهو القهر، فلو أقرم الامام بغير مال خطأ، وبخيرون بين الجزية والرد لِمَأْمَنِهِمْ، فعقد الذمة متوقف على أخذ المال، واختلف في المال المضروب، فقيل شرط، وقيل ركن وعقد الذمة متوقف عليه، سواء قيل انه ركن، أو شرط، (وامنعهما) أي العنوي، والصلحي (وسط الطريق) بل يشي كل واحد منهما بجانبها إلا لخلوها فيمشي وسطها (و) امنعهما (البناء العلي) كبناء المسلمين فإنه يمنع في حق الذمي البناء العالمي، كبناء المسلمين، (و) امنع الذمي عنويا، أو صلحي. (الخليل) أي ركوها نفية، أم لا، (و) امنعهما (الرج) والبراذيع النفيسة (للكالغال) والبراذين والحخير وإنما يركبون على الحخير فقط والابل، إذا لم يكن في ركوها عز، كما في عرف كثير من الناس، ويجعل رجله في جانب الدابة (وينقض العهد) أي الامان الذي أعطيناها (بمنع الجزية) أي بمنعهم للجزية التي كانوا يعطونها فإذا منعوها انتقض العهد، لكن إذا منعوها تمردا ونبذا للعهد، لا مجرد بخل فيجبر عليها من منعها دون انتقاض العهد، كما قاله البدر (و) ينقض العهد بـ (غصيم) أي أهل الذمة (على الرزق للحر) وأنه ينقض العهد إذا غصب أحد منهم حرة وزنى بها بالفعل، ولا بد من شهود أربعة يروونه، كالمرود في المكحلة على المعتمد، وقيل هنا اثنان يشهدان على الغصب، وإن لم يعابنا الوطاء، لأن شهادتهما على نقض العهد، وأما زناه بها طائعة فانما يوجب تعزيره، وحدث هي، وكذا لو زنى بأمة مسلمة أو بحرة كافرة طوعا أو كرها، فلا يكون ذلك نقض للعهد، (والتقود على) من أحدهم (على الاحكام)

الشرعية، بأن يظهر عدم المبالاة بها، فانه يكون سببا في انتقاض العهد، (أو) وينقض العهد بـ (كشفهم) أي تطلعهم (لعورة الاسلام) أي على عورة الاسلام، بأن يطلع الحربين على عورات المسلمين، كأنه يكتب لهم كتابا أو يرسل رسولا، بأن المحل القلافي للمسلمين، لا حارس فيه مثلا ليأتوا منه (أو) وينقض العهد (أن) أغر الذمي (لمسلمة) من المسلمين بأنه من المسلمين وطلبها (بتزوج) لها (أغرها) باخباره اياها انه مسلم، فتزوجها ووطنها، واما لو تزوجها مع علمها بكفره، فلا يكون نقضا لعهد، ويلزمه الادب فقط، (أو) أي وينقض العهد إذا (سب) الذمي نبيا (معصوما) مجعما على نبوته وأنكرها اليهودي، كنبوة داود وسليمان عليهما السلام، وأما المختلف في نبوته عندنا كالخضر ولقمان، فلا ينقض عهده بسببه وهذا المعصوم الذي سبه يكون سببا في نقض العهد، (بما لا قد كفر) أي بما لم نقرم عليه من كفرهم، لا بما كفر به كلم يرسل إلينا، أو عيسى ابن الله، فانه لا يقتل لانا اقررناهم على ذلك، نعم إن أظهر ذلك، يوجع ضربا، ولما انتهى الكلام على أحكام الجهاد وما يتعلق به، شرع في الكلام على ما يتقوى به وعليه، وهي المسابقة، فقال:

باب في بيان أحكام المسابقة

وهي مفاعلة من السبق بسكون الباء، مصدر سبق إذا تقدم، وبفتحها الجعل، أي المال الذي يوضع وهباً للسابق ليأخذه، والاصل فيها المنع لما فيها من اللعب، والقمار بكسر القاف، وهي المغالبة، والتحليل على أكل أموال الناس بغير حق، ولحصول العوض والمعوض لشخص، لان السابق هو الذي قد يأخذ المال، أي الجعل، ولكن أجازته الشارع للتدريب على الجهاد، ومنع الصائل، فلو كانت مجرد اللهو لم تجز، (جاز السباق) في أربعة أمور (بالسهم) لاصابة الغرض أو بعد الرمية (و) جاز السباق بد (الابل) من الجانبين أو بينها وبين الخيل (و) جازا السباق بد (الخيل) من الجانبين، أو بينها وبين الابل الخيل من جانب، والابل من جانب كالابل كما قال المصنف (أو كل) بأن تكون الابل من جهة والخيل من جهة واما غير الخيل والابل كالبعال والحمر فلا تجوز بالجعل، واما بغيره فتجوز، وأشار المصنف لشروطها بالجعل فقال (يجعل) ومن باب اولى بغيره، والجعل هو الذي يجعل من أهل السباق، ولا بد أن يكون الجعل مما يصح بيعه، بأن يكون طاهرا معلوما منتفعا به، مقدورا على تسليمه، لا بنجس، ومجهول، وخمر، وخنزير، ولا يبنى عنه، بكلمة أضحية، (قد بذل) بالبناء للمجهول أي طرح الجعل

ويكون (من) شخص (جاعل) أي مخرج له (تبرعا) أي متبرعا به ليأخذه السابق وهذه جائزة اتفاقا ان اخرجه غير المتسابقين، ويكون الجعل (لمن سبق) للمقام «فائدة»: اعلم ان السابق يسمى بالجلى، بضم الميم وتشديد اللام، والذي يليه المصلي، فالتالي، فالبارع، فالمرتاح، على التوالي إلى تمام العشرة كما جمعها بعضهم:

مهمة الخيل السبق عشرة ☆ في الشرح دون الروضة المعتبره
وهي محل ومصل تالي ☆ والبارع المرتاح بالتوالي
ثم حظى عاطف مؤمل ☆ ثم السكبست والاخير الفسكل

(أو) يكون الجعل (من سابق) أي يخرج أحد المتسابقين ويكون (لقرن) بكسر القاف أي القرن (إن سبق) غير المخرج أخذه وهذه الصورة جائزة على المشهور (أو السابق) أي وإن سبق المخرج للجعل فانه يكون (لحاضر المقام) ولا يرجع لربه ولا يشترط التصريح بذلك عند العاقد، بل إن سكت صح العقد وحمل على ما ذكر، بخلاف ما لو اشترط مخرجه انه لو سبق عاد إليه ففاسد، ولا تصح المسابقة ان اخرج كل منهم جعلاً ليأخذه السابق منها، لانه من القمار المحض، وهو لربه، سبق أو لم يسبق، (ان عينا) المتسابقان (المركوب) أي ما يركب عليه من خيل أو إبل، كهذا الفرس وهذا البعير، ولابد من تعيينه بالاشارة الحسية وما في معناها، بأن يقول اسابقك على فرس هذا، أو بعيري هذا، أو أنت على فرسك هذه أو بعيرك هذا أو فرسك وفرسي، وكنا معهودين بينهما، ولا يكفي التعيين بالوصف، كاسابقك على فرس أو بعير، صفته كذا، (ثم) من شروط المسابقة تعيين (الرامي) في الرمي، كزيد وعمر، فلو وقع العقد على مسابقة شخصين من غير تعيين، لم يحز، (و) من شروط المسابقة ان يعينا (غاية) أي الغاية التي ينتهي إليها السهم، أو الراكب، (و) من شروطها ان يعينا (مبدأ) في المسابقة بالحيوان، أو بالسهم، والمراد بالمبدء، الحبل الذي يبدأ منه الرمي بالرمح، أو بالسهم، والمراد بالغاية، الحبل الذي ينتهي إليه، ولا تشترط المساواة فيما، (و) ومن شروطها ان يكونا (حددا) أي عينا (اصابة) في راس الهدف أو وسطه. (و) من شروطها ان يكونا عينا (نوعها) أي الاصابة أي من خرف بخاء وزاي معجمتين، وهو ثقب الغرض من غير ان يثبت السهم فيه، وخسق بخا معجمة وسين مهملة ساكنة وقاف وهو ثقبه وسكون السهم فيه وخرم، بخاء معجمة وسكون الراء وهو اصابة طرف الغرض فيخدشه (و) عينا (العددا) أي عدد الاصابة مرة أو مرتين، إلى عشرة. «خاتمة»: جازت المسابقة بغير جعل مطلقا في الامور الاربعة المتقدمة وغيرها، كالجرى على الاقدام، وبالسفن، والحمير، والبغال، والرمي بالاحجار والجريد، ونحو ذلك مما يتدرب به، على قتل العدوان صح العقد، بان وافق الشرع، فان لم يصح بان

كان مجرد اللهو كما يفعله اهل الفسوق لم يحز ، ولا سيما ان حصل بلعهم الايذاء بضرب وغيره ، وحكي الزناقي قولين ، بالكراهة والحرمه ، فيمن تطوع باخراج شيء للمتصارعين او المتسابقين على ارجلها او على حمليهما او غير ذلك ، مما لم يرد فيه نص السنة ، و جاز عند الرمي افتخار بالانساب الى اب او قبيلة وزجر وصياح ، برفع صوت كالحرب والاحب من ذلك كله ذكر الله تعالى ، من تسبيح ، او تكبير ، او تهليل ، ونحوها دائما يا واحد ، قال تعالى : (واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون) . ولما فرغ المصنف من مسائل الجهاد وما يتعلق به انتقل يتكلم على النكاح وما يتعلق به ، لان النكاح من لوازمه الجهد والمشقة ، التي هي معنى الجهاد لغة ، لخبر : (ان من الذنوب ذنوبا لا يكفرها صلاة ولا صوم ولا جهاد الا السعى على العيال) .

انتهى الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث اوله باب في بيان احكام النكاح وما يتعلق به .



فهرسة الكتاب

الجزء الثاني



باب السنن المؤكدة.....	5
باب صلاة الجماعة «وشروط الإمام والمأموم».....	16
باب صلاة الجمعة.....	29
باب الجمع والقصر «وما يتعلق بهما من الأحكام».....	38
باب المحتضر وتجهيزه.....	45
باب زكاة الماشية والحرث «والعين ومصرفها وزكاة الفطر».....	63
باب الصيام.....	79
باب الإعتكاف.....	91
باب في الحج والعمرة.....	93
فصل في محرمات الإحرام.....	102
باب الزكاة والصيد.....	109
باب الأضحية والعقيقة «وما يباح من الطعام».....	116
باب في الإيمان والنذور وأحكامها.....	121
باب في الجهاد.....	129
باب في بيان أحكام المسابقة.....	134

